عَبد القدِيم زلّوم

كَيْفَ هُدِمَت الخلافَـة

الطبعة الثالثة

مزيدة ومنقحة

١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

الطبعة الأولى

١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيم

يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُـــورَ اللهِ بأفْواهِهِمْ وَيَـــأْبِىَ اللهُ إِلاَّ أَنْ يُتِـــمَّ نُـــورَهُ وَلَـــوْ كَـــرِهَ الكافِرُونَ ۞ هُـــوَ الَّـــذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِيـنِ الحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّيـــــنِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ۞

محتويات الكتاب

اضغط على العنوان لقراءة الموضوع

الصراع بين الإسلام والكفر

منذ أن انبثق فجر الإسلام والصراع العنيف دائر علـــى أشـــده بـــين أفكـــار الإســـلام وأفكـــار الكفـــر، وبـــين المسلمين والكفار. وقد بدأ هذا الصراع فكريـــاً بحتـــاً حـــين بُعـــث الرسـول ﷺ ولم يصحبــه أي صـــراع مـــادي، واستمر كذلك إلى أن قامت الدولة الإسلامية في المدينة ووُجد الجيش ووُجـــدت القـــوة. ومنـــذ ذلـــك الحـــين ضـــم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم الصراع الدموي إلى جانب الصراع الفكـــري، ونزلـــت آيـــات الجـــهاد، واســـتمر الصراع كذلك، وسيظل على هذه الطريقة - صراع دمـــوي إلى جـــانب الصـــراع الفكـــري - إلى قيـــام الســـاعة، حتى يرث الله الأرض ومن عليها. ومن هنا كان الكفر عدواً للإسلام، وكـــان الكفـــار أعـــداء المســـلمين مـــا وُجـــد في الدنيا إسلام وكفر، ومسلمون وكفار، إلى يوم يُبعثـــون. وهـــذه حقيقـــة قطعيـــة ودائميـــة، فـــلا بـــد أن يظـــل إدراكها واضحاً لدى المسلمين في كل لحظة من لحظات الحياة، ولا بـــد أن تُتخـــذ مقياســـاً مـــن مقـــاييس العلاقـــات بين الإسلام والكفر وبين المسلمين والكفـــار.

وقد استمر الصراع الفكري البحت ثلاثة عشر عاماً متتالية على أشدّ مـــا يكـــون مـــن العنـــف والقســـوة، إلى أن انتصرت أفكار الإسلام على أفكار الكفر، وأظـــهر الله الإســـلام. فقـــامت في المدينـــة الدولـــة الـــتي تحمـــي ذِمـــارَ المسلمين وبيضةَ الإسلام، وتنشر الهدى بين الناس عن طريق الجهاد فبدأت الحـــروب بـــين الإســـلام والكفـــر، وبـــين جيوش المسلمين وجيوش الكفار في معارك متلاحقة، وفي منتهى الغلظة والشـــدة. فكـــان النصـــر في هـــذه الحـــروب كلها للمسلمين. والمسلمون وإن هزموا في بعض المعارك ولكنهم كانوا يكسبون الحـــرب، ومـــا خســـروا حربـــا مـــن الحروب مدة ستة قرون، بل ظلوا منتصرين في جميع الحروب ستة قـــرون متواليـــة، وظلـــت الدولـــة الإســـلامية هـــي الدولة الأولى في العالم طوال هذه المدة. ولم يقع هذا في تاريخ الجنس البشري مـــع غـــير المســـلمين أبـــدا، ولا حـــدث مع غير الدولة الإسلامية. ولكن الكفار ولا سيما الدول الأوروبية لم يكونـــوا غـــافلين عـــن الإســـلام للبطـــش بـــه، ولا عن المسلمين لتدمير كيانهم، فكانوا كلما سنحت لهم فرصـــة شـــنوا هجومـــا علـــى المســـلمين، أو دبـــروا لهـــم كيدا. وفي أواخر القرن السادس الهجري، (الحادي عشر الميلادي) وأوائـــل القـــرن الســـابع الهجـــري (الثـــاني عشـــر الميلادي) أحست دول أوروبا بما آل إليه نظام الحكم في الدولة الإســـلامية مـــن تفكـــك في الولايـــات عـــن جســـم الدولة، واستقلال الولاة بأهم شؤون الحكم الداخلي من جيش ومالية وســـلطان وغـــير ذلـــك، حـــتى كـــانت أشـــبه بالاتحاد بين دول منه بالوحدة للدولة الواحدة. ولم يبق للخليفة في بعض الولايات ســـوى الدعـــاء لـــه علـــى المنـــابر، وسكّ النقود باسمه، ومبلغ من المال يرسل من الخراج. أحسّـــت بذلـــك دول أوروبـــا فجـــردت الحمـــلات الصليبيـــة على المسلمين، وكانت الحرب الصليبية التي استمرت مدة قرن تقريباً. وفي هـــذه الحـــرب هُـــزم المســـلمون، واســـتولى الكفار على بلاد الشام كلها: فلسطين، ولبنان، وسورية، ومكثـــوا فيـــها عشـــرات الســـنين، حـــتى إنهـــم احتفظـــوا ببعض البلدان كطرابلس الشام مدة مائة عـــام.

وإنه وإن كانت المعارك بين الصليبيين والمسلمين لم تنقطع طوال مائة عام، ومحاولات المسلمين لاسترداد البلاد التي غلبهم الصليبيون عليها لم تَفْتُر، ولكن هذه الحروب ضعضعت الأمة الإسلامية، وأنزلت مكانة الدولة الإسلامية، وخسر المسلمون الحرب فيها، وهُزموا أمام الكفار، وكان النصر فيها للكفار على المسلمين. وإن كان لم يحصل فيها نصر للكفر على الإسلام لا فكرياً ولا روحياً. وقد أصاب المسلمين منها من الذُّل والانكسار والهوان ما لم يخطر على قلب بشر. ولذلك تعتبر هذه الفترة، فترة الحروب الصليبية، فترةَ هزيمة للمسلمين. فإنهم بالرغم من انتصارهم في النهاية على الصليبيين وطردهم من بلاد الإسلام لم يستأنفوا السير في الفتوحات، أي لم يستأنفوا الحروب مع الكفار. إذ ما إن انتهت الحروب الصليبية حتى جاء المغول فكانت مذبحة بغداد وكارثة الإسلام فيها، وذلك في سنة (٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م)، ثم كان سقوط دمشق في أيدي المغول بعد ذلك في نفس السنة، إلى أن كانت معركة عين جالوت في ٣ أيلول سنة ١٢٦٠ ميلادية، ثم كان القضاء على المغول. وعلى أثر القضاء عليهم تحركت مشاعر الجهاد في نفوس المسلمين، وأحسوا باستئناف حمل الدعوة إلى العالم، فبدأت غزوات المسلمين للكفار، وبدأ الجهاد ضد البيزنطيين، وبدأت المعارك، وبدأ تتابع النصر، وكان ذلك في أواخر القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، واستأنفت الأمة الإسلامية الفتوحات واستمرت الحروب، وتتالت المعارك، وكان النصر فيها دائماً للمسلمين. فإنهم وإن كُسروا في بعض المعارك فقد كانوا يكسبون الحروب وينتصرون فيها، ويفتحون البلدان، وكانت الدولة الإسلامية هي الدولة الأولى في العالم. واستمرت كذلك مدة أربعة قرون أي حتى منتصف القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي). أي إلى أن ظهر الانقلاب الصناعي في أوروبا بشكل بارز ومؤثر في قوى الدول، ووقف المسلمون أمامه حيارى، فتغير ميزان القوى في العالم، فبدأت الدولة الإسلامية تنزل عن مرتبة الدولة الأولى في العالم، روُيداً رُويداً، إلى أن أصبحت مطمع الطامعين. فأخذت تجلو عن البلاد التي فتحتها، والبلاد التي كانت خاضعة لسلطانها، وأخذت الدول الكافرة تغتصب منها بلاد الإسلام قطعة قطعة، فبدأ الجزر الإسلامي بعد ذلك المد. وحينئذ بدأت الدول الأوروبية تفكر في إزالة الدولة الإسلامية من الوجود الدولي، وإزالة الإسلام كله من معترك الحياة، ومن العلاقات بين الناس. أي بدأوا يفكرون في حروب صليبية ثانية، ولكن لا كالحروب الصليبية الأولى غزواً عسكرياً يهزمون به المسلمين ويَدْحَرون الدولة الإسلامية، بل في حرب صليبية أعمق وأفظع، ويقتلعون بها جذور الدولة الإسلامية من أساسها حتى لا يبقى لها أَثَر، ولا يبقى منها جذر واحد ينبت، ويقتلعون الإسلام من نفوس المسلمين حتى لا يبقى منه سوى طقوس كهنوتية، وشعائر روحية.

تآمر الدول الأوروبية
على الدولة الإسلامية

ومع اختلاف الكفار على اقتسام بلاد المسلمين لكنهم اتفقوا على القضاء علـــى الإســـلام. وقـــد ســـلكوا لذلـــك عدة طرق. فقد أثاروا في البلدان الأوروبية النعرة القومية، والنزعة الاستقلالية، وحركـــوا أهـــل البـــلاد علـــى الدولـــة الإسلامية، وأخذوا يمدونهم بالسلاح والمال للثورة عليها. كما حصل في بـــلاد الصـــرب واليونـــان. وحـــاولوا ضـــرب الدولة الإسلامية من الخلف، فقامت فرنسا بغزو مصر واحتلالها في تمـــوز ســـنة ١٧٩٨، ثم زحفـــت علـــى فلســـطين واحتلتها، وأرادت أن تحتل باقي الشام لتضرب الدولة ضربة قاضية. ولكنـــها هزمـــت بعـــد ذلـــك، وخرجـــت مـــن مصر وسلمت أراضي الدولـــة.

نشأة الوهابيين والحكم والسعودي

كانت إنجلترا قد حاولت عن طريق عميلها عبد العزيز بن محمـــد بـــن ســـعود ضـــرب الدولـــة الإســـلامية مـــن الداخل، وكان قد وجد للوهابيين كيان داخل الدولة الإسلامية بزعامـــة محمـــد بـــن ســـعود، ثم ابنـــه عبـــد العزيـــز، فأمدتهم إنجلترا بالسلاح والمال، واندفعوا على أساس مذهبي للاســـتيلاء علـــى البـــلاد الإســـلامية الخاضعـــة لســـلطان الخلافة، أي رفعوا السيف في وجه الخليفة، وقاتلوا الجيش الإسلامي جيـــش أمـــير المؤمنـــين بتحريـــض مـــن الإنجلـــيز وإمداد منهم. وذلك لأخذ البلاد من الخليفة وحكمها حسب مذهبـــهم، وإزالـــة مـــا أحدثتـــه المذاهـــب الإســـلامية الأخرى غير مذهبهم بالقوة وحد السيف. فأغاروا على الكويـــت ســـنة ١٧٨٨ واحتلوهـــا، ثم واصلـــوا تقدمـــهم إلى الشمال حتى حاصروا بغداد، وكانوا يريدون الاستيلاء على كربـــلاء، وعلـــى قـــبر الحســـين رضـــي الله عنـــه لهدمـــه ومنع زيارته. ثم في نيسان سنة ١٨٠٣ شنوا هجوما على مكة واحتلوهـــا، وفي ربيـــع ســـنة ١٨٠٤ ســـقطت المدينـــة المنورة في أيديهم، فخربوا القباب الضخمة التي تظلل قبر الرســـول ﷺ، وجردوهـــا مـــن جميـــع النفـــائس. وبعـــد أن انتهوا من الاستيلاء على الحجاز كله ساروا نحو الشام، وقـــاربوا حمـــص. وفي ســـنة ١٨١٠ هـــاجموا دمشـــق كـــرة أخرى كما هاجموا النجف. وقد دافعت دمشق عن نفسها دفاعا مجيـــدا. ولكـــن الوهـــابيين مـــع محـــاصرتهم لدمشـــق انطلقوا نحو الشمال وبسطوا سلطانهم على أكثر أراضي ســـورية حـــتى حلـــب. وكـــان معروفـــا أن هـــذه الحملـــة الوهابية عمل إنجليزي، لأن آل سعود عملاء للإنجلـــيز، وقـــد اســـتغلوا المذهـــب الوهـــابي - **وهـــو مـــن المذاهـــب الإسلامية، وصاحبه الإمام محمد بن عبد الوهـــاب مجتـــهد مـــن المجتـــهدين** - اســـتغلوا هـــذا المذهـــب في أعمـــال سياسية لضرب الدولة الإسلامية، والاصطدام مـــع المذاهـــب الأخـــرى، لإثـــارة حـــروب مذهبيـــة داخـــل الدولـــة العثمانية، دون أن يدرك ذلك أتبـــاع هـــذا المذهـــب، ولكـــن عـــن إدراك ووعـــي مـــن الأمـــير الســـعودي ومـــن السعوديين. لأن العلاقة لم تكن بين الإنجليز وصاحب المذهب محمد بن عبـــد الوهـــاب، وإنمـــا كـــانت بـــين الإنجلـــيز وعبد العزيز بن محمد بن سعود ثم بينهم وبين ابنـــه ســـعود.

وذلك أن محمد بن عبد الوهاب الذي كان حنبلي المذهب قد اجتهد في بعض المسائل، ورأى أن ما عليه المسلمون من أصحاب المذاهب الأخرى يخالف رأيه في هذه المسائل. فأخذ يدعو لآرائه ويعمل لها، ويهاجم الآراء الإسلامية الأخرى بعنف. فجوبه بالمعارضة والصد من العلماء والأمراء ووجوه الناس، باعتبار آرائه تخالف ما فهموه من الكتاب والسنة. فمثلا هو يقول: إن زيارة قبر الرسول الأعظم محمد صلى الله عليه وآله وسلم حرام وهي معصية من المعاصي، حتى إن من يذهب لزيارة قبر الرسول لا يجوز له أن يقصر الصلاة في سفره لأنه مسافر في معصية. ويستدل على ذلك بقوله ﷺ : «**لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجدي هذا، والمسجد الحرام، والمسجد الأقصى**». فيرى من هذا الحديث أن الرسول نهى أن تشد الرحال لغير هذه الثلاثة. فإذا شدت لزيارة قبر الرسول فقد شدت لغير المساجد الثلاثة، فكانت حراما، وكانت معصية. ويرى غيره من المذاهب أن زيارة قبر الرسول ﷺ سنة ومندوب يثاب فاعلها، لقوله ﷺ: «**كنت نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها**». وقبر الرسول من باب أولى أن تكون زيارته داخلة في هذا الحديث، فضلا عن وجود أحاديث أخرى يروونها. ويقولون عن الحديث الذي يستدل به محمد بن عبد الوهاب: إن الحديث خاص بالمساجد، فموضوعه شد الرحال للمساجد، ولا يتعدى موضوعه. فهو ليس عاما بل هو خاص في موضوع معين: «**لا تشد الرحال إلا لثلاثة مساجد**»؛ فلا يجوز لمسلم أن يذهب لزيارة مسجد أيا صوفيا، ولا لزيارة المسجد الأموي في دمشق قاصدا المسجد؛ لأن الرسول قد حصر شد الرحال للمساجد بثلاثة مساجد ليس غير. فلا يجوز شد الرحال لمسجد غيرها. فهو خاص بالمساجد. وإلا فيجوز شد الرحال للتجارة، وللزيارة، وللنزهة، وللسياحة، وغير ذلك. فالحديث لا يمنع السفر مطلقا ويحصره في هذه الثلاثة، وإنما يمنع السفر قصد المساجد إلا لهذه المساجد الثلاثة. وهكذا جميع آرائه يراها غيره من أصحاب المذاهب أنها آراء خطأ تخالف ما يفهمونه من الكتاب والسنة، وقد اشتد الخصام بينه وبينهم حتى نفي من البلاد.

وفي سنة ١٧٤٠ التجأ إلى محمد بن سعود شيخ قبيلة عنزة، وكان خصما لشيخ عيينة ويقيم في بلدة الدرعية، وكانت تبعد ست ساعات فحسب عن عيينة. وهناك لقي محمد بن عبد الوهاب حفاوة وترحيبا، وصار يبث آراءه وأفكاره بين الناس في الدرعية وما جاورها. وما أن مضت مدة حتى اكتسبت أفكاره وآراؤه هذه أنصارا ومؤيدين، فمال إليها الأمير محمد بن سعود وأخذ يتقرب من الشيخ.

وفي سنة ١٧٤٧ أعلن الأمير محمد قبوله لآراء محمد بن عبد الوهاب وأفكاره، وأعلن مناصرته له ولهذه الآراء والأفكار. وبهذا التحالف بدأت الحركة الوهابية وظهرت للوجود بشكل دعوة وبشكل حكم. فقد كان محمد بن عبد الوهاب يدعو لها ويعلم الناس أحكامها، وكان محمد بن سعود ينفذ أحكامها على الناس الذين تحت إمرته وسلطانه.

وأخذت تمتد فيما جاور الدرعية من البلدان والقبائل في الدعوة والحكم، وأخذت إمارة محمد بن سعود تتسع حتى وفق في مدى عشر سنوات إلى أن يخضع لسلطته وللمذهب الجديد رقعة من الأرض مساحتها نحو من ثلاثين ميلا مربعا، ولكنه كان اتساعا عن طريق الدعوة وسلطان شيخ عنزة، ولم يعترضه أحد، ولم يخاصمه أحد، حتى إن أمير الإحساء الذي أخرج محمد بن عبد الوهاب من عيينة لم يعارض خصمه في هذا التوسع، ولم يحشد قواته لمحاربته إلا في سنة ١٧٥٧، ولكنه هزم، فاستولى محمد بن سعود على إمارته، وصارت سلطة عنزة أي سلطة محمد بن سعود وسلطة المذهب الجديد تحكم الدرعية وما جاورها وتحكم الإحساء. وكان ينفذ في هذه البلاد المذهب الوهابي بقوة السلطان.

ولكن هذه الحركة بعد الاصطدام مع أمير الإحساء والاستيلاء على بلاده وقفت عند هذا الحد، ولم يعرف عنها أنها توسعت بعد ذلك أو قامت بأي نشاط، بل ظلت محصورة في ذلك المكان، ووقف محمد بن سعود عند هذا الحد، ووقف المذهب الوهابي عند حدود هذه الرقعة ونامت الحركة وركدت.

ثم في سنة ١٧٦٥ توفي محمد بن سعود وخلفه على مشيخة عنزة ابنه عبد العزيز. فقام بعد والده بحكم الرقعة التي تحت يده، ولكنه لم يقم بأي نشاط للحركة، ولا بأي توسع فيما جاوره. فظلت الحركة نائمة، وظل الركود مخيما عليها. ولم يعد يسمع عنها شيء، ولم يعد أحد من جيرانها يذكرها أو يتخوف من غزوها.

ولكن بعد إحدى وأربعين سنة من بدء الحركة الوهابية، أي من سنة ١٧٤٧ إلى سنة ١٧٨٨، وبعد إحدى وثلاثين سنة من وقوفها وركود حركتها، أي من سنة ١٧٥٧ إلى سنة ١٧٨٧ ظهر نشاطها فجأة، واتخذت طريقة جديدة في نشر المذهب، وسمع ذكرها في الخارج بشكل قوي في جميع أنحاء الدولة الإسلامية، ولدى الدول الكبرى، وصارت تشغل جيرانها وتقلقهم، بل تشغل الدولة الإسلامية كلها وتقلقها.

ففي سنة ١٧٨٧ تحرك عبد العزيز لتأسيس بيت إمارة، وإيجاد نظام وراثة الحكم، أو ما يسمى بولاية العهد: بأن يثبت ابنه سعودا خليفة له. فقد اجتمع حشد عظيم من الناس ترأسه الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وفي هذا الحشد العظيم جعل عبد العزيز حق الإمارة في بيته، وحق خلافته في الإمارة لأولاده، وأعلن تثبيت ابنه سعود خليفة له. فوافقه ذلك الحشد العظيم وعلى رأسهم محمد بن عبد الوهاب وقرروه، وبذلك أسس بيت إمارة لدولة وليس لقبيلة أو قبائل. ويبدو أنه كذلك جعلت الخلافة في المذهب الوهابي في بيت محمد بن عبد الوهاب. وبعد هذا التثبيت لخلافة الأمير ولخلافة شيخ المذهب نشطت الحركة فجأة في الفتح والتوسع، وصارت تقوم بالحرب لنشر المذهب. فقد قام عبد العزيز في سنة ١٧٨٨ بتجهيز حملة عسكرية ضخمة وهاجم الكويت وفتحها واستولى عليها. وكان الإنجليز يحاولون أخذ الكويت من الدولة العثمانية ولكنهم لم يستطيعوا ذلك. فقد كانت الدول الأخرى مثل ألمانيا وروسيا وفرنسا تقف في وجههم، وكانت دولة الخلافة تقاومهم. فكان فصل الكويت عن الدولة العثمانية ثم التقدم إلى الشمال لحمايتها لافتا لنظر الدول الكبرى مثل روسيا وألمانيا وفرنسا، ولافتا نظر الدولة العثمانية. ثم كانت الصفة التي تأخذها هذه الحرب وهي الصفة المذهبية تثير المشاعر الدينية.

وهكذا بدأ الوهابيون نشاطهم فجأة بعد ركود دام عشرات السنين، وبدأوا هذا النشاط بطريقة جديدة هي نشر هذا المذهب عن طريق الحرب والفتح لإزالة معالم المذاهب الأخرى من الوجود، وإقامة مذهبهم مكانها. وافتتحوا هذا النشاط بالهجوم على الكويت والاستيلاء عليها، ثم أخذوا يواصلون هذا النشاط بمحاولات التوسع. وصاروا مدعاة قلق وإزعاج لجيرانهم في جزيرة العرب والعراق والشام، وللدولة العثمانية بوصفها دولة الخلافة، وصاروا يحملون السيف لمقاتلة المسلمين لترك ما يعتنقون من آراء غير المذهب الوهابي، ولاعتناق آراء المذهب الوهابي، ويقاتلون الخليفة ويفتتحون البلدان الإسلامية. ثم في سنة ١٧٩٢ توفي محمد بن عبد الوهاب، فخلفه ابنه في منصبه في الدولة بالنسبة للمذهب الوهابي تماما كما خلف سعود أباه عبد العزيز. وهكذا سار الأمراء السعوديون متخذين المذهب الوهابي أداة سياسية لضرب الدولة العثمانية دولة الخلافة، وإثارة حروب مذهبية بين المسلمين.

تآمر الإنجليز ضد الدولة الإسلامية

وكانت عمولة آل سعود للإنجليز وولاؤهم لهم أمرا معروفا لدى دولة الخلافة ولدى الدول الأخرى كألمانيا وفرنسا وروسيا، وكان معروفا أنهم يسيرون من قبل الإنجليز، وكان الإنجليز أنفسهم لا يخفون وقوفهم إلى جانب السعوديين دوليا، أضف إلى ذلك الأسلحة الكثيرة والعتاد الكبير الذي وصل إليهم عن طريق الهند، والأموال التي تحتاج إليها الحرب ويحتاج إليها تجهيز الجيوش لم تكن إلا أسلحة الإنجليز وأموالهم، ولهذا فإن الدول الأوروبية ولا سيما فرنسا كانت ضد حملة الوهابيين هذه باعتبارها حملة إنجليزية. وقد حاولت دولة الخلافة ضرب الوهابيين فلم تستطع صدهم، وعجز ولاتها في المدينة وبغداد ودمشق أن يقفوا في وجههم، فطلبت إلى واليها في مصر محمد علي أن يجرد جيشا عليهم، فتلكأ في أول الأمر. ولكنه وقد كان عميلا لفرنسا، لأنها هي التي ساعدته في قيامه بالانقلاب في مصر واستيلائه على الحكم، ثم حملت الخلافة على الاعتراف به، فإنه بناء على موافقة فرنسا وتحريضها لبى أمر السلطان سنة ١٨١١، فأرسل ابنه طوسون لمحاربتهم، ودارت معارك عديدة بينهم وبين جيش مصر، وتمكن جيش مصر سنة ١٨١٢ من فتح المدينة. ثم في آب سنة ١٨١٦ أرسل ابنه إبراهيم من القاهرة فسحق الوهابيين سحقا حتى تراجعوا إلى عاصمتهم الدرعية وتحصنوا فيها، فحاصرهم إبراهيم في نيسان سنة ١٨١٨ طوال الصيف. وفي ٩ أيلول سنة ١٨١٨ استسلم الوهابيون، ودكت جيوش إبراهيم الدرعية دكا، حتى يقال: إنه حرثها بالمحراث حتى لا يبقى لها أثر. وبذلك انتهت محاولة الإنجليز.

محاولة فرنسا ضرب الدولة الإسلامية

ثم حاولت فرنسا ضرب الدولة الإسلامية من الخلف بواسطة عميلها محمد علي والي مصر، فقد سندته دوليا وسياسيا بشكل مكشوف، فاستقل عن الخليفة، وأعلن الحرب عليه، وسار لفتح الشام سنة ١٨٣١، فاحتل فلسطين، ولبنان، وسورية. وبدأ يتوغل في الأناضول، ولكن الخليفة أرسل جيشا قويا لمحاربته، وتحولت الدول الأوروبية إنجلترا وروسيا ودولتان من دول ألمانيا ضد محمد علي. ففي تموز سنة ١٨٤٠ عقدت إنجلترا مع روسيا واثنتين من الدول الألمانية ما يعرف بالتحالف الرباعي، وبموجبه تعهدت هذه الدول بأن تدافع عن وحدة أراضي الدولة العثمانية، وأن تكره محمد علي بقوة السلاح عند الحاجة على التخلي عن سورية. فكان هذا الموقف من الدول الأوروبية جاعلا الموقف الدولي بجانب الخليفة، فساعده ذلك إلى جانب قتاله لمحمد علي على صده وإجلائه عن سورية وفلسطين ولبنان، وعودته لمصر. ثم رضي أن يكون واليا تابعا للخليفة.

إثارة النعرات القومية
والنزعات الاستقلالية

وهكذا استمرت محاولات الدول الأوروبية ولا سيما إنجلترا وفرنسا وروسيا إزالة الخلافة الإسلامية من الوجود. إلا أن محاولاتها ضرب الدولة من الخلف بحروب منظمة وجيوش ومعارك قد أخفقت، لا بالنسبة لقوة الدفاع الموجودة لدى الخليفة فحسب، بل بالدرجة الأولى بالنسبة للموقف الدولي، ولاختلاف الدول على اقتسام الغنائم.

أما المحاولات التي قامت بها هذه الدول الأوروبية في أوروبا في الصرب والمجر وبلغاريا واليونان وغيرها فقد نجحت، لأنها سارت فيها عن طريق إثارة النعرات القومية، والنزعات الانفصالية التي يسمونها الاستقلال. ولذلك تبنت الدول الأوروبية هذا الأسلوب: أسلوب إثارة النعرات القومية، والنزعات الاستقلالية، أي الانفصالية، في جميع البلاد التي تظللها الراية الإسلامية، وتحكم من قبل خليفة المسلمين. وركزت على العرب وعلى الترك بشكل خاص. وبدأت السفارات الإنجليزية والفرنسية في استانبول، وفي أهم البلدان الإسلامية، تثير النعرات القومية، والنزعات الاستقلالية. وكانت أعمالها بارزة بشكل ظاهر في بغداد، ودمشق، وبيروت، والقاهرة، وجدة. واتخذت لها مركزين رئيسيين للقيام بهذه المهمة هما: استانبول لضرب الدولة في مركزها الرئيسي، وبيروت لضربها في الملحقات، وخاصة في البلاد التي يسكنها المسلمون الناطقون باللسان العربي.

دور مركز بيروت في العمل ضد الخلافة

أما بالنسبة لمركز بيروت باعتباره مركز كفر لضرب الإسلام وضرب الدولة الإسلامية فقد وضع له المخطط على أن يعمل للمدى الطويل، وللنتائج البعيدة المدى. وأما بالنسبة لمركز استانبول فقد وضع له المخطط للمدى القصير، على أن تكون نتائجه معجلة، وأن يكون أثرها بعيد المدى. ولذلك كان مركز بيروت سما ناقعا قتالا، حول الآلاف من أبناء المسلمين إلى كفار، وحول العلاقات الإسلامية إجمالا إلى علاقات تسير حسب أحكام الكفر، وكان أثره فظيعا في ضرب الدولة أثناء اشتباكها مع الكفار في الحرب العالمية الأولى.

وقد بدأ الكفار الغربيون العمل السياسي في بيروت بعد انسحاب إبراهيم باشا من بلاد الشام مباشرة: ففي سنة ١٨٤٢ تشكلت لجنة لتأسيس جمعية علمية تحت رعاية الإرسالية الأمريكية وفق برنامجها. وقد سارت في طريقها مدة خمس سنوات حتى تمكنت في سنة ١٨٤٧ من تأسيس جمعية سمتها (جمعية الفنون والعلوم) . وقد تولى رعايتها والسير فيها عميلان نصرانيان من أخطر عملاء الإنجليز هما: (بطرس البستاني، وناصيف اليازجي) إلى جانب (الكولونيل تشرتشل) من الإنجليز و(إيلي سميث وكورنيلوس فان ديك من الأمريكان). وكانت أهداف هذه الجمعية في أول الأمر غامضة، ولكنها تظهر بمظهر نشر العلوم بين الكبار كما تنشر العلوم في المدارس بين الصغار، وحمل الكبار كما يحمل الصغار على تثقيفهم بالثقافة الغربية، وإعطائهم الأفكار الغربية، موجهين بتوجيه خاص. إلا أنه بالرغم من نشاط رجال هذه الجمعية وبذل جهودهم الجبارة فيها، فإنه لم ينتسب إليها خلال عامين سوى خمسين عضوا عاملا من جميع بلاد الشام، كلهم من النصارى، وأكثرهم من سكان بيروت. و لم يدخل في الجمعية من المسلمين، ولا من الدروز، أي عضو مطلقا.

فتأسست جمعية أخرى سنة ١٨٥٠ باسم (الجمعية الشرقية) ، أسسها اليسوعيون تحت رعاية الأب اليسوعي الفرنسي (هنري دوبرونير) . وكان أعضاؤها كلهم من النصارى.

ثم في سنة ١٨٥٧ تشكلت جمعية على أسلوب جديد روعي فيها أن لا يدخلها أحد من الأجانب مطلقا، وجعل مؤسسوها كلهم من العرب، وبذلك أتيح لها أن تضم بين أعضائها بعض المسلمين، وبعض الدروز، أخذهم بوصفهم عربا، فانتسب إليها عدد كبير بلغ مئة وخمسين عضوا. وكان بين أعضاء إدارتها شخصيات بارزة من العرب، منهم (محمد أرسلان) من الدروز، و(حسين بيهم) من المسلمين و(إبراهيم اليازجي، وابن بطرس البستاني) من النصارى، وهذان هما اللذان كانا يتوليان رعاية الفكرة، والدأب على العمل من أجلها. وقد شجع نجاح هذه الجمعية الكفار على الخطوة المباشرة لإثارة النعرة القومية، والترعة الاستقلالية، مباشرة وليس عن طريق العلم، وبصورة علنية وليس عن طريق الحدس والمداورة.

فتأسست سنة ١٨٧٥ في بيروت الجمعية السرية. وقد قام بتأسيسها خمسة شبان من الذين تلقوا العلم في الكلية البروتستانتية في بيروت، وكانوا كلهم من النصارى، وضموا إليهم عددا قليلا. وأخذت هذه الجمعية تركز نفسها على فكرة سياسية، وتأسست كحزب سياسي، وقامت على أساس فكرة القومية العربية. وتعتبر أول حزب سياسي قام في البلاد الإسلامية على أساس فكرة القومية العربية. وكانت تدعو للعرب والعروبة وللقومية، وتثير العداء للدولة العثمانية، وتسميها (التركية) وتعمل على فصل الدين عن الدولة، وجعل القومية العربية هي الأساس، وتحويل الولاء عن العقيدة الإسلامية بين المسلمين وجعله للقومية العربية وحدها. وكانت تصدر نشرات توزعها سرا، وكانت بعض نشراتهم تتضمن اتهام تركيا – حسب تعبيرهم – بأنها اغتصبت الخلافة من العرب، وأنها تجاوزت على الشريعة الإسلامية الغراء، وأنها فرطت في الدين، مع أن القائمين بهذه الجمعية السرية والمتولين أمرها نصارى يحقدون على الإسلام. ثم بعد ذلك أخذت الحركات القومية تنتشر، والنعرة القومية تبث. إلا أن المستوى الذي أنتجته أعمال الدول الأوروبية من مركز بيروت هو إيجاد جواسيس، والقيام بأعمال تخريبية للأفكار والنفوس، فكان منحط المستوى سياسيا وإن كان فظيع الأثر فكريا.

دور مركز استانبول في العمل لضرب الخلافة

هذا بالنسبة إلى مركز بيروت، أما في مركز استانبول – وهو المركز الذي اتخذه الكفار الغربيون لضرب الدولة الإسلامية في عاصمتها وفي رجال الحكم فيها – فقد قاموا بأعمال كثيرة كان أهمها وأفظعها نتيجة هو إنشاء جمعية (تركيا الفتاة)، أو (الاتحاد والترقي). فقد تأسست هذه الجمعية بادئ الأمر في باريس، وقد قام بتأسيسها الشبان الأتراك الذين تشبعوا بالأفكار الفرنسية، وأمعنوا في دراسة الثورة الفرنسية. وقد تأسست كجمعية سرية ثورية. وكان زعيم هذه الجماعة الثائرة (أحمد رضا بك) . وكان من الشخصيات عند الناس، وكانت فكرته نقل الحضارة الغربية إلى بلاده تركيا. وقد أسست لها فروعا أخرى في برلين، وسلانيك، واستانبول.

وكان مركز باريس منظما تنظيما دقيقا، وكان برنامجه متطرفا، ووسائل الدعاية التي يعتمد عليها قوية متينة. وكانت لهم جريدة باسم (الأنباء)، تهرب إلى استانبول مع البريد الأوروبي، فيتلقفها جماعة من الأتراك

يتعهدون توزيعها سرا. وكانوا يصدرون نشرات سياسية تهرب بنفس الأسلوب. أما فرع برلين فكان مؤلفا من المعتدلين، ومن وزراء الدولة السابقين، أو كبار موظفيها، أو ذوي المواهب السياسية. وكانوا يطلبون الإصلاح، وأن تنظم شؤون الدولة على نحو الحكم الألماني، ويقترحون توحيد الشعوب المتعددة التي تتكون منها الإمبراطورية العثمانية، وأن تؤلف ما بينها ما يشبه الحلف الألماني.

أما فرع سلانيك فكانت الأغلبية الساحقة من أعضائه من الضباط المتعلمين أصحاب النفوذ القوي في الجيش. وكانوا يعدون العدة للثورة، وانضم إليهم بعض الشيوخ فازدادوا قوة على قوة، كما انضم إليهم صغار الموظفين أمثال طلعت الذي أصبح فيما بعد رئيسا للوزارة. إلا أنهم مع ذلك كانوا خاضعين للمركز في باريس ولا يخرجون عن رأيه. وكان مركز باريس يوجههم بالنظريات والآراء الغربية، ويبعث فيهم الميل إلى النضال والتفاني.

وكانت المحافل الماسونية وعلى الأخص المحفل الإيطالي الأكبر في سلانيك ترحب بأعمال هذه الجمعية، وتنتصر لها انتصارا أدبيا، وكانت الجلسات تعقد في غرف المحافل الماسونية التي يستحيل على الجواسيس أن يصلوا إليها مهما بذلوا من جهد. وكان كثير من أعضاء هذه المحافل مندمجين في جمعية الاتحاد والترقي. وبهذه الوسيلة استطاعت الجمعية أن تضاعف عددها، وتقوي نفوذها، بفضل المعونة التي كانت تتلقاها. كما أن أعضاء الاتحاد والترقي كانوا ينتفعون بالأساليب الماسونية في الاتصال باستانبول، بل في التقرب من القصر ذاته.

وقد أخذت هذه الجمعية (جمعية تركيا الفتاة) أو الاتحاد والترقي تعقد الجلسات السرية، وتهيئ للثورة. وظلت كذلك حتى سنة ١٩٠٨ حيث قامت بالانقلاب واستولت على الحكم، وظهرت قوتها، وأظهرت أوروبا رضاها عنها. وفي خريف ١٩٠٨ قبل افتتاح البرلمان بزمن قصير عقد مؤتمر من أعضاء الحزب في سلانيك، وكان هذا أول مظهر من مظاهر المباهاة بالقوة. وكان رئيس الحزب في ذلك الحين هو مؤسسه الباريسي (أحمد رضا بك)، فأخذ يخطب في أعضاء المؤتمر متباهيا فأظهر سروره بنجاح الحزب وتوفيقه التام، وأكد أن الممالك الأوروبية ذاتها قد أظهرت حسن نيتها نحو الحركة الوطنية، وأعلنت رضاها عن حالة البلاد.

وفي هذا الوقت أي خريف سنة ١٩٠٨ عينت إنجلترا سفيرا جديدا لها في استانبول هو (جيرالد لوثر). ولما وصل إلى استانبول استقبله جماعة الاتحاد والترقي استقبالا حماسيا حتى أخرجوا الخيول من عريش مركبته وسيروها بأنفسهم فقاموا مقام الخيول في جر عربته، مبالغة بإكرامه. وكل ذلك كان بإيعاز جمعية (الاتحاد والترقي) ومن عملها. ثم إن رجال الجمعية قد بلغت فتنتهم بالأفكار الغربية المزوقة حدا لم يعوا معه مخالفتها لواقع الدولة التي يحكمونها، فضلا عن عدم إدراكهم لمناقضتها للإسلام. وقد بلغ تهورهم وقلة تبصرهم حدا لفت نظر الأوروبيين لجهلهم، حتى إن أحد الرجال الدبلوماسيين في ذلك الحين في استانبول قال عنهم: "كثيرا ما يخطون الخطوة الثانية قبل الأولى" . ولقد سارع رجال الاتحاد والترقي إلى تسليم زمام الأمور إلى المتضلعين في القوانين الغربية والأفكار الغربية، حتى صارت لهم اليد العليا في حزب (تركيا الفتاة).

ثم إنهم لما أيقنوا أن من يملك الجيش ملك القوة كلها سعوا حتى أصبحت السلطات ترجع في التعيينات الجديدة إلى سياسة حزبية، فكل الضباط حزبيون أكثر منهم فنيين أو حربيين. وقد جعلوا أن كل فرد من رعايا الدولة العثمانية يخوله القانون مثل الحقوق التي يتمتع بها الأتراك، وعليه ما عليهم من الواجبات.

وصارت هذه الجمعية تتحكم في الدولة كلها في حاضرها ومستقبلها؛ وبذلك وصلت الفكرة التي اتخذها الغرب أداة لضرب الدولة وهدم الخلافة، إلى الحكم متمثلة في جماعة الحزب الحاكم وأنصاره الذي لا يرى أن الإسلام وحده صالح لهذا العصر، بل يرى أن الصلاح كله في الأفكار الغربية والحضارة الغربية، ويرى المحافظة على القومية التركية من أهم أعماله، حتى جعل الولاء لها فوق كل ولاء. وصار يفتخر بالوطنية ويعنيها؛ فقد كان يرى تفضيل تركيا على باقي البلاد الإسلامية، وتفضيل التركي على سائر المسلمين.

وبذلك كان تأليف (جمعية تركيا الفتاة) أو (حزب الاتحاد والترقي) أفظع عمل قام الغرب لضرب الدولة الإسلامية وضرب الإسلام، وكانت نتائجه معجلة، فما إن وصل إلى الحكم واستلم زمام الأمور حتى بدأ معول الهدم يعمل في جسم الدولة ويحفر بين رعاياها خندقا لا يتأتى أن يعقد فوقه جسر. إذ القومية أخطر شيء يفصل بين الناس ويوجد بينهم العداوة والبغضاء والحروب. وإنه بالرغم من قبولهم في الجمعية جميع رعايا الدولة فإن سياسة الاتحاديين القومية في الدولة هي التي نبهت الفكرة القومية في العناصر العثمانية. ولذلك قام الألبان في الآستانة، وألفوا جمعية لهم، وعقبهم الشركس والكرد. وكان من قبل للروم والأرمن جمعيات منظمة سرية فجعلوها قانونية.

وقام العرب فألفوا جمعية (الإخاء العربي العثماني) في الآستانة، وافتتحوا ناديها بهذا الاسم. ولكن جمعية الاتحاد والترقي قد تعصبت ضد العرب بشكل خاص. فقد سمحت لجميع القوميات بالتكتلات العنصرية ولكنها أخذت تناهض الجمعيات العربية. فحلوا جمعية العرب هذه وأقفلوا ناديها باسم الدولة. واتبعوا التمييز العنصري في الجيش، فاستدعوا الضباط العرب من بلادهم إلى استانبول، ومنعوهم من الالتحاق ببعثة الضباط العلمية إلى ألمانيا، وقرروا عدم إدخال العرب المنتسبين إلى جمعية الاتحاد والترقي في اللجنة المركزية لهذه الجمعية. وكانت هذه الجمعية لجميع رعايا الدولة العثمانية لا فرق بين تركي وعربي وألباني وشركسي. ولكن لما استلم هذا الحزب الحكم وكان الأتراك فيه أصحاب النفوذ استبدوا هذا الاستبداد، وحرموا العرب في هذه الجمعية من المراكز الحساسة فيها، وصاروا يحولونها إلى جمعية تركية. وقد تبع ذلك إجراءات كثيرة في الحكم، منها انتزاع وزارة الأوقاف من الوزير العربي وتسليمها لوزير تركي، ومنها أنه صار يتعمد أن يكون وزير الخارجية ووزير الداخلية تركيا ولا يكون عربيا. ومنها أنه صار يرسل إلى البلاد العربية ولاة أتراك عن تعمد، وكان اختيارهم ممن لا يعرفون اللغة العربية.

ثم كملوا ذلك بجعل اللغة التركية هي اللغة الرسمية. حتى صاروا يعلمون النحو والصرف للغة العربية باللغة التركية. وبلغ تنكرهم للغة العربية حدا أن سفير الدولة العثمانية في واشنطن سنة ١٩٠٩ نشر إعلانا حظر فيه على العثمانيين المقيمين في أمريكا مخاطبة السفارة بغير اللغة التركية، مع علمه بأن رعايا الدولة هناك كان لا يقل عددهم عن نصف مليون، وأنه ليس بينهم رجل واحد يعرف اللغة التركية.

وقد تفشت هذه العنصرية بين العرب والترك في الجيش بشكل بارز، وكان الضباط الأتراك المنتسبين إلى جمعية الاتحاد والترقي يبرزونها في معاملاتهم، وفي الترقيات، وفي تولي مناصب الجيش العليا. وقد تذمر الضباط العرب، ولكنهم لم يخطر ببالهم أدنى شك في وجوب الولاء للدولة. إذ لم تكن المسألة مسألة اتحاد بين العرب والترك، بل كانت مسألة **أمة إسلامية واحدة، وخليفة في استانبول أوجب الله طاعته وحرم معصيته،**

وجعلها كمعصية الله، والمسلم أخو المسلم لا يسلمه ولا يظلمه. ولهذا تأثر بعـــض زعمـاء الضبـاط العـرب بهـذا الوضع فدعوا في أواخر سنة ١٩٠٩ أصحاب الرأي من أعضاء جمعية الاتحـاد والـترقي إلى اجتمـاع، فلبـوا الدعـوة واجتمعوا معا اجتماعا طويلا في استانبول، وبحثوا في التدابير التي يجب اتخاذهـا لحسـم هـذا الخـلاف بـين العـرب والترك حسما نهائيا. وكاد هذا الاجتماع يسفر عن رجوع الوحـدة، وتـرك العنصريـة، والانضـواء تحـت العقيـدة الإسلامية وحدها. ولكن بعض الشباب الأتراك الذين كانت القومية التركيـة قـد غلبـت علـى العقيـدة الإسـلامية عندهم مثل (أحمد آغابيك) و(يوسف أقشورة بك) وغيرهما عـز عليـهم تـرك قوميتـهم وإفـراد الإسـلام وحـده بالولاء، فتدخلوا في الأمر، وتفوهوا بكلمات قاسية ضد العرب، وتمجيد الترك، ممـا جعـل الاجتمـاع ينفـض علـى أسوأ مما كان عليه قبل الاجتمـاع.

واستمرت الجمعية ماضية في عنصريتها. ولما استتب فيها الأمر كليـا للأتـراك قـاموا بتعديـل برنـامج الجمعيـة تعديلا جعلها تركية بحتة. فكان من جراء هذا التعديل أن انفصل عنـها جميـع العـرب، وجميـع الألبـانيين، وجميـع الأرمن، كما انفصل عنها بعض الترك الذين كانت العقيدة الإسلامية وحدها هـي الأسـاس عندهـم لا قوميتـهم.

دور السفارات الأوروبية في تأسيس الجمعيات والأحزاب العربية:

على أثر ذلك نشطت سـفارات الـدول الأوروبيـة في الاتصـال بـالعرب وتأسـيس الجمعيـات والأحـزاب. فأسسوا (حزب اللامركزية)، وجعلوا مركزه القاهرة، وجعل رئيسه رفيـق العظـم. وأسسـت (جمعيـة الإصـلاح)، وكان مركزها بيروت. وأسس (المنتدى الأدبي)، وغـير ذلـك مـن الجمعيـات. وتغلغـل الإنجلـيز والفرنسـيون في صفوف العرب الذين أخذوا يحملون النعرة القومية، وفتحوا لهم خزائـن بلادهـم، فعقـد الشـباب العـرب بتـاريخ ١٨ حزيران (يونيو) سنة ١٩١٣ مؤتمرا في باريس تحـت رعايـة فرنسـا. فكـان ذلـك أول إعـلان عـن انحيـاز القوميين العرب إلى إنجلترا وفرنسا ضد دولتهم الدولـة العثمانيـة.

ولما أحس رجال حزب الاتحاد والترقي بذلك ألفوا جمعية سموهـا (جمعيـة تـرك أوجـاغي) أي العائلـة التركيـة، وجعلوا غايتها محو الإسلام، وتتريك العناصر العثمانية، ثم صـاروا يشـجعون إصـدار الكتـب والجرائـد الإلحاديـة، ومن ذلك الكتاب الذي ألفه جلال نوري بك الكاتب التركي الشهير واسمـه (تـاريخ المسـتقبل). ومما جـاء فيـه قوله: "إن المصلحة تقضي على حكومة الآستانة بإكراه السوريين على تـرك أوطـانهم، وإن بـلاد العـرب لا سـيما العراق واليمن يجب تحويلها إلى مستعمرات تركية، لنشر اللغة التركية الـتي يجـب أن تكـون لغـة الديـن. وممـا لا مندوحة لنا عنه للدفاع عن كياننا أن نحول جميع الأقطار العربيـة إلى أقطـار تركيـة، لأن النـشء العـربي الحديـث صار يشعر بعصبية جنسية، وهو يهددنا بنكبة عظيمـة يجـب أن نحتـاط لهـا مـن الآن" . وهكـذا فعلـت النعـرة القومية، والنزعة الوطنية، فعلها في النفوس؛ فتحول الولاء عـن الإسـلام إلى القوميـة وإلى الوطـن؛ فجـر ذلـك إلى محاربة كل ما يحويه الإسلام مما يمس القومية والوطن، وجعل المقيـاس عنـد الذيـن يباشـرون السـلطان في الدولـة هو القومية والوطنية وليس الإسلام. حتى في الدعوة إلى توحيد صفوف الرعيـة مـن عـرب وأتـراك.

حتى إن جمال باشا حين كان في سورية ورأى الشباب العرب يرتكبون الخيانة ضد الدولة، ويعملون بإرشاد فرنسا، وبأوامر إنجلترا، وتيقن من ذلك بشكل قطعي، بالوثائق التي ضبطت في القنصلية الفرنسية في دمشق، حين أحس بذلك وتيقن منه أراد أن يستميل العرب للمحافظة على الوحدة بين رعايا الدولة. فدعا الزعماء العرب إلى حفلة أقيمت في دمشق، وألقى فيهم خطبة يحثهم فيها على الوحدة. وكان مما قاله لهؤلاء الزعماء العرب في تلك الخطبة ما نصه: "ثم إنه يجب أن تثقوا أن حركة الجامعة التركية التي شهدتموها في الآستانة، وفي الجهات الأخرى الآهلة بالعناصر التركية، لا تتضارب بشكل ما والمطامع العربية. إنكم لتعلمون علما ليس بالظن أن الإمبراطورية العثمانية وجدت فيها حركات بلغارية، ويونانية، وأرمنية، والآن توجد فيها حركة عربية. ولقد نسي الأتراك وجودهم بالمرة إلى حد أنهم كانوا يخشون ذكر شعبهم مطلقا، فالروح الوطني قد رقد رقودا تاما حتى لقد خيف على الشعب التركي أن يتلاشى نهائيا، فدرءا لذلك الخطر المقبل نهض رجال (تركيا الفتاة) بغيرة تستحق الإعجاب، فلجأوا إلى السلاح ولتعليم الأتراك الروح الوطني" . ثم قال: "واليوم أراني قادرا على أن أؤكد لكم أن الأماني التركية، والأماني العربية، لا تتعارضان مطلقا؛ فالأتراك والعرب ليسوا إلا إخوانا في غاياتهم الوطنية" . ثم مضى يقول: "وبالاختصار إن أقصى أماني ذلك الحزب حزب تركيا الفتاة (أي الاتحاد والترقي) هو جعل الشعب التركي موضع احترام شعوب الأرض كافة، ويثبت حقه في أن يعيش مع شعوب القرن العشرين جنبا إلى جنب" .

بهذا الكلام نطق جمال باشا لتوحيد كلمة المسلمين تحت ظل الخلافة الإسلامية، وليحول دون الأعمال التي كان يقوم بها العرب للانفصال عن الترك، أي للانفصال عن الخلافة، ويستعينون بالكفار الإنجليز والفرنسيين.

صحيح أن جمال باشا كان على حق في شنقه الخونة ممن كانوا يعملون مع فرنسا وإنجلترا ضد الخلافة، إذ كانوا كفارا أو مسلمين مرتدين باعتقادهم عدم صلاحية الإسلام، وكان على حق في ضربه كل خائن، وكل من يعمل ضد الخلافة ولو كان هو نفسه يعمل للقومية، فكيف إذا كان هذا الذي يعمل ضد الخلافة إنما يعمل مع الكفار وتحت أوامرهم. ولكن جمال باشا هذا كان هو و(حزب تركيا الفتاة) أي الاتحاد والترقي كانوا يستحقون العقوبة والسجن لحملهم فكرة القومية. وكلامه هذا الذي يقوله للتهدئة يتجاوز وصفه حد القول: إنه خطأ، ولا يعالج الانفصال القومي بمثل هذا الكلام، بل يتعداه إلى القول بأنه إنما ينم عن عقائد فاسدة، وعن عدم اعتبار للإسلام بأنه هو وحده الجامع لرعايا الدولة، والذي به وحده تقوم الخلافة ولا تقوم بسواه.

وكانت الكلمة التي يجب أن يقولها ولا يجوز أن يقول سواها والتي تعتبر الكلمة الحاسمة، والقول الفصل، هي أنه يجب أن تكون العقيدة الإسلامية وحدها هي محل ولائنا كلنا، ولا يجوز أن يكون هناك ولاء إلا لها، وأن تكون هي وحدها مقياس أعمالنا. ولكنه بدل أن يقول ذلك يهدىء المسلمين الناطقين باللسان العربي بقوله: "إن الأماني العربية والأماني التركية لا تتعارضان" ، وبقوله: "فالأتراك والعرب ليسوا إلا إخوانا في غاياتهم الوطنية" ، وبقوله: "إن أقصى أماني ذلك الحزب: حزب تركيا الفتاة هو جعل الشعب التركي موضع احترام شعوب الأرض كافة ويثبت حقه في أن يعيش مع شعوب القرن العشرين جنبا إلى جنب" أي مع الإنجليز والفرنسيين والطليان واليونان، أي مع الكفار.

وهكذا أثمرت أساليب إثارة النعرة القومية، والنزعة الوطنية، في عاصمة الخلافة. ونجحت الدول الأوروبية، ولا سيما إنكلترا وفرنسا أعظم نجاح في ضرب الدولة الإسلامية هذه الضربة الفظيعة المدمرة. غير أن الدول الأوروبية لا سيما الإنجليز لم يكونوا مقتصرين على هذا الأسلوب على شدة خبثه وفظاعة نتائجه، بل كانوا يقومون منذ أواخر القرن السادس عشر كذلك بأسلوب آخر ضد الإسلام، لأن العداء الذي يغلي في نفوسهم والحقد الذي يأكل صدورهم إنما هو للإسلام، وضد أفكار الإسلام وأحكامه. ولذلك كانوا يسيرون إلى جانب هذا الأسلوب بأسلوب آخر لضرب العقائد الإسلامية، والتشريع الإسلامي. وكانت استانبول وبيروت أيضاً المركزين الرئيسيين اللذين اتخذوهما قاعدة لهم، وحاولوا جعل القاهرة مركزاً من هذه المراكز.

أما مركز بيروت فقد كانت الخطة التي وضعت له هي أن يكون تأثيرها على المدى الطويل في تخريج الشباب المعادين للإسلام، وفي التأثير على أفكار عامة المسلمين. وقد ساروا فيها بالغزو التبشيري والغزو الثقافي باسم العلم، ورصدوا لذلك الميزانيات الضخمة، فأقاموا الجمعيات التبشيرية، وكان معظمها جمعيات إنجليزية وفرنسية وأمريكية. وجعلوا الغزو الثقافي يأتي عن طريق التبشير والمبشرين، ليكسبوا النصارى من أهل البلاد إلى جانبهم، وليثيروا شكوك المسلمين في دينهم، ويزعزعوا عقيدتهم.

دور مركز مالطة في الغزو التبشيري

وقد أَسَّسوا في أواخر القرن السادي عشر الميلادي مركزاً كبيراً للتبشير في مالطة، وجعلوها قاعدة هجومهم التبشيري والثقافي على بلاد الإسلام. إذ منها كانت ترسل قوات التبشير. وبعد أن مكثوا فيها مدة واستقر بهم المقام شعروا بضرورة مد نشاطهم فانتقلوا إلى بلاد الشام سنة ١٦٢٥ م وحاولوا إيجاد الحركات التبشيرية. غير أن نشاطهم كان محدوداً، و لم يتعدَّ تأسيس بعض المدارس الصغيرة، ونشر بعض الكتب الدينية. وعانوا مشقات كبيرة من اضطهاد، وإعراض، ومحاربة من الجميع: المسلمين والنصارى. إلا أنّهم ثبتوا حتى سنة ١٧٧٣ م حيث أُلغِيت الجمعيات التبشيرية لليسوعيين وأُغلِقت مؤسساتهم ما عدا بعض الجمعيات التبشيرية الضعيفة كجمعية المبشرين العازاريين.

انتشار البعثات التبشيرية في بلاد الشام

وبالرغم من وجودها انقطع أثر المبشرين، ولم يعد لهم وجود إلا في مالطة. إلا أنهم في سنة ١٨٢٠ م تجدد نشاطهم، وأُسس أول مركز للتبشير في بيروت. وكانت عنايتهم الأولى منصرفة إلى التبشير الديني والثقافة الدينية، وكانت عنايتهم بالتعليم ضعيفة. وفي سنة ١٨٣٤ انتشرت البعثات التبشيرية في جميع بلاد الشام، وكان ذلك من جراء تشجيع إبراهيم باشا لها، وفتحه البلاد على مصراعيها أَمام المبشرين، وحَدَبه عليهم، وتشجيعه لهم، بتأثير من فرنسا وإيعازٍ منها. إذ كان في هذا الوقت قد احتل بلاد الشام: فلسطين ولبنان وسورية. فوجد المبشرون من فرنسيين وإنجليز وأمريكان الترحيب الكلي من حكومة إبراهيم باشا، ولهذا اشتد نشاطهم. ففتحت كلية في قرية عينطورة في لبنان، ونقلت الإرسالية الأمريكية مطبعتها من مالطة إلى بيروت، لتقوم بطبع الكتب ونشرها. ونَشِطَ المبشّر الأمريكي المشهور (إيلي سميث) نشاطاً ظاهراً. وقد كان هذا المبشر في مالطة يشتغل في التبشير متطوعاً، ويتولى أمر مطبعة الإرسالية. وفي سنة ١٨٢٧ حضر إلى بيروت. ولكنه ما لبث سنة حتى تولاّه الذعر من المسلمين وأصابه الملل من عدم الإنتاج، ولم يُطِق صبراً، فرجع إلى مالطة، ثم عاد إلى بيروت سنة ١٨٣٤ حين أصبحت تحت نفوذ فرنسا بواسطة محمد علي وابنه إبراهيم. وقد فتح هذا المبشر هو وزوجته مدرسة للإناث، واتسع المجال أمامه، ووقف حياته للعمل في بيروت بوجه خاص وفي بلاد الشام بوجه عام. وبذلك تعاونت هذه الجهود جميعها في بعث حركة التبشير.

وكان قيام إبراهيم باشا بتطبيق برنامج للتعليم في سورية بما فيها لبنان - مستوحى من برنامج التعليم الموجود في مصر، المأخوذ عن برامج التعليم في فرنسا - فرصة لهؤلاء المبشرين، فاغتنموها وساهموا في الحركة التعليمية من وجهة النظر التبشيرية، أي حسب ما خططه الكفار، ثم شملت حركة الطباعة. وبذلك نشطت الحركة التبشيرية، وشاركت في الحركة التعليمية مشاركة ظاهرة.

إثارة الفتن بين أهالي بلاد الشام

وحين انسحب إبراهيم باشا سنة ١٨٤٠ م من بلاد الشام انتشر القلق والفوضى والاضطراب فيها، واغتنم الموفدون الأجانب لا سيّما رجال البعثات التبشيرية ضعف نفوذ الدولة العثمانية فأخذوا يشعلون نار الفتنة بين الأهْلِين، حتى وقعت مذابح سنة ١٨٦٠ وعلى أثر هذه المذابح تدخّلت الدول الغربية، فأرسلت بوارجها الحربية إلى سواحل بلاد الشام، وأَنزلت فرنسا حملة برية في بيروت. وبذلك قَوِيَ نفوذ المبشرين، واشتدَّ ساعدهم، فنشطوا في فتح المدارس والكليات. ففتح اليسوعيون مدارس لهم وكلّيات، ففُتحت الكلية اليسوعية المعروفة بجامعة القديس يوسف اليسوعية، وفتح الأمريكان الكلية البروتستانتية سنة ١٨٦٦ المعروفة اليوم بالجامعة الأمريكية في بيروت، والتي تعتبر أَفظع مؤسسة كفر في بلاد الإسلام. فقد قامت بأَشدّ الحملات ضد أفكار الإسلام، وضد المسلمين. وحوَّلَت الآلاف من أبناء المسلمين إلى جانب أفكار الكفر.

ولم يقتصر أمر الاهتمام بالغزو التبشيري والغزو الثقافي على أمريكا وفرنسا وإنجلترا بل شمل أكثر الدول الكافرة ومنها روسيا القيصرية. فقد أرسلت بعثات تبشيرية، كما أمّت البلاد بعثة بروسية (ألمانية) مؤلفة من راهبات كارودت، ساهمت مع البعثات التبشيرية الأخرى في القيام بدورها في محاربة الإسلام. وبالرغم من تباين وجهات النظر السياسية بين البعثات التبشيرية، وتباينها كذلك بين الموفدين الغربيين بالنسبة لمنهجهم السياسي باعتبار مصالحهم الدولية، فقد كانت متفقة في الغاية، وهي بعث الثقافة الغربية في الشرق، وجعل عقيدة فصل الدين عن الدولة عقيدة للمسلمين، وتشكيك المسلمين في دينهم، وحملهم على الامتعاض منه، وعلى احتقار تاريخهم. وتمجيد الغرب وحضارته. كل ذلك مع بغض شديد للإسلام والمسلمين، واحتقار لهم.

وقد أوجدوا إلى جانب المدارس والكليات حركة في البلاد تُوجِّه الناس إلى اللغة العربية، ليوجهوهم عن طريقها عن الإسلام إلى ما يسمونه العروبة وقد حمل لواءها النصارى، مع بعدهم عن إدراك اللغة العربية، لعدم تذوقهم بلاغة القرآن. فكان الموارنة ومعظمهم من العاملين في خدمة البعثات التبشيرية يتناقشون في إحياء الأدب القديم، والعودة باللغة الفصحى إلى صفائها الأولى، وكان منهم ناصيف اليازجي، والأب لويس شيخو. وهكذا تَصدَّر النصارى لحمل القومية العربية، وحمل الناس على اعتناقها، وتصدروا لحمل اللغة العربية، وحمل الناس على حصر عنايتهم بها. وأخذت تصدر إلى جانب ذلك الكتب والمؤلفات عن الأفكار الغربية، واكتسحت البلاد موجة قوية نحو العرب والعروبة، ونحو العربية، وإعراض متزايد عن الإسلام، وعن أفكار الإسلام. وهكذا قام مركز بيروت بضرب العقائد الإسلامية وأفكار الإسلام، وبتحويل الناس إلى الغرب، وإلى أفكار الغرب. ووصل إلى نتائج في منتهى الفظاعة، كان لها أثر كبير في إزالة الإسلام من العلاقات والمعاملات وطرق العيش، وفي هدم الدولة الإسلامية.

محاولة إدخال الأحكام الدستورية الغربية

وأَما مركز استانبول فإن الدول الغربية لم تكتف بإفساد أبنـــاء المســـلمين في الجامعـــات، والمـــدارس، والدعايـــات، بل عمدت إلى الدولة نفسها في تغيير نظام الحكم، وتغيـــير الأحكـــام الشـــرعية، بإزالتـــها ووضـــع القوانـــين الغربيـــة مكانها. وقد سلكوا لذلك عدة أساليب: ففي سنة ١٨٣٩ رَقِيَ إلى عرش الخلافة عبـــد المجيـــد الأول وليـــس لـــه مـــن العمر إلاَّ ستة عشر ربيعاً، وكان رشيد باشا سفيراً فوق العادة للدولـــة العثمانيـــة في لنـــدن. فمـــا كـــان منـــه إلاَّ أن سارع إلى استانبول، وعُيِّن وزيراً للخارجية. وما أن استلم منصبـــه حـــتى صـــار يحمـــل الدعـــوة إلى نظـــام الحكـــم الدستوري البرلماني، وأعلن أنه عازم على أن يرتفـــع بالدولـــة العثمانيـــة إلى مصـــف الـــدول المتقدِّمـــة، مـــن طريـــق دستور ينص على حقوق المواطنين، ويعلن إلغاء المساوىء الأكـــثر بـــروزاً في الدولـــة. وفي ســـهولة ويســـر اســـتطاع رشيد باشا أن يضمن لخطته تأييد السلطان الشاب، ومن ثم أعدت وثيقة الدســـتور بكتمـــان كلـــي.

وفي اليوم الثالث من تشرين الثاني (نوفمبر) ســـنة ١٨٣٩ دعـــي أقطـــاب البـــاب العـــالي جميعـــاً، وممثلـــو أهـــالي استانبول، وممثلو رعايا الدولة في أوروبا، وأعضاء السلك الدبلوماسي، إلى الكشـــك القـــائم إلى الجهـــة الجنوبيـــة مـــن السرايا على بحر مرمرا، ليسمعوا تلاوة الخط الشريف المشهور باسم (كلخانـــة). وتليـــت عليـــهم وثيقـــة الدســـتور، وكانت تتضمن أفكاراً أوروبية مع محاولة مراعاة الإسلام. فكانت هـــذه أول محاولـــة لإدخـــال الأحكـــام الدســـتورية الغربية في نظام الدولة. إلا أن هذه الوثيقة ظلت حـــبراً علـــى ورق ولم تطبـــق، ولكـــن الـــدول الغربيـــة ولا ســـيما إنكلترا في سنة ١٨٥٥ أصرت على الدولة العثمانيـــة أن تقـــوم بإصلاحـــات دســـتورية، فـــأصدر الســـلطان تحـــت ضغط هذه الدول منشور إصلاح في غرة شباط. وقد عرف باســـم (خـــط همـــايون) وقـــد أكـــد الســـلطان في هـــذا المنشور الحقوق التي منحها رعايا الدولة في الخط الشريف المعـــروف بـــــ (كلخانـــة).

وفُصِّلت للنصارى حقوق معينة، منها أن المسائل المدنية قـــد عُـــهِد في إدارتها إلى مجلـــس مختلـــط مـــن المدنيـــين والاكليركيّين ينتخبه الشعب بنفسه، ومنها عدم إكراه المسلم الـــذي يعتنـــق النصرانيـــة علـــى الرجـــوع إلى الإســـلام، بل يباح له ترك الإسلام واعتناق الدين النصراني. ومنها أن الخدمة العســـكرية فُرضـــت علـــى النصـــارى كمـــا هـــي مفروضة على المسلمين، وكانت من قبل خاصة بالمســـلمين مـــن حيـــث الخدمـــة الإجباريـــة، ومنـــها أنـــه سُـــمح للأجانب بامتلاك الأراضي في الدولة العثمانيـــة.

وقد كان لهذا المنشور صدى سيئ عند الرعية، فقد رأى فيه المسلمون مخالفـــة للشـــرع، ولم يثـــق النصـــارى بأنـــه سينفذ، ولكن الدول الأوروبية كانت تلاحقه بحجة الإصلاح، غير أن الخلفـــاء والدولـــة دولـــة إســـلامية لم يكـــن في وسعهم القيام بتنفيذ هذه الأحكام الدستورية، إلى أن لمع في الدولة اســـم مدحـــت باشـــا وكـــان متشـــبعاً بالأفكـــار الغربية، وعاشقاً للحضارة الغربية، فصمم على أن يوجد للبـــلاد دســـتوراً وفـــق الأفكـــار الغربيـــة، لـــيرضي الـــدول الغربية، ولتسيير الدولة في مصف الـــدول الغربيـــة.

وكان مدحت باشا حينئذ وزيراً للعدل في وزارة محمد رشدي باشا، أيـــام الخليفـــة عبـــد العزيـــز. فقـــام بمحاولـــة لإقناع عبد العزيز في وضع دستور للدولة من النظم الديمقراطية الغربيـــــة، فكتـــب لـــه كتابـــاً يطلـــب فيـــه إصـــلاح الوضع في الدولة بوضع دستور لها، ومما قال في ذلك الكتاب بعد سرد ما عليـــه الدولـــة مـــن الفســـاد.

"لا يخفى على حكمة جلالتكم أن الدواء الشافي لهذه العلة هو اجتثاث أسبابها الـــــتي نعرفـــها حـــق المعرفـــة، فـــإذا أُزيلت الأسباب زال المرض، فإذا أصدرتم خطاً همايونياً جديداً حتمتم فيه اتبـــــاع القوانـــين والنظـــم، والمســـاواة بـــين الغني والفقير، والكبير والصغير، في نظر القانون، وأرجعتم المنشآت الخيريـــة إلى أهلـــها، وصرفتـــم الأمـــوال في ســـبيل ما خصصها له الواقفون، وأعدتم مرجع أمور الدولة إلى الباب العالي (يعني الـــــوزارة) فَيُقَـــرّ قَراراتـــه ويعرضـــها علـــى جلالتكم، و لم تستأثروا جلالتكم بشيء من حقوق الدولة الماليـــــة والملكيـــة، و لم تصـــرف الماليـــة قرشـــاً واحـــداً إلا برأي الباب العالي، وحددت وظائف كبار الموظفين وصغارهم، وجعـــــل الـــوزراء مســـؤولين عـــن نتـــائج أعمـــالهم، وحتمتم ذلك على خواصكم ورجال حاشـــــيتكم – إذا تم كلـــه – حصلـــت النتيجـــة المطلوبـــة بعـــون الله تعـــالى، ووصلت الدولة إلى الطريق الذي ترجـــوه جلالتكـــم" .

وقبل أن يقدم له الكتاب عرضه على الوزارة فاتفقت عليه، واتفقوا علـــــى أن يرفعـــه الرئيـــس إلى الســـلطان عبـــد العزيز، فقابله وأعطاه الكتاب، فغضب عبد العزيز غضباً شديداً من هـــــذا الكتـــاب وأصـــدر أمـــره في الحـــال بعـــزل مدحت باشا من الوزارة، وإبعاده بتعيينه والياً لسلانيك. ولكن لم يلبث فيـــــها طويـــلاً ورجـــع إلى اســـتانبول، واتفـــق مع حسين عوني باشا سر عسكر الدولة على خلع عبد العزيز. ثم اتصلا بنـــــاظر البحريـــة، وبشـــيخ الإســـلام، واتفقـــا معهما على خلع السلطان، وتواعدوا على يوم معـــــين. وكـــان ذلـــك في الأشـــهر الأولى مـــن ســـنة ١٨٧٦، وقبـــل اليوم المعين بعث مدحت باشا مذكرة مُغَلَفَة إلى الدول الأوروبية باســـــتثناء روســـيا أعلـــن فيـــها أن خلـــع الســـلطان بات أمراً يحتمه الشرع الإسلامي الذي يقضي بأن يكون رئيس الدولة مالكـــاً لكـــامل قـــواه العقليـــة.

وفي مساء ٣٠ أيار (مايو) سنة ١٨٧٦ أتى الأسطول فَرَسَا أمـــام ســـراي ضُوْلْمـــة بَغْجـــة، واجتمعـــت العســـاكر، فأحاطت بالقصر، ودخل على السلطان من أبلغه خبر العزل، وتلوا عليه فتوى بخلعـــــه صـــادرة عـــن شـــيخ الإســـلام، وأنزلوه من السراي. وفي تلك الليلة نفسها رفع مـــراد الخـــامس إلى العـــرش.

وهكذا أطاح مدحت باشا بالخليفة بالاتفاق مع الدول الأوروبيـــــة لا ســـيما إنجلـــترا وألمانيـــا وفرنســـا مـــا عـــدا روسيا، لأنه رفض أن يضع دستوراً للدولة الإسلامية من النظـــــم الديمقراطيـــة الغربيـــة.

وقد وضُع خليفة للمسلمين رجل ظنوا أنهم سيقومون عن طريقة بوضع دستور مـــــن النظـــم الغربيـــة، فقـــد كـــان مراد الذي صار خليفة بعد خلع عبد العزيز قد نشئ على الطريقة الأوروبيـــة. واشـــتهر بأنـــه رجـــل مســـتنير، فكـــان موضع الأمل في وضع الدستور وتنفيذه، ولكن كـــانت صحتـــه قـــد تحطمـــت بســـبب اختلالـــه العقلـــي. غـــير أن مدحت كان يحاول إعلان الدستور فكان أثناء مـــرض مـــراد الخـــامس يجتمـــع بأَعوانـــه، ويـــدرس قوانـــين أوروبـــا ونظمها، ويضع الدستور حتى أعده كاملاً. غير أن مراد الخامس ظهر جنونه للناس بشـــكل بـــارز فكـــان لا بـــد مـــن خلعه، فأعلن شيخ الإسلام خلعـــه في ٣١ آب ســـنة ١٨٧٦.

وفي غرة أيلول رَقِيَ أخوه عبد الحميد إلى العرش وصار خليفة للمسلمين. وما هـي إلا فـترة قصـيرة حـتى تـولى مدحت باشا مقاليد الصدارة العظمى. وبعـد ذلـك اقـترحت إنجلـترا عقـد مؤتمـر لسـفراء الـدول الكـبرى في استانبول ابتغاء توطيد السلم في البلقان عن طريق مقترحات جديدة لإجـراء الصلـح، وعقـد المؤتمـر وضغـط علـى الدولة العثمانية لإجراء الإصلاحات، فأخذ مدحت باشا يسعى لإجـراء الإصلاحـات الداخليـة، فـألف لجنـة مـن ستة عشر موظفاً مدنياً، وعشرة علماء وقائدين كبيرين من الجيش. وعهد إليـها بوضـع مشـروع دسـتور للدولـة. وبعد مصاعب بالغة أقرت اللجنة مشروع الدستور المستوحى مـن الدسـتور البلجيكـي، وقـد نُشـر تحـت إسـم (قانون أساس) في ٢٣ كانون الأول. فأصبح دستور الدولـة الرسمـي، أي صـار الدسـتور البلجيكـي مـع مراعـاة بعض النواحي الإسلامية دستوراً للدولـة الإسـلامية.

ومما نص عليه هذا الدستور إطلاق لفظ العثمانيين على جميـع رعايـا الدولـة، والاعـتراف بحريتـهم الشـخصية. وبدلاً من أن يكون الإسلام هو دستور الدولة كما كان الحال من قبل هذا الدسـتور، نـصّ الدسـتور علـى اعتبـار الإسلام دين الدولة، أي تكون أعياد الدولة والأمور المتعلقة بمثـل ذلـك مراعـى فيـها الإسـلام. ونـص الدسـتور أيضاً على إقامة التمثيل الشعبي من طريق مجلسـين: أحدهمـا للنـواب، وكـان يسـمى مجلـس المبعوثـان. والآخـر للشيوخ، المعروف بمجلس الأعيان، على أن يتمتع أعضاؤهمـا بحصانـة نيابيـة، أي لا يخضعـون لقوانـين الدولـة ولا للأحكام الشرعية حتى ترفع الحصانة عنهم، وأن يجتمع المجلسان في غرة تشرين الثـاني مـن كـل سـنة، وأن يُفتَتحـا بخطاب عرش، وأن توضع القوانين التي يقترحها المجلسان معاً موضع التنفيـذ بعـد أن يُقرّهـا كـل منـهما ويوافـق عليها السلطان، أي أن التشريع يشرعه المجلسان، وأن يُناط وضع الميزانية بمجلـس النـواب، وأن تنشـأ محكمـة عليـا مؤلفة من عشرة أعضاء في مجلس الأعيان، وعشرة مستشـاري دولـة وعشـرة مستشـارين في محكمـة الاسـتئناف، وأن يقوم الحكم في الولايات على أسـاس اللامركزيـة.

وقوف عبد الحميد في وجه دستور مدحت

ولما كان هذا الدستور نظاماً ديمقراطياً، أي أحكام كفـر، وهـو كنظـام ديمقراطـي ينـاقض الإسـلام، وهـذه الأحكام نفسها تناقض الإسلام، وإذا طبقت فإن تطبيقها يعـني إلغـاء نظـام الخلافـة، وإقامـة دولـة كـأي دولـة أوروبية، كبلجيكا مثلاً التي استُوحي الدستور من دستورها. لذلك لم ينفذه البـاب العـالي، ووقـف في وجهـه عبـد الحميد والعلماء وكبار المسلمين، وصار الباب العالي يتهرب مـن تنفيـذ الدسـتور، ومـن تنفيـذ مطـالب الـدول الكـبرى.

وقد لمس عبد الحميد أَلاَعيب إنجلترا وخصومتها. ويبدو أنه لاحـظ محاولاتهـا الاتصـال برجـال الدولـة، فأقـال مدحت باشا كصدر أعظم في ٥ شباط سنة ١٨٧٧، ونفاه باعتبـاره مرتكبـاً للخيانـة العظمـي. وكـان مدحـت باشا على صلة مع الإنجليز، وهو الذي أوحى باتباع سياسة الاعتماد على الـدول الغربيـة، ولكـن الـدول الكـبرى ولا سيما الإنجليز لم يغفلوا عن الدولة العثمانية، وظلوا يلاحقـون وضـع الدسـتور الـذي وضعـه مدحـت باشـا موضع التنفيذ، وسعت إنجلترا إلى عقد مؤتمر للبحث في البلقان، والدولة العثمانيـة، وفي الإصلاحـات الداخليـة لهـا.

فعقد بتاريخ ١٣ حزيران سنة ١٨٧٨ مؤتمر برلين من الدول الكبرى: إنجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا، وكان دزرائيلي اليهودي رئيساً لوزراء إنجلترا وكان هو الممثل للإنجليز في المؤتمر، وكان بسمارك هو الممثل للألمان، وقد وقف بسمارك بجانب الدولة العثمانية حين وقف ضد الإنجليز في المؤتمر، واستغرقت اجتماعات المؤتمر أربعة أسابيع، واتخذ في النهاية مقررات، منها: الطلب إلى الدولة العثمانية بإدخال الإصلاحات العصرية إلى نظامها، فلم يأبه بهم عبد الحميد، وصرف هِمَّته إلى تدريب جيشه، وأخذ يبطش بكل من يدعو للاعتماد على الدول الغربية، أو يطالب بترك الإسلام وأَخْذِ النظام الغربي، فاضطر هؤلاء إلى مغادرة البلاد لِيُنشئوا مراكز لهم في باريس وجنيف.

وأخذ عبد الحميد يحاول القيام بتدعيم مركز الخلافة لدى المسلمين عن طريق الإسلام، وجعله يقف في وجه الأفكار الأوروبية. ولكنه لم ينجح في ذلك، ولكن ظلت الدول الأوروبية عاجزة عن إدخال النظام الديمقراطي للدولة، وإن نجحت في إدخال القوانين الغربية إليها. إلا أنها ظلت تلاحق ذلك، إلى أن ثار حزب تركيا الفتاة على السلطان سنة ١٩٠٨، فأعلنوا الدستور في ٢١ تموز (يوليو) سنة ١٩٠٨ في سالونيك، وفي الشهر نفسه زحفوا على استانبول واحتلوها، وأكرهوا السلطان عبد الحميد على إقرار الدستور، وتعيين وزراء يرضون عنهم.

وفي ١٧ كانون الأول صار من الميسور افتتاح البرلمان العثماني، وخضع عبد الحميد مؤقتاً لحزب تركيا الفتاة، ولكنه كان مصمماً على إلغاء الدستور والرجوع إلى الشريعة الإسلامية.

وبتاريخ ١٣ نيسان اندلعت الثورة ضد الحكام الجدد، وثار الجنود وحاصروا ضباطهم، وأخذوا يهتفون: فلتسقط تركيا الفتاة، فلتسقط تركيا الفتاة. وأُعلنت الحرب الدينية على البدع العصرية، وسار السواد الأعظم في حماس ضد الدستور.

وفي ١٥ نيسان عين السلطانُ توفيق باشا صدراً أعظم، وعهد إليه بإعادة الشريعة الإسلامية والأحكام الشرعية إلى حيز التنفيذ، وإلغاء الدستور. ولكن الجيش في سالونيك عاد وثار مرة أخرى على السلطان، واستولى على الحكم، وعزل الوزارة.

وفي ٢٦ نيسان عقدت في سان ستيفانو جمعية وطنية، فاتخذت بناءً على فتوى من شيخ الإسلام قراراً بخلع السلطان عبد الحميد. ورفع إلى العرش أخوه محمد رشاد، وأُعيد وضع الدستور موضع التنفيذ. وبذلك تغير نظام الحكم في الدولة العثمانية وصار دستورياً برلمانياً و لم يعد نظام خلافة. و لم يبق فيه إلا أن رئيس الدولة اسمه الخليفة وبيده السلطنة، فوجُد برلمان ووُجدت وزارة وصارت القوانين يضعها البرلمان وانتهى دور الأحكام الشرعية في الحكم والتشريع.

هذا من ناحية الأحكام الدستورية، أما من ناحية الأحكام الشرعية التي يحكم فيها القضاة فإن تغييرها إلى قوانين بدأ قبل ذلك. فإنه منذ سنة ١٨٥٦ بدأت الحركة لأخذ القوانين الغربية. فإنه بناء على إلحاح الدول الغربية ولا سيما الإنجليز والفرنسيين وإلحاح عملائهم والمضبوعين بهم من أبناء المسلمين أخذت الدولة القوانين الغربية منذ أيام السلطان عبد الحميد وأدخلتها إلى الدولة، ووضعتها موضع التنفيذ يحكم القضاة بحسبها. ففي

سنة ١٢٧٥ هـ الموافق سنة ١٨٥٧ م سنت الدولة قانون الجزاء العثماني، وفي سنة ١٢٧٦ هـ الموافق سنة ١٨٥٨ م سنت قانون الحقوق والتجارة، وفي سنة ١٢٨٨ هـ الموافق سنة ١٨٧٠ م جعلت المحاكم قسمين: محاكم شرعية، ومحاكم نظامية، ووضع لها نظام. ثم في سنة ١٢٩٥ هـ الموافق سنة ١٨٧٧ م وضعت لائحة تشكيل المحاكم النظامية. وفي سنة ١٢٩٦ هـ الموافق سنة ١٨٧٨م وضع قانون أصول المحاكمات الحقوقية والجزائية. وصدرت فيها الفتوى من شيخ الإسلام وفتاوى العلماء بجواز أخذها لأنها لا تخالف الإسلام. ولما لم يجد العلماء ما يبرر إدخال القانون المدني إلى الدولة وضعت المجلة قانوناً للمعاملات، واستبعد القانون المدني، وذلك سنة ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٨ م وقد روعي فيها تقليد القانون المدني الفرنسي القديم، وأخذت من كتب الفقه مع مراعاة ما يحويه القانون المدني من أفعال، وما يمكن أخذه منه أحكام، إذا وُجد قول فقهي يوافقها، حتى الأساس الذي عليه القانون المدني الفرنسي وهو النزعة النفسية أو ما يسمى عندهم روح النص لا نفس النص قد أُخذ ووُضعت له مادة وهي (العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني) .

أخذ القوانين الغربية

وهكذا تُركت أحكام الشرع وتُرك الفقه الإسلامي، وأُخذت قوانين الغرب وأُخذ الفقه الغربي. وقد كان أَخذهم للقوانين مختلفاً بعضها عن بعض. فبعض القوانين الغربية أخذت كما هي أحكاماً ونصوصاً من غير أية مراعاة لوجودها في الفقه الإسلامي وعدم وجودها، ومن غير تفكير بأنها مطابقة لأحكام الشرع أو غير مطابقة، وذلك كقانون الجزاء الذي أَلغى الحدود. وبعض القوانين أُخِذَت أحكاماً فقط مع مراعاة أنها موجودة في الفقه الإسلامي ولو لمجتهدٍ مغمور. أو فقيهٍ غير مجتهد، أي إذا كان الحكم موجوداً في كتب الفقه أو آراء العلماء أُخذ وإلاّ فلا يؤخذ وذلك كأصول المحاكمات. وبعض القوانين قُلدت تقليداً في التقنين والتبويب والمسائل مع جعل الأحكام الشرعية وحدها مواد القانون كالمجلة فإنها أحكام شرعية وُضعت تقليداً للقانون المدني الفرنسي. وبذلك صار الشرع الذي يَحكم به القضاة قوانين غربية وليس الشريعة الإسلامية وإن كان بعض هذه القوانين أحكاماً شرعية.

أثر الفتاوى في إدخال القوانين الغربية

والذي مَكَّن من إدخال أَحكام النظام الديمقراطي دستوراً للدولة الإسلامية، وأَحكام القوانين الغربية تشريعاً يُطَبَّق في المحاكم بوصفها محاكم إسلامية في دولة الخلافة إنما هو فتاوى العلماء بأنها لا تخالف الإسلام، ولا سيما فتاوى شيخ الإسلام. فقد أُعطيت الفتاوى بأن النظام الديمقراطي لا يخالف الإسلام، وأَن الإسلام دينُ الديمقراطية. وأُعطيت الفتوى من شيخ الإسلام بجواز أخذ القوانين الغربية وتطبيقها في المحاكم على المسلمين، لأن الإسلام لا يمنع أخذها. ولذلك جُعلت أحكام النظام الديمقراطي دستوراً للدولة الإسلامية، وظل نظام الحكم يُعتبر عند جمهرة المسلمين نظام خلافة، ما دام رئيس الدولة يسمى خليفة ولو كانت أنظمة الحكم المطبقة ليست من أحكام الإسلام. ولهذا أيضاً صارت القوانين الغربية تُطبَّق في المحاكم في هذه الدولة الإسلامية وصارت تُعتَبر قوانين إسلامية وظلت الدولة تُعتَبر دولة إسلامية تُطبق الإسلام ولو كان ما تُطبقه فعلاً هو قوانين غربية، ما دامت هذه القوانين يُجيزها الإسلام. و لم يؤثر هذا التطبيق للنظام الديمقراطي في نظام الحكم والقوانين الغربية في المحاكم على إسلامية الدولة، ولا على إسلامية القوانين في نظر جمهرة المسلمين، ما دام الإسلام لم يمنع من أخذ هذه القوانين. بل على العكس من ذلك، فقد وجد قبولاً لدى المسلمين، بل اعتبر إصلاحاً في الدولة عند بعضهم، و لم ينظر أحد إلى هذه القوانين وتلك الأحكام على أنها أحكام كفر وقوانين كفر، بل رضوا بها وسكتوا عنها. وإذا وُجد من يستنكر تلك القوانين والأحكام فإنه لم يتكلم، و لم يعارض الخليفة، و لم يطلب منه شيئاً. وإذا وُجد من يستنكر تعطيل الحدود فإنه لم يجاهر بإنكاره على الخليفة تعطيل الحدود، و لم يطلب منه الرجوع إليها.

والسبب في فتوى شيخ الإسلام وبعض العلماء بأخذ الأحكام الديمقراطية، والقوانين الغربية يرجع إلى ثلاثة أمور:

أحدها: – ما تركز في الأذهان حينئذ وحتى اليوم من أن ما لا يخالف الإسلام، وما لم يرد نص في النهي عنه يجوز أخذه. ويستدلّون على ذلك **بأن النبي ﷺ وجد عقود الجاهلية جارية بين الناس فأقرّها، وما لم يقره نُهي عنه، فصح ما أقره وحُرِّم ما جاء النهي عنه**. وكذلك كل فكر أو حكم أو قانون لا يخالف الإسلام و لم يرد نهي عنه يجوز أخذه.

ثانيها: – أن المباح هو ما لا حرج فيه، فانتفاء الحرج عن الشيء هو إباحة له، فيكون أخذ ما لم يرد نهي عنه مباحاً. وأيضاً أن الشرع سكت عنه و لم يبين حكمه وما سكت عنه الشرع فهو مباح. وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، ونهى عن أشياء فلا تَنْتَهِكوها، وحَدَّ حُدوداً فلا تَعْتَدوها، وعَفَا عن أشياء رحمةً بكم لا عن نسيان فلا تبحثوا عنها**». وفي رواية: «**وما سكت عنه فهو عفو**». وعلى هذا فكل شيء لم ينه عنه الشرع فهو مباح، وكل ما لم يرد نص فيه فقد سكت عنه الشرع فهو مباح. وأَخْذ الأحكام والقوانين التي لم ترد في الشرع، ولم يرد في الشرع نهي عنها داخل في المباح لأنه ليس فيه حرج، إذ لم يرد نهي عنه، ولأنه لم يرد في الشرع، وسكت عنه الشرع.

ثالثها: – ما شاع في تلك الأوقات ولا يزال شائعاً حتى اليوم من أن الديمقراطية من الإسلام لأنها قائمة على الشورى والعدل والمساواة وجعل السلطان للأمة وهذا ما جاء به الإسلام. فالإسلام يسوي بين الغني والفقير، والحقوق والواجبات، وبين الوزير وراعي الغنم، ويجعل أمرهم بينهم شورى، وجعل من أهم قواعده الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. والشورى في الإسلام نُظِّمت في العصر الحديث بما يسميه الأوروبيون البرلمان، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تَشَكَّل في المدنية الحديثة بحرية الصحف في النقد، وحرية الأفراد والجماعات في التأليف وإبداء الرأي صراحة يَسْتحسنون ما يَروْن ويَستنكرون ما يَروْن، ويخطبون كما يشاؤون. فلا أحد معصوم، ولا الحكومة معصومة ولا الوالي معصوم، وإنما يُقوّمهم ويُخيفهم ويُلزمهم الجادَّة يَقْظَةُ الرأي العام وحرّيته في النقد، وهذا هو ما سمي في القرآن بالتواصِّي بالحق. وعليه فالديمقراطية هي من الإسلام وقد جاء بها القرآن وأمر بها النبي عليه السلام.

وبناء على هذا كله أُعطيت الفتاوى بأخذ الدستور الديمقراطي والقوانين الغربيـــة، وظلــت الدولــة تُعتــبر دولــة إســلامية سائرة على نظام الخلافة، وظل التشريع مُعتبراً تشريعاً إسلامياً، وصارت القوانين الـــتي أخـــذت قوانـــين إســـلامية.

ومن هنا جاء الخلل والانحراف، لأن هذه الأفكار في الأمور الثلاثة خطأ أساسي في فهم الإسلام وذلك لعدة وجوه:

أولاً: إن هنالك فرقاً بين الأفكار المتعلقة بالعقائد والأحكام الشـــرعية وبـــين الأفكـــار المتعلقـــة بـــالعلوم والفنـــون والصناعات والاختراعات وما شابهها. فالأفكار المتعلقة بـــالعلوم والفنـــون ومـــا شـــاكل ذلـــك يجـــوز أخذهـــا إذا لم تخالف الإسلام. وأما الأفكار المتعلقة بالعقائد والأحكام الشرعية فلا يجـــوز أن تؤخـــذ إلا ممـــا جـــاء بـــه الرســـول ﷺ من كتاب أو سنة، أو مما أرشد إليه الكتاب والسنة. والدليل علـــى ذلـــك مـــا رواه مســـلم مـــن أن النـــبي ﷺ قـــال: «**إنما أنا بشر مثلكم، إذا أمرتُكم بشيءٍ من أمر دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشـــيء مـــن أُمـــور دنيـــاكم فإنمـــا أنا بشر**». وما ورد في حديث تأبير النخل، من قوله عليه الســـلام: «**أنتـــم أدرى بـــأمور دنيـــاكم**». فمـــا لم يكـــن من الشريعة، أي ليس من العقائد والأحكام، جاز أخذه ما دام لا يخالف الإســـلام، أمـــا مـــا كـــان مـــن الشـــريعة أي العقائد والأحكام، فإنما تؤخذ مما جاء به الرسول ﷺ ليـــس غـــير. والأحكـــام الديمقراطـــية والقوانـــين هـــي أحكـــام تؤخذ لمعالجة مشاكل الإنسان، فهي من التشريع؛ فلا يصح أن تؤخذ إلا ممـــا جـــاء بـــه الرســـول عليـــه الســـلام، أي لا يصح أن تؤخذ إلا أحكاماً شرعية ليس غـــــير.

ثانياً: إن الرسول ﷺ نهى عن أن نأخذ من غير ما جاء به نهياً صريحـــــاً، فقـــد روى مســـلم عـــن عائشـــة قـــالت: قال رسول الله ﷺ: «**ومن أَحْدَثَ في أمرنا هذا ما ليس منـــه فـــهو رَدٌّ**». وفي روايـــة أخـــرى عنـــها: «**مـــن عمـــل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ**». وروى البخاري عن أبي هريـــرة رضـــي الله عنـــه عـــن النـــبي ﷺ قـــال: «**لا تقـــوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأَخْذِ القرون قبلها شِـــبْراً بشـــبْر وذراعـــاً بـــذراع، فقيـــلَ: يـــا رســـول الله، كفـــارس والروم؟ فقال: ومَنْ مِنَ الناس إلا أولئك؟!**» وروى البخاري أيضاً عـــن أبي ســـعيد الخـــدري عـــن النـــبي ﷺ قـــال: «**لتتَّبِعُنَّ سَنَن من كان قبلكم شبراً بشبر وذِراعاً بذراع حـــتى لـــو دخلـــوا جُحْـــر ضَـــبٍّ تَبِعْتُموهـــم، قلـــت يـــا رسول الله اليهود والنصارى: قال: فمن؟!**». فهذه النصوص صريحة في النهي عـــن الأخـــذ مـــن غيرنـــا. فـــالحديث الأول بروايتيه صريح في النهي وفي ذم الآخذ بقوله: «**فهو رَدّ**» والحديثان الآخـــران يتضمنـــان معـــنى النـــهي. وأخـــذ أحكام الدستور والقوانين من غير الإسلام يصدق عليه هذا النهي لأنه إحْداثٌ في أمرنـــا مـــا ليـــس منـــه، بـــل أَخْـــذٌ من غيره. ولأنه اتّباع لمن هم مثل الفرس والروم كالإنجليز والفرنسيين بل هم من الـــروم ولذلـــك يحـــرم أخذهـــا.

ثالثاً: إن الرسول ﷺ وهو رسول كان إذا سئل عن حكم لم يترل فيه الوحـــي لم يُجـــب وينتظـــر حـــتى يُـــترل الله هذا الحكم. فقد روى البخاري عن ابن مسعود: «**سئل النـــبي ﷺ عـــن الـــروح فســـكت حـــتى نزلـــت الآيـــة**». وروى البخاري أيضاً عن جابر بن عبد الله قـــال: «**مرضـــت فجـــاءني رســـول الله ﷺ يعـــودني وأبـــو بكـــر وهمـــا ماشيان، فأتاني وقد أُغميَ علي، فتوضأ رسول الله ﷺ ثم صَبَّ وَضـــوءه علـــيَّ فـــأَفَقْت فقلـــت: يـــا رســـول الله، وربما قال سفيان، فقلت: أي رسول الله، كيف أقضي في مالي؟ كيف أَصنع في مـــالي؟ فمـــا أجـــابني بشـــيء حـــتى نزلت آية الميراث**». مما يدل على أنه لا يجوز أن يؤخذ من غير ما جاء بـــه الوحـــي. فـــإذا كـــان الرســـول لا يبـــين رأياً حتى يأتيه الوحي فهو دليل على أنه لا يجوز أن يؤخذ شيء إلا مما جـــاء بـــه الوحـــي.

رابعاً: إن الله تعالى أمرنا أن نأخذ ما يأمر به الرسول وأن ننتهي عما نهانا عنه، وأمرنا أن نحتكم إلى رسول الله، أي إلى ما جاء به رسول الله، قال تعالى: ﴿**وما آتاكم الرسولُ فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾، ومفهومه أن ما لم يأتنا به الرسول لا نأخذه. وأما مفهوم المخالفة لـ: ﴿**ما نهاكم عنه**﴾ فإنه غير معمول به ومعطل بعموم النصوص التي لا تجيز أخذ شيء من غير الشريعة الإسلامية من مثل قوله تعالى: ﴿**فلا وَربِّكَ لا يؤمنون حتى يُحَكِّموك فيما شَجَرَ بينهم**﴾ وقوله تعالى: ﴿**يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمِروا أن يكفروا به**﴾ ومن مثل قوله عليه السلام: «**كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ**»، وكل مفهوم مخالفة إذا ورد نص شرعي من كتاب أو سنة ضده يعطل ولا يعمل به مثل قوله تعالى: ﴿**ولا تُكْرِهوا فَتَياتِكم على البِغَاء إنْ أَرَدْنَ تَحَصُّناً**﴾ فإن مفهومه أنهن إن لم يردن تحصناً يجوز إكراههن، ولكن هذا المفهوم معطل بعموم النص في تحريم الزنا وهو قوله تعالى: ﴿**ولا تقربوا الزنى**﴾ وعلى ذلك يكون معنى الآية: الائتمار بما أمر به الرسول، والانتهاء عما نهى عنه والتقيد بهذه الأوامر والنواهي وحدها، فلا نحل إلا ما أحل الله، ولا نحرم إلا ما حرم الله، وما لم يأتنا به الرسول لا نأخذه وما لم يحرمه علينا لا نحرمه. ولكن لا يعني عدم النهي عنه جواز أخذه، فلا يجوز الأخذ إلا من الشريعة، وإنما يعني عدم تحريم ما لم يحرمه الله. هذا هو معنى الآية.

وإذا قرنت هذه الآية بقوله تعالى: ﴿**فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يُصيبَهُمْ عذاب أليم**﴾ وعرف أن (**ما**) في قوله: ﴿**وما آتاكم**﴾ وقوله: ﴿**وما نهاكم**﴾ للعموم ظهر جَلِياً وجوب حصر الأخذ بما جاء به وأن الأخذ من غيره إثم يُعذَّب من يفعله.

وقال تعالى: ﴿**فلا وربِّكَ لا يؤمنونَ حتى يُحَكِّموك فيما شَجَرَ بينهم**﴾ فنفى الإيمان عمن يُحَكِّم غيرَ الرسول في أفعاله مما يدل على الجزم في حصر التحكيم فيما جاء به الرسول.

وفوق ذلك فإن القرآن قد نعى على الذين يريدون أن يتحاكموا لغير ما جاء به الرسول قال تعالى: ﴿**ألم ترَ إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أُنزل إليكَ وما أُنزل من قبلكَ يُريدونَ أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أُمروا أن يكفروا به ويُريدُ الشيطان أن يُضلّهم ضلالاً بعيداً**﴾ مما يدل على أن التحاكم إلى غير ما جاء به الرسول ضلال إذ هو تحاكم إلى الطاغوت.

خامساً: إن الحكم الشرعي هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد، والمسلمون مأمورون أن يُحَكِّموا في أفعالهم خطابَ الشارع، وأن يُسَيِّروا تصرفاتهم بحسبه. فإذا أخذوا ما لا يخالفه في فعل من أفعالهم أو في تصرف من تصرفاتهم فإنهم يكونون قد أخذوا غير الحكم الشرعي، لأنهم لم يأخذوه بعينه، بل أخذوا ما لا يخالفه، فلا يكون أخذهم له أخذاً للحكم الشرعي. حتى إنه لو أخذ ما يوافق الحكم الشرعي ولكنه أخذ من غير الكتاب والسنة فإن هذا الأخذ حرام، لأنه ليس أخذاً للحكم الشرعي بل أخذ لحكم غير الحكم الشرعي يوافق الحكم الشرعي، فلا يكون تحكيماً لما جاء به الرسول، بل تحكيماً لغيره ولو وافقه. إذ المأمور به المسلمُ هو أخذ الحكم الشرعي ليس غير. فمثلاً: الزواج شرعاً إيجابٌ وقبولٌ شرعيان بلفظي الإنكاح والتَّزْويج بحضور شاهِدَيْن مسلِمَيْنْ. فلو ذهب رجلٌ وامرأة مسلمان إلى الكنيسة وأجرى لهما الخوري عقد الزواج على نظام النصرانية بلفظي الإنكاح والتزويج بحضور شاهدين مسلمين فهل يكونان قد تزوَّجا حسب الحكم الشرعي أم حسب

غيره؟ أي: هل يكونان قد حَكَّما ما جاء به الرسول أم ما جاءت بـه النصرانية المحرَّفَة المنسوخة؟ ومثلاً: لو أن نصرانياً توفي وجاء أهله يقسمون الميراث بينهم حسب أحكام الإسلام لأنه عادل أو مفيد وأخذوا وثيقة حصر إرث من المحكمة الشرعية هل يكونون قد حكّموا الحكم الشرعي أم يكونون قد أخذوا نظاماً عادلاً أو مفيداً؟. لا شك أنهم لا يكونون قد أخذوا الحكم الشرعي، لأن أخذ الحكم الشرعي يكون حين يؤخذ لأن الرسول جاء به، أي لأنه من أوامر الله ونواهيه، فحينئذ يكون أخذه أخذاً للحكم الشرعي، أما أخذ الحكم لأنه عادل أو مفيد فواقعه لا يكون أخذاً للحكم الشرعي. والآية تقول: ﴿**حتى يُحَكِّموك**﴾ وتقول: ﴿**ما آتاكم الرسولُ فخذوه**﴾، أي باعتباره جاء به الرسول، وما لم يؤخذ على هذا الأساس لا يكون حكماً شرعياً سواء وافق الحكم الشرعي أم خالفه، حتى لو كان هو عينه وأُخذ لا لأنه جاء به الرسول بل لأنه مفيد وعادل.

سادساً: إن إقرار الرسول لعقود الكفر إنما هو للرسول بوصفه رسولاً، لأن إقراره تشريع مثل قوله ومثل فعله، وهو لا يكون لغيره. فما فعله الرسول أو قاله أو أقَرَّه تشريع، وهو عن وحي، وليس لغير الرسول أن يُشرِّع. فالعقود التي أقرها الرسول ﷺ صارت أحكاماً شرعية ولو كانت عقوداً جاهلية، لأن إقرار الرسول لها دليل على أنها أحكام شرعية ولو كانت عبادات، فتكون استنبطت من إقرار الرسول وأخذت على هذا الأساس، و لم تؤخذ باعتبارها عقوداً جاهلية لا تخالف الإسلام. والصحابة رضوان الله عليهم كانوا يستدلون بسكوت الرسول على الحكم بأنه حكم شرعي. **فقد رُوي أنه أُكل الضّب على مائدة النبي ولم يَأكل منه**، فاستدلّ ابن عباس بسكوت الرسول على إباحة أكل الضّب مع أن الرسول لم يأكل منه، وهناك حوادث كثيرة كان سكوت الرسول دليلاً على أنها من أحكام الشرع.

سابعاً: ليس المباح هو ما لا حرج فيه، فإن انتفاء الحرج عن الفعل والترك ليس بإباحة شرعية، ولا يلزم من رفع الحرج التخيير، فإن النهي عن الشيء، ليس أمراً بضده، كما أن الأمر بالشيء ليس نهياً عن ضده. ورفع الحرج قد يكون مع الواجب كقوله تعالى: ﴿**فمن حجَّ البيتَ أو اعتَمَر فلا جُناحَ عليه أن يَطَّوف بهما**﴾، فإن الطواف بالحج والعمرة واجب وليس مباحاً. ورفع الحرج قد يكون رخصة كقوله تعالى: ﴿**فليسَ عليكُم جُناحٌ أن تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاة**﴾ فليس معنى رفع الحرج هو الإباحة. وعلى ذلك ليس المباح هو ما لا حرج فيه، وإنما المباح هو ما دل الدليل السمعي من خطاب الشارع على التخيير فيه بين الفعل والترك من غير بدل. فالإباحة هي ما جاء الشرع بالتخيير بين فعلها وتركها: بأن كان التخيير مصرحاً في النص نفسه كقوله تعالى: ﴿**نساؤكم حَرْثٌ لكم فأْتُوا حَرْثَكم أَنَّى شئْتُم**﴾وكقوله تعالى: ﴿**وكُلا منها رَغَداً حيثُ شِئْتُما**﴾ أو كأن يفهم مدلول النص كقوله تعالى: ﴿**وإذا حَلَلْتُم فاصطادوا**﴾ وقوله: ﴿**فإذا قُضِيَت الصلاةُ فانتشروا**﴾ وقوله: ﴿**كُلُوا من طَيِّبات ما رزقناكم**﴾.

ثم إن الإباحة من الأحكام الشرعية، والحكم الشرعي هو خطاب الشارع المتعلق بأفعال العباد، فلا بد من دليل شرعي من الأدلة السمعية يدل على الشيء بأنه مباح حتى يكون مباحاً. وعليه فإن عدم ورود دليل شرعي على الشيء بأنه واجب أو مندوب أو حرام أو مكروه ليس دليلاً على أنه مباح، بل لا بد من دليل شرعي يدل على إباحته.

وأما ما كان قبل ورود الشرع من أفعال وأشياء، من عقود ومعـــــاملات مباحـــة واســـتمرت إباحتـــها بعـــد ورود الشرع، كالبيع والإجارة وغيرهما، فإن إباحتها ليســـت اســـتمراراً لمـــا كـــانت عليـــه قبـــل ورود الشـــرع، كـــالبيع والإجارة وغيرهما، فإن إباحتها ليست استمراراً لما كانت عليه قبل ورود الشرع وإنما هـــي مـــن نـــص شـــرعي جـــاء بها. فالبيع جاء به نص شرعي وهو قول الله تعالى: ﴿**وأحل الله البيعَ وحَـــرَّمَ الربـــا**﴾ والإجـــارة فعلـــها الرســـول ﷺ، **فقد رُوي عنه أنه استأجر رجلاً من بني الديل هادياً خِرّيتاً يدلّــــه علـــى الطريـــق**. فإباحـــة البيـــع والإجـــارة إنمـــا جاءت من نص شرعي لا من استمرارها من أيام الجاهلية. والنص الشرعي كمـــا يكـــون قـــولاً مـــن القـــرآن وقـــول الرسول يكون كذلك فعلاً وهو فعل الرسول، ويكون أيضاً سكوتاً هو سكوت الرســـول. فمـــا اســـتمر مـــن أفعـــال وأشياء وعقود ومعاملات من أيام الجاهلية إلى أيام الإسلام وسار عليه المســـلمون إنمـــا يكونـــون قـــد ســـاروا عليـــه لورود دليل شرعي دلَّ على إباحته، إما قولاً من القرآن أو الرسول، وإما فعـــلاً مـــن الرســـول، وإمـــا ســـكوتاً منـــه ﷺ. وليس استمراراً لما كان من أيام الجاهلية. وما لم يثبت دليل شرعي من قـــول أو فعـــل أو ســـكوت علـــى شـــيء كان في الجاهلية لا يُستَمَر عليه، ولا يُؤخَذ، ولو لم يرد نهي عنه، بـــل لا بـــد أن يُبحـــث لـــه عـــن دليـــل شـــرعي. وعليه تكون إباحة ما كان قبل ورود الشرع واستمر بعد وروده إنما جاءت من دليـــل شـــرعي متعلـــق بهـــا.

ولا يقال إن الشرع سكت عنها فاستمرت إباحتها، وكل ما سكت عنه الشـــرع و لم يبـــين حكمـــه فـــهو مبـــاح، لأن الشرع لم يسكت عنها بل بين حكمها بدليل متعلق بها، وسكوتُ الرســـول ليـــس ســـكوتاً للشـــرع، بـــل هـــو بيان من قِبَل الشرع. إذ سكوت الرسول كقوله وكفعله، وكالقرآن الكريم بيـــانٌ لحكـــم شـــرعي.

ولا يحق لمسلم أن يقول إن الشارع سكت عن شـــيء و لم يبـــين حكمـــه بعـــد أن يقـــرأ قولـــه تعـــالى: ﴿**اليـــوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً**﴾ وقولـــه تعـــالى: ﴿**ونزلنـــا عليـــك الكتـــاب تبياناً لكل شيء**﴾ فلا يحق لأحد من المسلمين أن يذهب إلى أن يكون بعض الوقـــائع خاليـــاً مـــن الحكـــم الشـــرعي، على معنى أن الشريعة أهملته إهمالاً مطلقاً، بحيث لم تنصب دليلاً من نـــص الكتـــاب والســـنة، أو تضـــع أمـــارة مـــن علة شرعية جاء بها النص صراحة أو دلالة أو استنباطاً أو قياساً، تنبـــه الشـــريعة بهـــذا الدليـــل أو تلـــك الأمـــارة إلى حكم هذا البعض من الوقائع، هل هو الإيجاب، أو النـــدب، أو الحرمـــة، أو الكراهـــة، أو الإباحـــة. لا يحـــق لأحـــد من المسلمين أن يذهب إلى ذلك، لأنه بهذا يطعن في الشريعة بأنهـــا ناقصـــة، ويبيـــح تحكيـــم غـــير الشـــرع، مخالفـــاً بذلك قوله تعالى: ﴿**فلا وَرَبِّكَ لا يؤمنون حتى يُحكِّموك فيما شَجَرَ بينـــهم**﴾. وإذا كـــان الشـــرع لم يـــأت بـــالحكم وأخذ المسلم حُكْماً لم يأت به الشرع فقد حَكَّم غير الشرع وهو لا يجوز. فالادعـــاءُ بـــأن الشـــرع لم يـــأت بأحكـــام جميع الحوادث إباحةٌ لتحكيم غير الشرع، لأن الشرع لم يأت بها، وهو ادعاء باطل. وعليـــه لا يـــرد القـــول بـــأن مـــا سكت عنه الشرع فهو مباح، لأنه إباحة لتحكيم غير الشرع، فوق كونه طعناً بالشـــرع بأنـــه ســـكت عـــن أحكـــام و لم يأت بها. علاوة على أنه خِلاف الواقع، لأن الشرع لم يسكت عـــن شـــيء مطلقـــاً.

وأما ما وري عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها**» الحديث، فإن المراد به النهي عن السؤال فيما لم يرد به الشرع. فهو نظير قوله ﷺ: «**إن أعظم المسلمين جُرماً من سأل عن شيء لم يحرم عليهم فحرم عليهم من أجل مسألته**» وقد وردت عدة أحاديث في ذلك. فقد روي عن النبي ﷺ: أنه قال: «**ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة السؤال واختلافهم على أنبيائهم، ما نهيتكم عنه فانتهوا، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم**» وروي عنه ﷺ أنه قرأ قوله تعالى: ﴿**ولله على الناس حِجُّ البيت**﴾ الآية فقال رجل: يا رسول الله أَكُلَّ عام؟ فأعرض، ثم قال: يا رسول الله أكل عام؟ فأعرض، ثم قال: يا رسول الله أكل عام؟ فقال رسول الله ﷺ: «**والذي نفسي بيده لو قلتها لوجبت، ولو وجبت لما قمتم بها، ولو لم تقوموا بها لكفرتم، فذروني ما تركتكم**» فالمراد من قوله: «**وعفا عن أشياء**» وفي رواية: «**وما سكت عنه فهو عفو**» هو أنه خفف عنكم فلا تسألوا حتى لا تثقلوا على أنفسكم من مثل مسألة الحج جاءت عامة فسأل سائل هل كل عام. فالله خففها فجعلها مرة في العمر تخفيفاً عنكم ورحمة بكم فعفا عن أن تكون كل عام وسكت عن أن تكون كل عام فلا تبحثوا عنها، ولا تسألوا عنها. والدليل على أن هذا هو المراد قوله عليه السلام: «**فلا تبحثوا عنها**» بعد قوله: «**وعفا عن أشياء**» فالموضوع نهيهم عن البحث عن تحريم ما لم يترل تحريمه، وليس الموضوع انه لم يبين أشياء من الأحكام الشرعية، إذ سياق الكلام بيان لرحمة الله بهم وعفوه عنهم. وأما ما جاء في الرواية الأخرى: «**وما سكت عنه فهو عفو**» فإنه كذلك يدل على أن الموضوع موضوع النهي عن البحث والسؤال فيما خففه عنكم و لم يحرمه عليكم، فإن عدم تحريمه عفو من الله، أي إن ما سكت عن تحريمه فإن عدم تحريمه عفو من الله فلا تسألوا عنه. ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُم** ﴾ ثم قال: ﴿**عفا الله عنها**﴾ أي عن تلك الأشياء.

مناقضة الديمقراطية للإسلام

ثامناً: إن الديمقراطية تتناقض مع الإسلام مناقضة تامة في الأسس والتفاصيل، وذلك من عدة وجوه:

الأول: إن الديمقراطية تجعل السيادة للشعب، وتجعل الأمر كله له، فهو المرجع الأعلى في كل شيء. والشعب حسب أحكام الديمقراطية مصدر السلطات، فهو مصدر السلطات التشريعية، وهو مصدر السلطة القضائية، وهو مصدر السلطة التنفيذية. فهو الذي يُشرّع القوانين ويُعيّن القضاة ويُقيم الحكام. بخلاف الإسلام فإنه قد جعل السيادة للشرع لا للشعب، فالأمر كله للشرع، وهو المرجع الأعلى في كل شيء. وأما السلطات فإن الإسلام جعل سلطة التشريع لله لا للناس، فالله وحده هو الذي يشرع الأحكام في كل شيء، سواء في العبادات أم المعاملات أم العقوبات أم غير ذلك، ولا يجوز لأحد من الناس أن يُشَرّع ولو حُكْماً واحداً. والشعب إنما يملك السلطان أي الحكم، فهو الذي ينتخب الحاكم وينصبه، فهو مصدر السلطة التنفيذية فحسب، يختار من يتولى السلطان والحكم. والسلطة القضائية إنما يتولاها الخليفة أو من ينيبه عنه في ذلك. فالخليفة هو الذي يعين القضاة ويعين من يعين القضاة، ولا يملك أحد من الشعب لا أفراداً ولا جماعات تعيين قاض من القضاة بل هو محصور بالخليفة ومن ينيبه.

الثاني: إن القيادة في الديمقراطية جماعية وليست فردية، والسلطة فيها جماعية وليست فردية. فالسلطان أي الحكم إنما يباشره مجلس الوزراء، ورئيس الدولة سواء أكان مَلِكاً أم رئيس جمهورية إنما يكون رئيساً شكلياً يملك ولا يحكم. والذي يحكم ويباشر السلطة إنما هو مجلس الوزراء. بخلاف الإسلام فإن القيادة فيه فردية وليست جماعية والسلطة فيه فردية وليست جماعية. فقد روي عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمّروا عليهم أحدهم**». وروى عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: «**لا يحل لثلاثة بفلاة من الأرض إلا أمَّروا عليهم أحدهم**» وكلمة (أحد) هي كلمة واحد، وهي تدل على العدد، أي واحداً ليس أكثر، ويفهم ذلك من مفهوم المخالفة لكلمة (أحدهم). ومفهوم المخالفة يعمل به، ودلالته كدلالة المنطوق من حيث الحجة. ولا يُعَطَّل مفهوم المخالفة إلا في حالة واحدة وهي إذا ورد نص يلغيه. وهنا لم يرد نص يلغيه فيعمل به. أي فليؤمروا واحداً ليس أكثر، وإلا أمّروا واحداً ليس أكثر. فمفهوم المخالفة في الحديثين يدل على أنه لا يجوز أن يُؤَمِّروا أكثر من واحد. ومن هنا كانت الإمارة لواحد، ولا يجوز أن تكون لأكثر من واحد مطلقاً. ويؤيد هذا عمل الرسول ﷺ **فإنه في جميع الحوادث التي أَمَّرَ فيها أمراء كان يُؤَمِّر واحداً ليس غير، ولم يُؤَمّر أكثر من واحد في مكان واحد مطلقاً**. فالسلطان أو الحكم إنما يقوم به رئيس الدولة أي أمير المؤمنين، أو الخليفة، وجميع صلاحيات الدولة محصورة به، فهو وحده صاحب الصلاحية في السلطان والحكم، ولا يشاركه في شيء منها أحد مطلقاً، بل ينفرد بها وحده، ومنها كانت القيادة في الإسلام فردية وكانت السلطة فردية.

الثالث: إن الدولة في الديمقراطية عدة مؤسسات ولست مؤسسة واحدة، فالحكومة مؤسسة وهي السلطة التنفيذية، وكل نقابة من النقابات مؤسسة تملك صلاحية الحكم والسلطان في الأمر الذي قامت عليه. فنقابة المحامين مؤسسة لها السلطان والحكم في شؤون المحامين كلها، من السماح بمزاولة مهنة المحاماة ومن منعه من مزاولتها، ومن محاكمة المحامين، وغير ذلك من جميع ما يتعلق بالمحامين من السلطان والحكم. وكذلك نقابة الأطباء، ونقابة الصيادلة، ونقابة المهندسين، وغير ذلك. فإنها تملك في الأمر الذي قامت عليه النقابة كل السلطة في هذا الأمر فهي كالوزارة سواء بسواء من حيث السلطة بالنسبة لما يتعلق بالنقابة. والوزارة نفسها لا تملك السلطة فيما هو من سلطة النقابة. بخلاف الإسلام فإن الدولة والحكومة شيء واحد، هي السلطان وهو الخليفة، وهو وحده صاحب الصلاحية ولا يملكها أحد سواه مطلقاً، قال ﷺ: «**الإمامُ راعٍ وهو مسؤولٌ عن رعيته**»، (وهو) هنا أداة حصر وهي ضمير الفصل، فقوله (وهو مسؤول) حصر للمسؤولية به. ولهذا لا يوجد أحد في الدولة أفراداً أو جماعات يملك شيئاً من السلطان والحكم من ذاته بأن يكون من صلاحياته أصالة سوى الخليفة.

الرابع: في الديمقراطية يعتبر أخذ رأي الشعب في أمور الحكم واجباً. فيجب على الحاكم أن يأخذ رأي الشعب أو رأي المجالس المنتخبة منه، ولا يحق له، أي الحاكم، أن يقوم بعمل إلا إذا فوَّضه الشعب بذلك، ولا يحق له أن يخالف رأي الشعب، فأخذ الرأي فرض في النظام الديمقراطي. بخلاف الإسلام فإن أخذ رأي الأمة وهو الشورى مندوب وليس بفرض. فيندب للخليفة أن يأخذ رأي الأمة وليس فرضاً عليه. وذلك أنه وإن كان الله قد مدح الشورى ولكنه جعلها في المباحات فحسب. فكونها إنما تكون في المباحات ولا تكون في غيرها قرينة على أنها ليست واجبة، لأن موضوعها مباح فلا تكون الاستشارة به واجبة، ومن هنا كان مندوباً للخليفة أن يأخذ رأي الأمة، لأن الله مدح الشورى، ولأنها لا تكون إلى في المباحات.

الخامس: في الديمقراطية تُلْزَم الحكومة برأي الأكثرية في كل شيء سواء كان في التشريع أم في غيره. إلاّ أنهم في بعض الأحيان يجعلون الإلزام بأكثرية النصف زائداً واحداً، وفي بعض الأحيان يشترطون أكثرية الثلثين. وعلى أي حال فإن رأي الأكثرية عندهم ملزم في كل شيء. بخلاف الإسلام فإن رأي الأكثرية لا يُرَجَّح في كل شيء ويُلزم به بل هناك تفصيل في ذلك. وتفصيله يجري على الوجه التالي:

أ – **الأحكام الشرعية أي الآراء التشريعية**: وهذه لا ينظر فيها لرأي الأكثرية ولا الأقلية وإنما يجب أن يترل الجميع عند الدليل الشرعي. والدليل على هذا أن الرسول ﷺ قد أخذ في أمر معاهدة الحديبية ما نزل عليه من الوحي، وضرب برأي أبي بكر وعمر عرض الحائط، بل ضرب برأي جميع المسلمين ورفض رأيهم رفضاً قاطعاً. وألزمهم الترول عند رأيه برغم سخطهم وتذمرهم وقال لهم: «**إني عبد الله ورسوله ولن أخالف أمره**»، فهذا يدل على أن الذي يرجَّح ليس الأكثرية ولا الأقلية وإنما هو ما جاء به الوحي، أي الدليل الشرعي. وفي حال وجود عدة أدلة يرجح الدليل الأقوى. فيؤخذ الحكم ويرجح بناء على قوة دليله. إلا أن إلزام الناس بالحكم وجعله قانوناً إنما هو من صلاحية الخليفة وحده، لأن له وحده حق تبني الأحكام، لما وقع عليه إجماع الصحابة من أن للإمام أن يتبنى أحكاماً معينة ويأمر بالعمل بها وعلى المسلمين طاعتها وترك آرائهم. والقواعد الشرعية المشهورة هي: (**أَمرُ الإمام نافذ ظاهراً وباطناً**) ، (**أَمرُ الإمام يرفعُ الخِلاف**) ، (**للسلطان أن يُحدث من الأقضية بقدر ما يَحدث من مشكلات**) . ومثل الأحكام الشرعية التعاريف الشرعية يكون المرجح فيها قوة الدليل، وللخليفة وحده حق تبنيها، فيكون رأيه هو المرجح والملزم.

ب – **الرأي الذي يدل على فكر في موضوع**، سواء كان مما ينتج عنه عمل واحد أو أعمال متعددة، فيبحث العمل أو الأعمال على أساس بحث الموضوع، أو بعبارة أخرى: الرأي في الأعمال التي تحتاج مواضيعها إلى تفهم وإمعان نظر، فيكون الرأي من أجل الوصول إلى فكرة معينة في الموضوع، وحينئذ يترتب عليها القيام بالعمل أو عدم القيام به، أو الكيفية التي يقام فيها بالعمل. أي ما كان من قبيل «**الرأي والحرب والمكيدة**». هذا الرأي الذي يدل على فكر في موضوع يرجح فيه جانب الصواب لا جانب الأكثرية. وذلك كإنهاض الأمة، هل يعمل لإنهاضها برفع مستواها الفكري أو برفع مستواها الاقتصادي؟ وكحروب الردة التي ثارت في عهد أبي بكر هل هي رفض لأحكام الشرع أم مجرد عصيان مسلح؟ وكمعالجة علي لأمر الولاة حين ولي الخلافة هل يبقيهم أو يعزلهم أو يبقي البعض ويعزل البعض الآخر؟ وكمعالجته لأمر معاوية خاصة هل يعزله عن ولاية الشام فوراً أم يبقيه حتى يستقر له السلطان في جميع أنحاء الخلافة؟ وكرفع المصاحف لعلي هل هو تحكيم للقرآن حقيقة أم هي خدعة؟ ومثل إقامة الدولة العثمانية سكة حديد استانبول بغداد هل تقيمها بواسطة مقاولين ألمان أم بواسطة مقاولين بلجيك؟ ومثل دخول إنجلترا سنة ١٩٦٢ م السوق الأوروبية المشتركة هل تدخلها أو لا تدخلها أي: هل دخولها يمكنها من المحافظة على مركزها الدولي ويُبقي لها الإشراف على أوروبا أو دخولها بها خسارة اقتصادية وسياسية؟ ومثل تنمية الثروة في مصر هل يكون بإيجاد صناعة آلات أي الصناعة الثقيلة أم ببناء السد العالي؟ ومثل تسلح تركيا بالأسلحة الذرية، هل تتسلح بأسلحة ذرية من مالها وميزانيتها أم تتسلح بها عن طريق مساعدة خارجية؟ ومثل تقوية التعليم في الدولة العثمانية هل كان يجب أن يكون بزيادة

عدد المدارس والجامعات أم بإعادة النظر في مناهج التعليم؟ وهكذا كل عمل يحتاج موضوعه إلى تفهم وإمعان نظر يرجح فيه جانب الصواب لا جانب الأكثرية. والدليل على ذلك «**أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حين نزل ونزل معه المسلمون عند أدنى ماء من بدر لم يرض الحُباب بن المنذر بهذا المنزل، وكان عليماً بالأمكنة خبيراً بالحرب، فقال للرسول: يا رسول الله، أرأيتَ هذا المنزل أمنزلاً أنْزَلَكَهُ الله فليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخر عنه أم هو الرأي والحرب والمكيدة: قال الرسول: بل هو الرأي والحرب والمكيدة. فقال: يا رسول الله، إن هذا ليس بمنزل، ثم أشار إلى مكان، فما لبث رسول الله أن قام ومن معه واتبع رأي الحُباب**» ففي هذا الحديث تَرَكَ الرسول رأيه، ولم يرجع لرأي المسلمين، بل اتبع الصواب واكتفى بأخذه من واحد في موضوع قال عنه الرسول: «**بل هو الرأي والحرب والمكيدة**»، وقد ألزم المسلمين بهذا الرأي أي: بالصواب، مما يدل على أن كل رأي من قبيل «**الرأي والحرب والمكيدة**» يرجح فيه جانب الصواب لا جانب الأكثرية. والذي يعين الصواب إنما هو الخليفة، لأن الذي عين الصواب في بدر هو رئيس الدولة، أي الرسول بوصفه رئيس الدولة، لا بوصفه رسولاً.

ومثل الرأي الذي يدل على فكر في موضوع، الرأي الفني الذي يدركه أهل الاختصاص. لأنه من النوع الذي يحتاج إلى تفهم وإمعان نظر وإلى خبرة، بدليل أن رأي الحباب قُبل في موضوع استراتيجي أي فني من شخص خبير بالأمكنة خبير بالحرب. ومثل ذلك أيضاً التعاريف غير الشرعية لأنها تحتاج إلى تفهم وإمعان نظر.

جـ الرأي الذي يرشد إلى عمل لا يحتاج إلى تفهم وإمعان نظر من الخبراء والفنيين. هذا الرأي يرجح فيه جانب الأكثرية ويُلزم به، وذلك كانتخاب خليفة. هل ينتخب فلان أم فلان، وكتحكيم حَكَمين في حادثة هل يُحكّم فلان أنم فلان، وكإقامة مشاريع عمرانية هل تقام مدارس أم مستشفيات، وكمنح مساعدات للمزارعين هل تُمنح نقداً أم آلات وبذاراً وسماداً، وهكذا. فكل عمل لا يحتاج إلى تفهم وإمعان نظر من الخبراء والفنيين يرجح فيه رأي الأكثرية وتلزم الدولة به أي يلزم به الخليفة. والدليل على ذلك أن النبي ﷺ نزل عند رأي الأكثرية في أحد، وخرج إلى خارج المدينة، مع أنه يرى خطأ هذا الرأي ويرى الصواب خلافه، وكذلك كان كبار الصحابة يرون خلاف هذا الرأي، إذ كانوا يرون رأي الرسول وهو البقاء في المدينة، مما يدل على أن رأي الأكثرية في مثل هذا العمل هو الراجح وهو الذي يلتزم به.

وقد يشتبه على البعض الفرق بين عمل يحتاج موضوعه إلى تفهم وإمعان نظر وبين العمل الذي لا يحتاج إلى ذلك، غير أنه إذا دقق في دليل كل من العملين يتبين الفرق بوضوح. فالرسول في موقعة بدر أجاب الحباب بقوله: «**بل هو الرأي والحرب والمكيدة**» وهو يعني أن النزول في المكان من الأمور التي يرجع فيها إلى أصحاب الآراء، ومن شؤون الحرب التي تحتاج إلى تفكير وبحث، ومن المكائد التي تنصب للعدو وتحتاج إلى تبصر في نصب المكائد. أما في موقعة أحد فإن الرسول ﷺ قال للمسلمين: «**فإن رأيتم أن تقيموا بالمدينة وتدعوهم حيث نزلوا فإن أقاموا أقاموا بشر مقام وإن هم دخلوها علينا قاتلناهم فيها**»، فقال رجال من المسلمين: «**يا رسول الله أخرج بنا إلى أعدائنا لا يرون أنّا جَبنّا وضَعُفْنا**»، فقال عبد الله بن أبي بن سلول: «**يا رسول الله، أقم بالمدينة لا تخرج إليهم، فوا لله ما خرجنا منها إلى عدو لنا قط إلا أصاب منا ولا دخلها**

علينا إلا أصبنا منه، فدعهم يا رسول الله، فإن أقاموا بشر محبس، وإن دخلوا قاتلهم الرجال في وجههم ورماهم النساء والصبيان بالحجارة من فوقهم، وإن رجعوا رجعوا خائبين»، فكان البحث هو الخروج وعدم الخروج، ولم يكن البحث في مكان المعركة، بمعنى هل يتحصنون بالمدينة ويحاربون منها أم يتحصنون بجبل أحد، بل كان البحث في هذا العدو القادم هل نخرج لملاقاته والدخول معه في حرب أم نبقى مكاننا إن حاربنا حاربناه وإن لم يحاربنا تركناه. ولذلك هناك فرق بين واقع الحادثتين وبين تصرف الرسول في كل منهما. ومن هذا الفرق بينهما يظهر الفرق بين العمل الذي رجع فيه إلى الصواب وبين العمل الذي نزل فيه عند رأي الأكثرية. أي بين العمل الذي يحتاج موضوعه إلى تفهم وإمعان نظر والعمل الذي لا يحتاج إلى تفهم وإمعان نظر. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل الذي له موضوع ذو خطر، وله قدر، ويحتاج فهمه إلى بذل جهد هو من حيث واقعه غير العمل الذي لا موضوع له، أو له موضوع لا خطر له، أو مفهوم عند أكثر الناس. وهذه المغايرة بين العملين وإن كانت دقيقة ولكنها موجودة ويمكن إدراكها.

وعلى هذا فإن رأي الأكثرية في الإسلام إنما يؤخذ به في حالة واحدة ليس غير، ألا وهي الأعمال التي لا تحتاج إلى تفهم وإمعان نظر من الخبراء والفنيين وأما ما عداها من الأعمال فإنها لا يؤخذ فيها برأي الأكثرية. ويؤيد ذلك ما روي عن الرسول ﷺ أنه قال لأبي بكر وعمر: «**لو اتفقتما في مشورة ما خالفتكما**» فإنه دليل على ترجيح رأي الأكثرية. ولكنه قيد اتفاقهما بوصف مفهم فقال: «**في مشورة**» . وإذا قرن قوله: «**ما خالفتكما**» بمخالفته لهما في الحديبية، وفي إلزامهما برأي الحباب بن المنذر في بدر فإنه يتبين منه أن قوله: «**في مشورة**» قيد لعدم المخالفة، وأن عدم مخالفتهما فيما كان مشورة وهو غير ما جاء به الوحي وغير ما هو من قبيل الرأي والحرب والمكيدة، فيستنبط منه أن الحديث يدل على أن رأي الأكثرية يرجح ويلزم به في غير الأحكام الشرعية وفي غير ما هو من قبيل الرأي والحرب والمكيدة. وبهذا يخالف الإسلام الديمقراطية.

السادس: في الديمقراطية يتمتع بعض الأفراد بحصانة تحميهم من القانون، فلا يطولهم قانون الدولة للحصانة التي يتمتعون بها، وذلك كرئيس الدولة وأعضاء البرلمان، فإن رئيس الدولة إذا ارتكب جرماً لا يحاكم ولا يخضع للقانون لأن له حصانة. وكذلك أعضاء البرلمان إذا ارتكب أي منهم جريمة أثناء دورة انعقاد البرلمان، فإنه لا يحاكم ولا يطبق عليه القانون حتى ترفع عنه الحصانة. وهذا بخلاف الإسلام، فإنه لا يوجد لأحد في الدولة ممن يحمل تابعيتها أية حصانة، فرئيس الدولة كأي شخص عادي إذا ارتكب جرماً يحاكم ويطبق عليه القانون، وكذلك أعضاء مجلس الشورى، فإن أياً منهم كأي شخص عادي. إلا أنه إذا كانت الجريمة المتهم بها في غير عمله الذي يقوم به في الدولة أي في غير أعمال الحكم أو الإدارة يحاكم أمام القضاء، وأما إذا كانت الجريمة المتهم بها في نفس عمله الذي يقوم به في الدولة أي في الحكم أو الإدارة فإنه يحاكم أمام محكمة المظالم. ولا توجد حصانة في الدولة الإسلامية لأحد مطلقاً سوى الرسل الذين يأتون من الخارج، أي من يسمون بالبعثات الدبلوماسية. فهؤلاء فقط لهم حصانة دبلوماسية، وما عداهم فلا توجد حصانة دبلوماسية لأحد مطلقاً.

السابع: في النظام الديمقراطي يوجد ما يسمى بالحريات العامة: فهناك الحرية الشخصية، وحرية الملك، وحرية العقيدة، وحرية الرأي. فلكل إنسان أن يفعل ما يشاء، ولذلك لا توجد عقوبة على الزنا بل لا يجوز أن توضع عقوبة على الزنا لأن وضعها يعتبر تدخلاً في الحرية الشخصية، ولكل إنسان أن يملك بأي وسيلة أيَّ شيء يريد، فيملك بالقمار والغش والاحتكار. ولكل إنسان أن يعتنق العقيدة التي يريدها، وأن يقول الرأي الذي يراه. وهذا خلاف الإسلام. فإن الإسلام لا توجد فيه حرية بمعنى عدم التقيد بشيء عند القيام بالأعمال، بل الإسلام يقيد المسلم بالأحكام الشرعية، فكل عمل من أعمال المسلم يجب أن يتقيد به بالأحكام الشرعية، ولا يحل لمسلم أن يقوم بعمل إلا بحسب الأحكام الشرعية. وما يسمى بالحريات العامة لا وجود له في الإسلام، فلا توجد حرية شخصية، فالزانية والزاني يُجلد كل منهما أو يُرجم. ولا توجد حرية الملك، فالمال الذي يكسب بالقمار أو بالعقود الباطلة لا يملك. والمال الذي يُحرِّم الشرع أخذه كالربا لا يملك. ولا يجوز للمرء أن يملك بالتدليس والاحتكار. وكذلك لا توجد حرية عقيدة، فالمسلم إذا ارتد يُقتل إن لم يَتُب. وأما ما يسمى بحرية الرأي فإن الإسلام أباح للمسلم أن يقول الرأي الذي يراه ما لم يكن إثماً، وأوجب قول الحق في كل مكان وكل زمان، ففي حديث عبادة بن الصامت في بيعتهم للرسول ﷺ : «**وأن نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم**» . وأوجب مجابهة الحكام بالرأي ومحاسبتهم على أعمالهم، قال ﷺ : «**سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر فنصحه فقتله**» . وهذا ليس حرية رأي بل هو تقيد بأحكام الشرع وهو إباحة قول الرأي في حالات ووجوبه في حالات. ولهذا كان الإسلام مخالفاً للديمقراطية فيما يسمى بالحريات العامة. فلا توجد حريات في الإسلام اللهم إلا الحرية بمعنى تحرير الرقيق من الرق.

ومن هذه النقاط السبع وحدها يظهر التناقض التام بين الإسلام والديمقراطية، وأن أحكام الديمقراطية شيء، وأحكام الإسلام شيء آخر، وبينهما مغايرة واضحة، وكل منهما غير الآخر بشكل بارز. فالديمقراطية غير الإسلام.

ومن هذا كله المذكور في هذه البنود السبعة يتبين أن الفكرة التي تقول: (**إن ما لا يخالف الإسلام ولم يرد نص على النهي عنه يجوز أخذه**» ، فكرة باطلة من أساسها. ويتضح من تدقيق الأدلة أن أخذ أي حكم من غير ما جاء به الشرع أخذ لحكم كفر، لأنه أخذ لغير ما أنزل الله. فإن الله سبحانه وتعالى نهى عن تحكيم غير الشرع، وفوق نهيه هذا الواضح في الأدلة السابقة من مثل قوله تعالى: ﴿**فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحكِّموك فيما شَجَرَ بَيْنَهم**﴾ وقول الرسول: «**كل عمل ليس علينا أمرنا فهو رَدٌّ**» . فإنه جل شأنه قد نهى نهياً صريحاً عن أخذ الحكم الذي لم ينزله. فهو يقول للرسول: ﴿**وأن احكم بينهم بما أنزلَ الله**﴾، ويقول : ﴿**واحذّرْهم أن**

يَفْتنوك عن بعض ما أَنزلَ الله إليك﴾. و لم يكتف بذلك بل ندد بمن يحكم بغير ما أنزل الله فقال: ﴿**ومن لم يحكم بما أنزلَ الله فأولئكَ هم الكافرون**﴾ وجاء في آية أخرى: ﴿**فأولئكَ هم الظالمون**﴾ وجاء في آية ثالثة: ﴿**فأولئكَ هم الفاسقون**﴾ مما يدل على التشديد على التقيد بما أنزل الله وعلى حصر أخذ الحكم منه، ومنع الأخذ من غيره منعاً باتاً. وبهذا يكون أخذ القوانين الغربية والأحكام الديمقراطية ليس خطأ فحسب بل هو أخذ لحكم كفر، وهو حرام بغض النظر عما إذا وافق الشرع أم خالفه، وحتى لو أخذ نفس الحكم لا على أنه جاء به الشرع فهو كذلك حرام. ولهذا فإن ما يتعامل به المسلمون اليوم من معاملات وفق قوانين الغرب هو تعامل بأحكام كفر بغض النظر عن كونها تخالف ما جاء به الشرع أو توافقه، ما دامت أخذت لا على أساس أنها أحكام شرعية. حتى الرجل يستأجر العامل أو البيت أو السيارة إذا أجرى الإجارة حسب قوانين الغرب كانت إجراء على حكم كفر، وإذا أجراها حسب الحكم الشرعي فإنه يكون حلالاً سواء وافقت القانون أم خالفته.

أثر الغزو الثقافي والتشريعي

هذا هو موضوع الانزلاق الذي انزلق فيه المسلمون وترتب عليه سن الدستور وسن القوانين من دساتير الغرب وقوانينه. أي ترتب عليه أخذ أحكام الكفر من قِبَل الدولة الإسلامية، أي من قِبَل خليفة المسلمين. ومهما يكن أمر فإن هذا الغزو الثقافي الذي اكتسح بلاد الإسلام كلها، وهذا الغزو التشريعي للدولة في نظام الحكم والقوانين زعزع عقائد المسلمين، وزلزل أفكار الإسلام في نفوس كثير من المسلمين. وفوق ذلك هز كيان الدولة الإسلامية هزاً عنيفاً، بل قوضه جوهراً وأبقاه شكلاً. لأن كيان الدولة مجموعة من المفاهيم والمقاييس والقناعات، ومجموعة من الناس، يربطها كلها السلطان. فإذا زُعزعت هذه المفاهيم والمقاييس والقناعات عند المسلمين، وغُيِّر جوهرها الذي يقوم السلطان على أساسه، فقد قوض هذا الكيان، أو على الأقل قوضت أسسه وإن بقي إطاره. ولذلك سهل فيما بعد هدم هذا الشكل، وضرب هذا الإطار. ولولا هذا الغزو الثقافي والتشريعي لما استطاعت الدول الكافرة أن تضرب الدولة الإسلامية هذه الضربة المميتة. ولكن لمّا فرقت الدول الكافرة المسلمين بالقومية، وخاصة القومية التركية والقومية العربية، إلى جانب زعزعة مفاهيم المسلمين ومقاييسهم وقناعاتهم، وإزالة الأحكام الشرعية، وجعل الأحكام الديمقراطية والقوانين الغربية مكانها، يحتكم إليها المسلمون، وتقوم على أساسها الخلافة. لمّا فعلت ذلك أيقنت أنه لم يبق في الدولة الإسلامية إلا الإطار الذي يحويها، والشكل الذي تظهر بمظهره. ولهذا صارت تفكر في هدم الخلافة وإزالتها من الوجود نهائياً. وما إن وقعت الحرب العالمية الأولى ودخلتها الدولة العثمانية إلى جانب ألمانيا حتى رأت أن الفرصة قد حانت لهدم الخلافة فأخذت تعمل لذلك.

محاولة تمزيق دولة الخلافة

إلا أن الدول الأوروبية كلها لم تكن تتصور أنه يمكن أن يُحْكَم المسلمون بغير الإسلام، أو أنه يمكنهم بوصفهم كفاراً في نظر المسلمين أن يحكموا المسلمين مباشرة، ولذلك كان همهم منصرفاً إلى تمزيق الدولة الإسلامية حكومات إسلامية تحت نفوذهم، لإضعاف الخلافة وإزالتها، بدليل أن المفاوضات التي كانت دائرة بين روسيا وإنجلترا وفرنسا في آذار سنة ١٩١٥ أثناء الحرب قد أشارت إلى هذا. ففي المذكرة التي قدمتها إنجلترا وفرنسا لروسيا جواباً على مذكرة لها في هذا الشأن بند جاء فيه: (صيانة الأماكن المقدسة في البلاد الإسلامية، والبلاد العربية، تحت حكم دولة إسلامية مستقلة) . وفي المذكرة الروسية التي أرسلت رداً على المقترحات الإنجليزية الفرنسية فقرة جاء فيها: (إن اتخاذ قرار حاسم في مستقبل العلاقات بين الدول الإسلامية المقرر تأليفها على أنقاض الدولة العثمانية وفصلها عن دولة الخلافة ليهم حكومة صاحب الجلالة القيصر) ثم

جاء فيها: (إن حكومة صاحب الجلالة القيصر ترغب من كل قلبها في نزع الخلافة من الترك، إلا أنها في الوقت نفسه ترغب من كل قلبها في تأمين حرية الحج، وعدم التعرض له بأقل ما يسوء المسلمين) . وجاء في برقية أرسلها سفير روسية في لندن إلى وزير الخارجية الروسية عن مطالب إيطاليا ما نصه: (إن الحكومة الإيطالية تؤيد رأي الحكومة الروسية بضرورة فصل الحكومة الإسلامية التي ستؤسس في الحجاز على أنقاض السلطنة العثمانية عن الخلافة، وأن تكون تحت مطلق نفوذ بريطانيا. إن الحكومة الإيطالية تؤيد بكل قواها نزع الخلافة من الأتراك، وإلغاءها بتاتاً إذا اقتضى الأمر) .

وهذا كله يدل على أن الحلفاء كان من أهم أغراضهم إضعاف الخلافة وإزالتها.

إلا أنه لم يكن هناك أحد من المسلمين يريد إزالة الخلافة، أو يقبل بإزالتها، حتى الخونة من المسلمين العرب الذين كانوا يسيرون مع الإنجليز كانوا يطالبون بأن تكون الخلافة مع العرب، أما الترك فكانوا جميعاً متمسكين بالخلافة تمسكاً شديداً، وكان حبهم لها وتمسكهم بها عميق الجذور في نفوسهم، حتى حزب تركيا الفتاة كان متمسكاً بالخلافة، ومتمسكاً ببقاء جميع أجزاء الدولة الإسلامية كما هي، ولم يسمع قط أحد يرضى أو يقبل إزالة الخلافة، فضلاً عن أن يعمل لإزالتها، فكانت إزالتها أمراً عسيراً حتى لو احتلت بلاد الإسلام كلها. ولهذا كان الحلفاء يكتمون أغراضهم هذه، وكانت سرية لا يُعلم بها، وكانوا يعملون لضرب الدولة العثمانية من الداخل، عن طريق بذل محاولات لإخراجها من الحرب وعقد صلح منفرد معها. وقد ركزوا على هذه الفكرة وصاروا يعملون لها.

محاولة الحلفاء استمالة جمال باشا

إلا أن الدولة العثمانية لم يكن أحد قادراً على أن يؤثر عليها للانسحاب من الحرب، أو عقد صلح منفرد، إلا ضباط الجيش الذين لهم تأثير. أما غيرهم فلم يكن في وسعه أن يفعل أي شيء. وأما ما قام به الخونة من العرب الذين ساروا مع الإنجليز والفرنسيين فلم يكونوا في مستوى السياسيين، ولا كان يَنتظر منهم أسيادهم الإنجليز والفرنسيون أن يؤثروا في الدولة، وكل عملهم هو أن يكونوا جواسيس على دولتهم، وأن يقوموا بأعمال تخريبية ضد دولتهم، حتى الخائن الأكبر (الشريف) حسين بن علي كان أضعف من أن يكون له تأثير في الدولة، وكل ما كان يريده الإنجليز هو أن يسخروه بأعمال تخريبية ضد الجيش الإسلامي الجيش العثماني، ولإيجاد رأي عام معهم، حتى لا يحمل المسلمون لهم العداء، ويعلنوا عليهم الجهاد الذي أوجبه الشرع لأنهم كفار. ولهذا لم يكن العرب محل عناية من الحلفاء أثناء الحرب في انسحاب الدولة العثمانية من الحرب، وإنما وجهوا عنايتهم للضباط الأتراك.

وكان في الضباط الأتراك ضابطان معروفاً عنهما أمران: أحدهما كرههم للألمان ومعارضتهم لدخول الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا، والأمر الثاني هو طموحهما لتسلم الحكم وسعيهما له. وهذان الضابطان هما جمال باشا، ومصطفى كمال. أما مصطفى كمال فقد كان ضابطاً صغيراً لا قيمة له، وإن كان ذكياً وطموحاً وكثير الحركات ضد الدولة. في حين أن جمال باشا هو الذي يمكن أن يؤثر، ولا سيما أن الدولة العثمانية كلها كان يحكمها ثلاثة رجال: طلعت رئيس الوزراء، وأنور وزير الحربية، وجمال باشا قائد الفيلق الرابع وحاكم سورية. ولهذا حاول الحلفاء استمالة جمال باشا. فأثناء حملة الدردنيل، وعلى أثر إخفاق الحملة حاول الحلفاء الاتصال بجمال باشا للثورة على الدولة العثمانية. وذلك أن الإنجليز هاجموا استانبول واحتلوا غاليبولي في ٢٥ نيسان ١٩١٥ ولكن الجيش العثماني صَمَد لهم وصدَّهم، ولم يستطيعوا أن يتقدموا خطوة واحدة، ومُنوا بخسائر فادحة، حتى اضطر الجنرال هاملتون قائد قوات الحلفاء أن يبرق إلى اللورد كتشنر وزير الحربية الإنجليزية في ١٦ آب يطلب نجدات وذخائر. وفي ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) أقالت الحكومة الإنجليزية قائد الحملة الجنرال هملتون وعينت مكانه الجنرال مونرو وكلفته أن يبحث حملة الدردنيل، وفي ٢٨ تشرين الأول وصل إلى الدردنيل ودرس الحالة مع أركان حرب جيش الحلفاء على ساحل الدردنيل وبين الخنادق الإنجليزية. ثم كتب إلى وزارة الحربية ينصح بالانسحاب. غير أن وزير الحربية اللورد كتشنر اضطرب من برقية مونرو، وقرر السفر بنفسه إلى الدردنيل، وفي ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) أبرق إلى الجنرال مونرو برقية بهذا المعنى وضمنها ما يدل على أنه يفكر في متابعة الحملة وختمها قائلاً: إنه يرفض إمضاء الأوامر بالانسحاب. وفي ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) وصل اللورد كتشنر إلى الدردنيل، وزار المراكز الحربية على الشواطئ، وخنادق الجنود الإنجليزية والفرنسية، واستقر رأيه على (أن جنود الحلفاء تستطيع الاحتفاظ بمراكزها، إلا إذا تمكن الترك من الحصول على مدافع وذخائر من ألمانيا، فإن موقف جنود الحلفاء حينئذ يصبح حرجاً جداً) . ثم في كانون الأول (ديسمبر) انسحب الحلفاء فجأة. في أثناء هذه الفترة العصيبة التي كان يجتازها الحلفاء، وأثناء هذا الارتباك الذي يتخبطون فيه من جراء حملة الدردنيل حاول الحلفاء الاتصال بجمال باشا ومفاوضته للثورة على الدولة

العثمانية. ويبدو أنه قد حصلت بالفعل هذه المفاوضات، ووافق جمال باشا وقدم شروطه. فبتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٥ أرسلت وزارة الخارجية الروسية إلى سفارتيها في باريس وروما برقية رقمها (٦٣٩١) جاء فيها: (إن الأخبار الواردة إلينا من الدوائر الأرمنية في استانبول تفيد أن جمال باشا يرغب في القيام بحركة عداء لحكومة استانبول إذا حققت الشروط التالية:

أولاً – أن تتعهد الدول المتحالفة بالاعتراف بسيادة الدولة العثمانية برئاسة السلطان على اتحاد السلطنة المؤلف من دول سورية، فلسطين، العراق، عربستنان، كيليكية، أرمينية، كردستان.

ثانياً – أن يتولى السلطنة أحمد جمال باشا، وأن يتولى السلطنة من بعده أولاده وأحفاده.

ثالثاً – يتعهد أحمد جمال باشا أن ينادي بأن السلطان الحالي وحكومته أسرى بيد الألمان ويعلن الحرب عليهم.

رابعاً – في حال إعلان جمال باشا ثورته هذه وزحفه لمقاتلة الحكومة يتعهد الحلفاء بتقديم السلاح والغذاء والعتاد الحربي اللازم لجيوشه.

خامساً – أن تقدم الدول إلى جمال باشا المساعدات المالية اللازمة إلى نهاية الحرب.

سادسا – يرضى جمال باشا بترك المضايق واستانبول للحلفاء.

سابعاً – يتعهد جمال باشا أن يترك الطريق حرة لمساعدة الأرمن).

هذا هو نص الشروط التي وردت في البرقية ويبدو أن روسيا فاوضت الإنجليز والفرنسيين فلم يقبلوا بشروط أحمد جمال باشا، في حين أن روسيا قبلتها. فبتاريخ ١٢ كانون الأول(ديسمبر) سنة ١٩١٥ أرسل مستشار الشعبة الثانية في وزارة الخارجية الروسية برقية إلى سفير روسيا في بخارست رقمها (٦١٣٠) جاء فيها: (وفي الإمكان تقديم أي وعد بما يقترحه جمال باشا، وإذا اقتضى الأمر ففي مقدورنا الحصول على وعود من الحلفاء بتحقيق ما يريده) . ولكن يبدو أن الحلفاء لم يوافقوا. فبتاريخ ٢٧ كانون الأول سنة ١٩١٥ أرسل سفير روسيا في باريس برقية إلى حكومته جاء فيها: (أخذنا برقيتكم ٦٣٩١، أبلغت نسخة من محتوياتها للمسيو بريان، فأظهر اهتماماً كبيراً بهذه الأخبار، وصرح أنه سيعرضها غداً على مجلس الوزراء قبل أن يفوت الوقت، وقد قال لي في هذه المناسبة: إن هذه الشروط وإن كانت موافقة لنا إلاّ أنها على كل حال لا تتفق مع مطامع الإنجليز الذين لا يقبلونها) .

ثم عاد الفرنسيون فرجعوا عن قبول الشروط. فبتاريخ ٢٩ كانون الأول سنة ١٩١٥ أرسل السفير برقية ملحقة ببرقيته الأولى جاء فيها (الذي علمته أن الوزراء الفرنسيين عارضوا هذا الاتفاق بكل شدة، حتى إنهم لم يحجموا عن المجاهرة بمعارضتهم هذه) ، ثم قال: (والمؤكد هو أن الفرنسيين هنا يقدرون بعض اقتراحاتكم، وليسوا في حالة يجهلون معها أهمية إحداث ثورة في السلطنة العثمانية. كلا بل هم يعتقدون أن هذه الثورة مفيدة جداً لهم في الحرب العالمية. إلا أنهم لا يرون في الاقتراحات المقدمة لمفاوضة جمال باشا إلا تحقيقاً لأمانيكم في الاستيلاء على استانبول والمضايق، دون اقل ضمان للسيادة الفرنسية المقررة على الشرق) .

وبعد ذلك أعلن الإنجليز رفضهم الدخول في هذه المفاوضات. فبتاريخ ٢٧ كانون الثاني (يناير) سنة ١٩١٦ أرسل سفير روسيا في لندن برقية إلى وزير الخارجية الروسية في بطرسبرج جاء فيها: (أجابني نيكولسن أن الحكومة البريطانية بعد فحصها القضية من جديد، وتقليبها على سائر وجوهها، ترى من الضروري عدم اشتراكها في هذه المفاوضات، والتنازل عنها بصورة نهائية) .

ومن هذا يتبين أن فكرة الحلفاء في انسحاب تركيا من الحرب وإثارة أطماع بعض الضباط في الحكم كانت موجودة. إلاّ أنهم كانوا يريدون تمزيق الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة. ولما كان من شروط جمال باشا الإبقاء على وحدة البلاد الإسلامية ولو على صورة اتحاد دول، ولما كان من شروطه الإبقاء على الخلافة، رفضوا شروطه، ورفضوا المفاوضات معه. والأمر الطبيعي أن يكونوا بذلوا محاولات أخرى.

أما محاولاتهم مع شريف مكة الحسين بن علي فمعروفة. ولكنها لا تفيد في انسحاب الدولة العثمانية من الحرب، فلا شك أنهم كانوا يقومون بمحاولات مع ضباط أتراك، و لم يظهر ما يدل على وجود مفاوضات أخرى مع أحد من الأتراك، ولكن كان للإنجليز عملاء في الدولة مثل عارف باشا، الداماد فريد، وغيرهما، وقبيل الحرب العالمية الأولى كان الملحق الحربي لإنجلترا (هـ. س. أرمسترونج) كثير النشاط، كثير الحركة والاتصالات، وكان متروكاً له الحبل على الغارب. وهذا الملحق الحربي قد عاد إلى استانبول بعد عقد الهدنة ولعب دوراً كبيراً مع قائد جيوش الحلفاء هارنجتون في إلغاء الخلافة. فلا يبعد أن يكون قد أجرى اتصالات، وعقد ارتباطات، إلا أنه لم يظهر شيء منها.

بروز مصطفى كمال

وكان مصطفى كمال ضابطاً صغيراً مغموراً عند بدء الحرب، وإن كان معروفاً بأفكاره الغربية وبثورته على أفكار الإسلام، ومعروفاً بميله للإنجليز وكرهه للألمان. و لم يظهر اسمه ويلمع إلا بعد اشتراكه في معركة (أنا فورطه). فإنه منذ ذلك الحين اكتسب دعاية واسعة، ونبه ذكره، وصار مشهوراً.

ففي ربيع سنة ١٩١٥ أي في ابتداء السنة الثانية للحرب العالمية توقفت ألمانيا عن محاولتها الاستيلاء على الأراضي الفرنسية لأن كلاً من ألمانيا وفرنسا لم تستطع قهر جارتها والانتصار عليها انتصاراً حاسماً. وكان الروس قد تعرضوا لانكسار شنيع ولا يستطيعون النهوض من كبوتهم والنضال من جديد قبل أن تعمل الدول الغربية على وجه السرعة وبأسلوب منتظم على مَدِّ روسيا بالذخائر الحربية التي كانت في أشد الحاجة إليها. وقامت الدول بشحن السفن ولكنها حوصرت في البحر الأبيض المتوسط و لم تستطع الوصول إلى روسيا. فكان لا بد من الهجوم على استانبول، وفتح المضايق، لدخول هذه السفن وإمداد روسيا بشكل منظم. وكانت قيادة الجيش العثماني في ذلك الحين في يد الجنرال الألماني (لمان فون ساندروز) وقد أوكل هذا القائد قيادة إحدى الفرق للقائمقام مصطفى كمال بك، وفي هذا الوقت حصل الهجوم من الحلفاء على استانبول.

ففي نيسان (إبريل) سنة ١٩١٥ حاول الإنجليز القيام بهجوم كاسح وتأهبوا واستعدوا استعداداً كافياً للقتال. فدخلوا المعركة واستطاع الجيش الإنجليزي الوصول إلى غاليبولي، وتمكن الإنجليز من تشتيت الفرق العثمانية، فاضطر الجنرال ساندروز أن يعزل القائد الذي تولى قيادة المعركة، وعين مكانة القائمقام مصطفى كمال، وكان لا يزال في رتبة قائمقام (كولونيل)، وظهر مصطفى كمال يقود الجيوش العثمانية بالقرب من (أنا فورطه) في موقعة من أشد المواقع خطورة بالقرب من الدردنيل، وكانت المعركة تدور على تل يحتل الأتراك أعلاه ويحتل الإنجليز سفحه ويحاولون الاستيلاء عليه، وظلت المعركة عدة أيام و لم تكمل الغلبة لواحد من الطرفين المتقاتلين، وظلت الأوضاع كما هي يحتفظ العثمانيون بمراكزهم ويحتفظ الإنجليز بمراكزهم والحرب دائرة بينهم.

واستمروا على ذلك عدة أشهر، وفجأة في ذات ليلة من ليالي كانون الأول في ١٥ منه، في جو محفوف بالكتمان الشديد قام الإنجليز بإخلاء المكان الذي احتلوه من ساحل غاليبولي، وأقلعت السفن الحربية بعد أن عُبِّئَت في سرعة تدعو إلى الدهشة، فكان ذلك الانسحاب هو الذي أنهى المعركة.

ولما انتهى القتال قدم القائد مصطفى كمال تقريره عن المعركة للقائد الألماني العام، وقدم مع التقرير ساعته التي تهشمت تهشيماً تاماً، فقد أصابتها رصاصة و لم تصب مصطفى كمال، فلما أخذها ليمان ساندروز أخرج فوراً ساعته الذهبية وقدمها لمصطفى كمال وأخذ منه ساعته المهشمة ليحتفظ بها تذكاراً.

وبهذه المعركة لمع نجم مصطفى كمال، وصارت له شهرة عظيمة في الجيش العثماني. إذ قد أحيطت هذه المعركة بدعاية واسعة، واعتبرت انتصاراً باهراً لمصطفى كمال على الإنجليز، ولكن مصطفى كمال كان يحمل فكرة عدم الاشتراك في الحرب. وبالرغم من شهرته التي اكتسبها في موقعه أنا فورطه فإنه ظل على فكرته في انسحاب الدولة من الحرب. و لم يكتف بحمل هذا الرأي بل صار بعد أن وجدت له هذه الشهرة في الجيش وعند الناس، يحاول التأثير على الشخصيات القوية ليؤمنوا بها، ولكنه كان يقابل منهم بالفتور والتبرم، ولذلك صار محل ريبة. وبالرغم من ثقتهم بمقدرته الحربية بعد هذه المعركة إلاّ أنه لم يكن هناك من يريد تشجيعه على التغلغل في شؤون البلاد السياسية، بل كانوا يقفون في وجهه عندما يحاول أن يشترك في سياسة البلاد اشتراكاً فعلياً. فقد كان يحمل إكباراً للإنجليز، وثقة بهم، واعتقاداً بمقدرتهم، ويرى أنهم هم المنتصرون لا محالة، وأن ألمانيا ستهزم، ومن هنا كان محل ريبة. حتى كان الرجل الذي تزداد صلاته به يصبح عرضه لريبة السلطات ومراقبتها.

مصطفى كمال يعمل لانسحاب الدولة من الحرب وعقد صلح مع الإنجليز

والذي يلفت النظر أن مصطفى كمال عاد من الدردنيل إلى استانبول منتصراً عن الإنجليز، وكان نصراً له أثره في معنويات الجيش العثماني، وفي نفوس المسلمين في الدولة العثمانية كلها، وله أثره كذلك على الحلفاء. ومع هذا فقد عاد مصطفى كمال من المعركة التي كان قائدها وانتصر فيها ليشكك الناس في قدرة الدولة على محاربة الإنجليز، وليوجد فكرة انسحاب الدولة من الحرب وعقدها صلحاً منفرداً مع الإنجليز، عاد ليبدأ معركة داخلية مع الدولة ليجعلها تترك الألمان وتسير مع الإنجليز. وإذا كان قبل هذه المعركة يقول بهذا الرأي فإنه كان يحتفظ به لنفسه، أما الآن بعد أن رجع من المعركة مع الإنجليز فإنه صار يبث هذه الآراء بين الناس، وخاصة ضباط الجيش، ويحاول التأثير على أصحاب المراكز العالية وذوي النفوذ. وبلغ به الحال أن صار يقابل الوزراء ويخاطبهم علناً بآرائه، ويحاول التأثير عليهم.

ومن ذلك أنه ذهب لزيارة وزير الخارجية في مكتبه، وكان وزير الخارجية حينئذ نسيمي بك، وهو من الذين اقترحوا دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، فرحب نسيمي بك بزيارة مصطفى كمال باعتباره بطل (أنافورطه)، وأخذ يتحدث معه حديثاً طيباً، وكان حديثه كله تفاؤلاً جميلاً، لا سيما بعد النصر الذي أحرزته الدولة وهزمت جيوش الحلفاء من الدردنيل، وردها على أعقابها. وكان وزير الخارجية يقدر قيمة هذا النصر، ومدى تأثير هذه الهزيمة على الحلفاء. إذ أن معناها إبقاء روسيا من غير إمداد بالذخائر الحربية التي كانت في اشد الحاجة إليها، وتعريض فرنسا لهجوم ألماني كاسح بسبب عجز روسيا عن الحرب لعدم إمدادها بالسلاح وجعل الألمان يأمنون الجبهة الشرقية. وبذلك ترجح كفة ألمانيا والدولة العثمانية على الحلفاء. ولهذا كان وزير الخارجية متفائلاً. ولكن مصطفى كمال حاول إثارة التشاؤم، وحاول إقناع الوزير بآرائه، ويبدو أنه لمس القوة في حجج الوزير فلجأ إلى التهديد وقال للوزير: ينبغي أن تهتم بما سأحدثك عنه، إذا سمحت للساسة أن يستمروا في تأثيرهم عليك فإنك ستجد نفسك وجهاً لوجه أمام معضلة أكبر مما تتصور ويتصور الساسة معك. فاضطرب الوزير وقال في كبرياء: إني لا أدري ماذا ترمي إليه؟ فقال مصطفى كمال: أقول إن البلاد تسير في طريق الخراب، وإنك تدعي الآن بأنك لا تراها سائرة في هذا الطريق. طبعاً إنك مضطر لأن تقول هذا القول بحكم وظيفتك كوزير، ولكن اعتقادك الشخصي ينبغي أن يكون غير هذا تماماً، إنك ولا ريب لا تجهل الحقيقة بتمامها، وإنك ولا ريب تعرف مصدر الداء ومكان البلاء. فبهت الوزير، ثم التفت إلى مصطفى كمال وخاطبه بلهجة حازمة قائلاً: إذا كنت قد جئت أيها الكولونيل لتبدي ارتيابك في حالة البلاد فليس هذا وقت إظهار هذا الارتياب، وليس هذا مكان إظهار هذا الارتياب. إنك قد أخطأت في حضورك إلي. فإني مع زملائي الوزراء نثق ثقة مطلقة بقائد الجيش العام، وعلى هذا فإني أنصحك بالذهاب إليه ليبدد لك مخاوفك، ويقضي على الوساوس التي تساورك. ثم صرفه من مجلسه.

وفي صبيحة اليوم التالي أبلغ وزير الخارجية القائد العام ما دار من حديث بينه وبين مصطفى كمال، وطلب منه أن يوقع عليه القصاص الذي يستحقه. فقرر القائد العام إبعاد مصطفى كمال إلى القفقاس، وأبعد في الحال. وبقي هناك أكثر من سنة دون أن تسنح له الفرص لأن يؤدي عملاً ذا بال.

فكان هذا الاتصال بوزير الخارجية أول بروز رسمي لمصطفى كمال في السعي لإخراج الدولة من الحرب، ومحاولته إقناع رجال الدولة من وزراء وضباط بذلك. و لم يكن يوجد ما يدل على أنه كان يفعل ذلك بناء على اتصالات معينة مع الإنجليز، ولذلك كان يحمل عمله هذا على أنه رأي شخصي له، واجتهاد منه، وبإبعاده استراحت الدولة من هذه الفكرة. إلا أنه حصلت بعد ذلك حوادث متعددة قام بها مصطفى كمال لتنفيذ أفكاره بالقوة، وللاستيلاء على الحكم بالقوة كما ظهرت فيها خيانته.

تآمر مصطفى كمال على الدولة

أما الحادث الأول فإنه حصل أثناء وجوده في القفقاس. فقد قامت محاولة انقلاب يظن أن له صلة بها. فقد نظم الميجر يعقوب جميل بك مع بعض رفاقه مؤامرة لقلب الحكومة. وكان مما قاله لرفاقه: (إن أولئك الرجال الذين يعدون أنفسهم كباراً هم في الحقيقة صغار، وإن البلاد تطلب إزاحتهم عن مقاعدهم ليحتلها رجال أشد وطنية وأكثر إخلاصاً (فاعترضه بعض رفاقه قائلين: "إن إزاحة هؤلاء من الأمور الهينة، ولكن قل لنا عن الشخص الذي ترى أن في وسعه إعادة النظام كما كان؟ " فأجابهم فوراً: (مصطفى كمال) . وقد كشفت هذه المؤامرة وأعدم الميجر يعقوب ورفاقه. وسمع بهذا الخبر مصطفى كمال أثناء إقامته بالقفقاس، فكان وقعه عليه كالصاعقة. وقد وصلته هذه الأخبار عن طريق الدكتور حلمي بك الذي كان قد اشترك في تلك المؤامرة، ولكنه تمكن من الفرار من استانبول وذهب إلى مصطفى كمال. وقد طلبت الحكومة في استانبول من مصطفى كمال أن يلقي القبض على الدكتور حلمي وأن يعيده في الحال، فأبرق مصطفى لهذه السلطات يقول: "إن الدكتور حلمي قد أصبح منذ الآن تحت حمايتي" فما كان من الحكومة إلا أن سكتت، لما للاصطدام بمصطفى كمال من عواقب عليها. وبهذا ظهر للحكومة وللكثيرين في الدولة والجيش أن مصطفى كمال يطمع بالاستيلاء على السلطة، والانسحاب من الحرب. وبذلك ظهر مصطفى كمال على المسرح السياسي لا بأفكاره التي كان يحملها فحسب بل وبطريقته التي كان يريد أن ينفذ بها تلك الأفكار، ولذلك صارت تتخذ إزاءه الاحتياطات والتحفظات.

وأما الحادث الثاني فإنه حين هزمت الدولة في (ارضروم)، وسقطت بغداد في آذار (مارس) سنة ١٩١٧ في يد الإنجليز، برزت جرأة مصطفى كمال على الحكومة بشكل صارخ، وأخذ يطالبها علناً بالانسحاب من الحرب. وتفصيل ذلك أن الروس شددوا الهجوم على (ارضروم) فسقطت في أيديهم. وكان يمكن أن يسدل الستار على ضياع ذلك الحصن، وكان من الممكن أن تعمل السلطات على ستر هذه الفضيحة، ولكن حدث أن هاجم الإنجليز العراق وسقطت بغداد في أيديهم. فانكشف هزال الدولة وبرزت هزيمتها.

فقد غزا الإنجليز بجيش من الهند العراق، فتصدى لهم الجيش العثماني فأوقف زحف الحملة الإنجليزية، وصد جيشاً إنجليزياً من جيوش النجدة، وأكره فرقة تومشند المحاصرة في كوت العمارة على الاستسلام في ٢٩ نيسان ١٩١٦ وأسروها كلها. ولكن القوات الإنجليزية التي نزلت في العراق كانت أكثر من القوات العثمانية فيها، وكان تفوق الإنجليز العسكري قد بدأ يبرز في المعارك، ولذلك عادت كفة الإنجليز فرجحت.

وفي شهر شباط سنة ١٩١٧ أعاد الإنجليز احتلال كوت العمار. ثم في آذار سنة ١٩١٧ سقطت بغداد في أيديهم، واستأنفوا زحفهم نحو الموصل، فأدى ذلك إلى اضطراب في الوزارة. ووجد رأي عام لإخراج أنور من وزارة الحربية وإسنادها إلى غيره، حتى إن حزب الاتحاد والترقي وهو الحزب الحاكم، وأنور من أبرز أركانه، كان من هذا الرأي.

ولذلك جرى البحث فيمن يحل مكان أنور في وزارة الحربية من القادة الأكفاء، وكانت الأسماء التي ترشح لهذا المركز في هذه الظروف هي جمال باشا، والمارشال عزت، ومصطفى كمال. ولكن عجز جمال باشا في حكم الإقليم السوري الذي كان يديره، وعدم خبرة عزت باشا في الأمور السياسية، ووزارة الحرب تحتاج إلى دراية وخبرة في الأمور السياسية، قد جعل حلولهما مكان أنور عملاً خاطئاً، فلم يبق إلا مصطفى كمال.

ولكنه كان معروفاً بأنه يريد قلب الحكومة والانسحاب من الحرب. وكان رأيه في الحرب معروفاً، فلم يوافقوا عليه. إذ إنه كان يكتب للحكومة يحذرها من الاستمرار في الحرب، وكان يعتقد أن ألمانيا قد خسرت الحرب سياسياً، وأنه لم يعد بوسعها أن تكسبها حربياً. وكان يشك في إمكان بقاء تركيا بعيدة عن الحرب، لأنه يرى أنه من الضروري أن يتخذ الحلفاء لهم ممراً في الدردنيل لكي يتمكنوا من الاتصال بالدول المتحالفة الواقعة في الشرق، وكانت روسيا من الناحية الأخرى تُعَدّ عدُوّ الإمبراطورية العثمانية اللدود. وهذه الآراء كلها كانت معروفة، وكان يصرح بها علناً. ولذلك فإنه ما من أحد كانت تداخله أدنى ريبة في أن مصطفى كمال إذا تسلم قيادة الجيش سيحدث انقلاباً تاماً في الحكومة وسياستها. ولهذا هدأ المطالبون بضرورة اعتزال أنور، وبدأوا يطالبون باسترداد بغداد في أقرب وقت.

وقصد أنور القيادة العليا الألمانية يطلب بإلحاح ولجاجة إمدادهم بالقوات لاسترجاع بغداد، فبذل الألمان كل ما وسعهم للانتصار لحليفهم أنور وإبقائه في مركزه، وكان من تدابيرهم التي لجأوا إليها أنهم وضعوا الجنرال فولنكهاين وعدداً كبيراً من الفصائل تحت تصرفه. فنظم فولنكهاين قوات جديدة أطلق عليها اسم الصاعقة. وقد جعلوا مقر قيادتها العليا مدينة حلب، ورقي مصطفى كمال إلى رتبة جنرال، وعين في إحدى قيادات الجيش الرابع تحت إمرة فولنكهاين.

ولكنه لم يرض أن تكون القيادة بيد أحد الألمان، وكان يعد من العبث بذل أي جهد لاسترداد بغداد، وأن الجهود التي تبذل لاستردادها ضائعة عديمة الجدوى. بل كان يرى أن الإقدام على هذا العمل سيؤدي إلى خسائر جديدة فادحة للجيش العثماني. وعلى هذا أخذ يظهر للبلاد جهل المطالبين باسترداد بغداد، وخطأ سياسة أنور، ويبين الأذى الذي سيلحقها جراءَ تنفيذ هذه السياسة العرجاء. ثم أخذ يفيض في خطبه يشرح الأضرار التي تكبدتها الدولة العثمانية بسبب استسلامها للألمان. وكان لا بد له من أن يصطدم مع القائد الألماني. وقد حاول القائد الألماني فولنكهاين استمالته واسترضاءه بشتى الوسائل فلم يفلح. وكان يحضره إلى اجتماعات القيادة.

وكانت الخطة مهاجمة بغداد براً، وقناة السويس جوّاً. فبالهجوم على قناة السويس تجمد القوات الإنجليزية هناك عن إمداد قواها في العراق. ولكن مصطفى كمال انتقد هذه الخطة وهاجمها بشدة. وكان يصرح بأن مصيرها إلى الفشل. ولكن الألمان لم يلقوا بالاً إلى اعتراضاته وانتقاداته، ولم يظاهره على رأيه هذا سوى جمال باشا، لأن رأيه كان من رأيه، ولأنهما الضابطان المعروفان بكرههما للألمان، والقائلان بانسحاب الدولة من الحرب. ولذلك وقف جمال باشا إلى جانب مصطفى كمال في مناقشات القيادة، ولكن الخطة ظلت سائرة، لأن القائد العام فولنكهاين وسائر القواد كانوا يرون صحتها ونجاحها.

ثم توالت أسباب الخلاف بين مصطفى كمال وفولنكهاين. وذات يوم انعقد المجلس الحربي لمباشرة تنفيذ الخطط، وساده جو من النقاش الحامي، فوجه فولنكهاين إلى مصطفى كمال كلاماً جارحاً، فرد عليه مصطفى كمال بقارص الكلم. وعلى إثر ذلك قدم مصطفى كمال استقالته فرفضها أنور، وأمر بإعادته إلى القفقاس. ولكنه لم يخضع هذه المرة للأمر، ورفض الذهاب، فتراجع أنور، ورأى أن خير أسلوب للتخلص من هذا الموقف الشاذ، ولستر تمرده منحه إجازة مرضية إلى أجل غير مسمى، ولكن فولنكهاين لم يوافق على الإجازة، ورأى محاكمة القائد المتمرد أمام مجلس عسكري. وأخيراً استقر الرأي على إجازته، وكان حينئذ في حلب. فحاول تركها، وأظهر حاجته للمال، وكان يملك عشرة خيول أصيلة، فأراد بيعها، ولكنه لم يجد من يشتريها. فما كان من جمال باشا إلا أن تقدم لمساعدته فأعطاه (٢٠٠٠) جنيه، ثم أرسل له (٣٠٠٠) جنيه بعد عودته إلى استانبول. وبذلك ظهر مصطفى كمال بعمله هذا ظهوراً جلياً أنه يقف ضد الدولة العثمانية في اشتباكها مع الإنجليز.

تشبث مصطفى كمال بتسلم الحكم

وأما في الحادث الثالث فإن المسألة لم تعد إظهار رأي وتمرد، بل صار يتشبث عملياً بتسلم الحكم، وحصلت منه حوادث يمكن أن يستنتج منها أنه اتصل بالإنجليز لتنفيذ أفكاره.

فإنه في الثالث من تموز (يوليو) سنة ١٩١٨ توفي السلطان محمد رشاد، واعتلى العرش مكانه محمد وحيد الدين باسم محمد الخامس. فرأى مصطفى كمال أن الفرصة قد سنحت له لتسلم الحكم إذ كان قد صحب وحيد الدين إلى ألمانيا، واجتمعوا بهند نبرغ. فقد أرسله أنور مع وحيد الدين - وكان لا يزال ولياً للعهد - ليرى بنفسه قوة ألمانيا، فلعله يقنع بترك آرائه.

وحين رجعوا من الرحلة مباشرة حصلت وفاة محمد رشاد، وتولى وحيد الدين للعرش. فسارع مصطفى كمال إلى اغتنام فرصة صحبته لوحيد الدين فحاول أن يقنعه بآرائه حتى يوليه الوزارة، فزار السلطان الجديد زيارة صداقة، فاستقبله وحيد الدين بكل مظاهر الود والترحيب، بل ذهب في إكرامه إلى حد أن أشعل له سيجارة بيده. فتشجع مصطفى كمال على أن يصارحه بآرائه، فشرح له خطته مؤكداً أن الدمار الذي يهدد البلاد قد صار قاب قوسين أو أدنى، وأنه ينبغي أن يتولى السلطان بنفسه السيطرة التامة على الجيش، وأن يجرد أنور والقواد الألمان من كل سلطة ليكون الأمر له حقاً، ولا يكون سلطاناً بالاسم فقط. وأكد استعداده لأن يضطلع بأعباء القيادة العامة، وبذلك ينقذ تركيا من الهاوية التي ستتردى فيها. وعليه أن يتحرر من التحالف الألماني، ويعقد صلحا منفردا على الفور قبل أن تفوت الفرصة.

فسأله وحيد الدين: هل هناك ضباط آخـــرون يشـــاطرونك هـــذا الـــرأي؟ فأجابـــه مصطفـــى كمـــال: "هنـــاك كثيرون يا مولاي" . ولكن وحيد الدين لم يعده بشيء، فقابله مرة ثانيـــة، فظـــل وحيـــد الديـــن علـــى عـــدم وعـــده بشيء، ثم قابله مرة ثالثة وعاد إلى شرح وجهة نظره، فسمع منه وحيد الدين وهو صـــــامت حـــتى فـــرغ مـــن قولـــه، فانبرى له السلطان قائلاً في لهجة الحزم والتوكيد: "لقد نظمت كل أموري بالاشـــــتراك مـــع صـــاحبي الســـعادة أنـــور باشا وطلعت باشا" ثم صرفه من حضرته علـــى الفـــور.

و لم يمض أسبوعان حتى دعاه إليه فحضر مصطفى وكان السلطان بـــين حاشـــيته وبعـــض القـــواد الألمـــان. وبعـــد أن استقبله محتفياً مرحباً خاطبهم قائلا: "هذا هو مصطفى كمال باشا، وهو من أكفـــأ الضبـــاط الذيـــن أثـــق بهـــم" ، ثم استدار إلى مصطفى وقال له: لقد عينتك يا صاحب السعادة قـــائداً لجبهـــة ســـورية، فـــهي ذات أهميـــة قصـــوى، وأنا أريدك أن تذهب إليها في الحال. وألا تدعها تقع في أيدي العدو، وأنا أعلـــم أنـــك ســـتؤدي المهمـــة الـــتي أعـــهد بها إليك على خير الوجوه وأقربها إلى الكمال. ثم صرفه من حضرته على إثر ذلـــك مباشـــرة مـــن غـــير أن يـــترك لـــه أية فرصة للكـــلام.

انسحاب مصطفى كمال من سورية وتركها للإنجليز

وأما الحادث الرابع فإنه كان حين ســـــافر مصطفـــى كمـــال إلى الجبهـــة ليحـــارب الإنجلـــيز فســـلمهم البـــلاد، وانسحب إلى الأناضول. وذلك أنه بعد إصدار الأمر إليه سافر إلى مقـــر قيادتـــه في الجبهـــة الســـورية، ووصـــل إليـــها في آخر آب (أغسطس) سنة ١٩١٨، وقدم نفسه إلى القـــائد العـــام الألمـــاني (ليمـــان ســـاندروز). إذ إن فالنكـــهاين كان قد عاد إلى ألمانيا في الربيع، فرحب به ساندروز وهو يعرفه من قبـــل، مـــن أيـــام معركـــة (أنافورطـــه)، وســـلمه قيادة الجيش السابع الذي كان يسيطر على القطاع الأوسط من خـــط الدفـــاع، وبعـــد أن تســـلم قيـــادة الجيـــش في الجبهة اشتكى من مرض كليتيه، فلزم فراشـــه في مركـــز القيـــادة في نـــابلس في أول أيلـــول (ســـبتمبر) ١٩١٨. وفي ١٩ أيلول بدأ الهجوم الإنجليزي على الجبهة، فانسحب مصطفـــى كمـــال بجيشـــه جـــاعلاً ظـــهره إلى نهـــر الأردن، ثم عبر النهر وجمع فلول قوته ومضى بها نحو الصحـــــراء، ثم انســـحب وإيـــاهم بمحـــاذاة الخـــط الحديـــدي إلى دمشـــق بسرعة دون أي توقـــف.

وفي دمشق أمره القائد العام (فون ساندروز) بتـــــاريخ ٢٧ أيلـــول أن ينشـــئ خطـــاً دفاعيـــاً جديـــداً في ريـــاق، فذهب لإنجاز هذه المهمة، ثم رجع إلى ليمان فون ساندروز وأخبره أن لا فائدة مـــــن تنظيـــم خـــط دفـــاع في ريـــاق، وأن تنظيم الصفوف يحتاج إلى متسع من الوقت، وأن الـــرأي أن ينســـحب الجيـــش مســـافة مئـــة ميـــل إلى حلـــب، متخلين عن سورية كلها، فيسدوا الطريق إلى تركيا ذاتها في وجـــه الأعـــداء الزاحفـــين.

فلما عرض هذا الرأي قال له القائد الألماني: إني لا أستطيع إصـــــدار الأمـــر بتنفيـــذ هـــذه الخطـــة، وإني لا أتحمـــل مسؤولية ترك قطعة كبيرة من الإمبراطورية العثمانية لقمة سائغة للأعـــــداء، دون أن أضـــرب ضربـــة أخـــيرة. فأجابـــه مصطفى كمال: أنا أتحمل المسؤولية الكاملة. ثم أصدر أمره بالكف فوراً عـــن كـــل صـــدام مـــع العـــدو، وبالتـــأهب للانسحاب العام إلى حلب، للدفاع عن تركيا نفسها، وذهب إلى حلـــب ووصـــل إليـــها في ٦ تشـــرين الأول.

وفي هذه الأثناء طلب منه الزعماء العرب بتحريض من ضابط الاستخبارات الإنجليزي لورنس، أن يستخدم نفوذه ليقنع الحكومة بعقد صلح منفرد مع الحلفاء.

وفي هذا الوقت أي بعد وصول مصطفى كمال إلى حلب كثرت حركات سفن الإنجليز في خليج الاسكندرون، وفي ١٤ تشرين الأول دخلت ثلاث نسافات إلى الخليج، ثم رفعت إحداها علماً أبيض، وأنزلت إلى البحر قارباً نقل ضباط إنجليز وفرنسيين إلى البر حيث قابلوا قائد الموقع التركي ثم عادوا، فغادرت النسافات الخليج.

ثم إن مصطفى كمال، بعد أن أعد خطاً دفاعياً على بعد عشرة أميال شمالي حلب، أرسل برقية إلى السلطان أوعز فيها بأن يتولى عزت باشا رئاسة الوزارة، واقترح تأليف وزارة جديدة من أشخاص أورد أسماءهم، وطلب لنفسه وزارة الحربية، وأن يكون الحاكم المطلق على الجيش التركي كله.

و لم يتلق أي رد من السلطان على برقيته، ولكن جاءته الأخبار بعد ذلك بقليل بأن طلعت وأنور قد سقطا، وأن عزت باشا قد عين رئيساً للوزارة. وأن أعضاء الوزارة الجديدة هم الأشخاص الذين جاء ذكرهم في برقيته. وأرسل إليه عزت باشا برقية خاصة قال فيها: "إذا شاء الله آمل أن نلتقي كرفيقين بعد عقد شروط الهدنة" .

ومن هذا يتبين أن مصطفى كمال بعد أن أخفق في إقناع السلطان وحيد الدين في خطته، وأبعد إلى الجبهة، لم يذهب ليحارب، وإنما ذهب ليبحث عن وسيلة لتنفيذ خطته. وقعوده في نابلس عن الحرب بحجة المرض، ثم انسحابه منها توا إلى دمشق يثير الشكوك والريب. وأما ما فعله من الانسحاب من سورية كلها، وتركها لقمة سائغة للإنجليز، ومخالفة رأي القائد العام في ذلك فلا يبعد أن يكون بناء على اتفاق مع الإنجليز، بدليل الاتصال الذي حصل بينه وبين لورنس عن طريق الزعماء العرب الذين عرضوا عليه مشروع إقناع حكومته بالانسحاب من الحرب وعقد صلح منفرد، وبدليل أنه كان يقول: إنه يريد وضع خط دفاع في حلب للدفاع عن تركيا ليجعل ظهره إليها، و لم يأخذ معه سوى الأتراك من الجيش، وبدليل برقيته إلى وحيد الدين، ويؤكد ذلك ويعينه جواب عزت الخاص له، وقوله في برقيته: "آمل أن نلتقي كرفيقين بعد عقد شروط الهدنة".

استسلام الدولة العثمانية

وفي هذا الوقت كان أنور، وهو المسيطر على الدولة، يحاول لَمَّ شعث القـــوات المبعـــثرة الباقيـــة الـــتي نجـــت مـــن المعارك الكثيرة، وإصدار الأوامر السريعة لهذه الفرق بالقدوم إلى العاصمة لمجابهـــة العـــدو، ولكـــن جميـــع مـــن حولـــه كانوا يرون أن الساعة قد مرت، وأبى حتى الذين عضدوه من قبـــل، الســـير معـــه واتبـــاع سياســـته، فـــأرغم علـــى الاستسلام وطلب الهدنة، فأجابه الحلفاء إلى ذلك، وعقد معاهدة الهدنـــة، و لم تبـــق إلا المفاوضـــات لعقـــد شـــروطها، وهكذا استسلمت الدولة العثمانية واحتلـــها الحلفـــاء.

إلا أن هذا الاستسلام واحتلال الحلفاء للدولة لا يعني أنه استســـلام للحلفـــاء لأن تصبـــح الدولـــة مســـتعمرة لهـــم أو ملكاً من أملاكهم، ولا يعني احتلالهم احتلالاً أبدياً، فهذه حرب بين دولتـــين تغلـــب إحداهمـــا الأخـــرى، فيملـــي الغالب على المغلوب شروط الصلح، أو يتفقان عليها وتبقى الدولة المغلوبة دولة لهـــا كيانهـــا الـــدولي، ولهـــا ســـيادتها الداخلية والخارجية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا الاستسلام ليـــس استســـلاماً مـــن دولـــة تركيـــا، وإنمـــا هو استسلام من خليفة المسلمين، أو على حد تعبـــيرهم في ذلـــك الوقـــت استســـلام مـــن الإمبراطوريـــة العثمانيـــة. فالدولة المغلوبة هي الخلافة، وليست دولة تركيا. ولذلك لا بد أن تكـــون الإجـــراءات الدوليـــة مـــن قبـــل الحلفـــاء بوصفهم غالبين، ومن الدولة العثمانية بوصفها مغلوبة، إجراءات تتعلق بالدولـــة العثمانيـــة، أي بجميـــع مـــن يســـتظل براية الخلافة، أو يحملون الولاء لهـــا.

تمزيق الإنجليز لدولة الخلافة

ولكن الإنجليز، وقد كان هدفهم تمزيق الدولة العثمانية بوصفها دولة إســـلامية، وإلغـــاء الخلافـــة، ســـلكوا الســـبل التي تؤدي إلى ذلك، وساروا في معاملتهم للدولة العثمانية المغلوبة على غير الأســـلوب الـــذي ســـاروا بـــه مـــع ألمانيـــا المغلوبة، مع أن الدولتين كانتا تحاربان معاً، وكانت غلبة الحلفـــاء علـــى الدولـــة العثمانيـــة كغلبتـــهم علـــى ألمانيـــا، فكان الواجب أن تعاملا معاملة متماثلة. ولكن الإنجليز عاملوا ألمانيا معاملة دولـــة مغلوبـــة ضمـــن القـــانون الـــدولي، وما ينص عليه في مثل حالة انتهاء الحرب بين دولتين إحداهما غالبة والأخـــرى مغلوبـــة. أمـــا الدولـــة العثمانيـــة فقـــد عوملت على خلاف ذلك، إذ حال انتهاء الحرب مزقت قطعاً قطعاً، احتل الإنجلـــيز أكثرهـــا، وقســـموا مـــا احتلـــوه قطعاً حسب المخطط الذي كانوا قد وضعوه لها أثناء الحرب، وأخذوا يـــداورون حلفـــاءهم ليظفـــروا هـــم وحدهـــم بحصة الأسد في بلاد الدولة العثمانية المغلوبة، وأخذوا يركزون جـــهودهم علـــى مركـــز الخلافـــة لاتخـــاذ الأســـاليب التي تكفل إلغاءهـــا.

جعل القومية والوطنية أساسا لعملية التمزيق

أما بالنسبة لعملية التمزيق فإن ما كانوا قد ركزوه من قبل من إثارة النعرة القومية، والنزعة الوطنية، قد آن أوانه عندهم لجعله أساسا لعملية التمزيق. وبالفعل اتخذوه أساسا. فجعلوا البلاد الناطقة باللسان التركي قطعة واحدة، وأخذوا بما لهم من سلطان مباشر ونفوذ كاسح يذكون نعرة القومية التركية، ويثيرون فكرة استقلال تركيا، ويعنون انفصالها عن باقي أجزاء الدولة الإسلامية، أو على حد تعبيرهم الإمبراطورية العثمانية، ويضفون على كلمة الاستقلال معنى التحرر من احتلال الحلفاء. ولكن الواقع العملي الذي كانت تدفع الناس إليه هو الاستقلال عن سائر أجزاء الدولة، أي الانفصال. وجعلوا البلاد الناطقة باللسان العربي قطعا متعددة. ومع أن الإنجليز كانوا قد احتلوا أكثرها فإنهم لم يجعلوها قطعة واحدة كما وجدوها حين احتلوها، بل جعلوها قطعا حسب الخرائط التي رسموها لها أثناء الحرب.

وبذلك نفذوا تمزيق الدولة المغلوبة عمليا، وجعلوها دولا متعددة قبل أن يعقدوا معها معاهدة الصلح، بل قبل أن يتفقوا معها على شروط الصلح، بل بمجرد احتلالها قسموها إلى أقطار مختلفة، وباشروا حكمها باعتبارها دولا متعددة احتلت من قبلهم. وهذا يخالف القانون الدولي، ويخالف ما عليه العلاقات الدولية، فإن احتلال الدولة الغالبة في الحرب لأراضي الدولة المغلوبة لا يكفي وحده ليقرر مصير الدولة المحتلة، أو الأراضي المحتلة، بل الذي يقرر ذلك إنما هو معاهدة الصلح أو شروط الصلح، حتى ولو أمليت هذه الشروط إملاء. وأقرب دليل على ذلك أن برلين بالرغم من مضي أكثر من أربعين سنة على احتلالها فإن مصيرها لم يقرره الاحتلال، وإنما تقرره شروط الصلح أو معاهدة الصلح، واتفاق الحلفاء عليها.

ولهذا فإن ما فعلته إنجلترا من مباشرة تقسيم الدولة العثمانية فور احتلال أراضيها، وفور استسلامها مغلوبة في الحرب، باطل وغير مشروع دوليا. إذ حصل بتصرفها منفردة قبل الاتفاق مع حلفائها على ذلك، وقبل عقد معاهدة الصلح أو الاتفاق على شروط الصلح، أو على أسوأ تقدير قبل إملائها إملاء من قبل الحلفاء، على فرض صحة هذا الإملاء.

وفوق هذا فإن هذه البلدان كلها كانت أجزاء في الدولة. فلبنان وسورية والعراق وفلسطين وشرقي الأردن والحجاز واليمن كانت تحت راية الدولة العثمانية، وجزءا منها، وولايات من ولاياتها، وليس لها أي كيان، لا ذاتي ولا دولي. ولم تكن أي واحدة منها تملك بمفردها سيادة، لا داخلية ولا خارجية. ولذلك لا يملك أحد من أهلها المفاوضات الدولية، ولا بوجه من الوجوه. وكل تصرف دولي يصدر من أي شخص من هذه الولايات مع أية دولة من الدول تصرف باطل، ولا يعترف به ولا يكون له أي اعتبار. حتى مصر التي كان الإنجليز يسيطرون عليها، ويضعونها تحت حمايتهم. كانت جزءا من الدولة العثمانية، وأهلها حين كانوا يطالبون بخروج الإنجليز كانوا يطالبون بأن يعودوا – يعني أهل مصر – تحت راية الدولة الإسلامية، أي الدولة العثمانية، ليكونوا تحت راية خليفة المسلمين. فقد كان مصطفى كامل يطالب بجلاء الإنجليز وإرجاع مصر تابعة للخلافة في استانبول.

وعلى هذا فإن المفاوضات بين الحلفاء الغالبين في أي شأن من شؤون هذه البلاد إنما يكون مع الخليفة ليس غير، أي مع مركز الدولة في استانبول. وأما الشريف حسين بن علي فإنه تابع للخلافة، وقد تمرد، وتمرده هذا لا يعطيه الصفة الدولية. فهو لا يزيد على رجل خان دولته وأمته، وبهذه الخيانة لا يكتسب أي حق دولي. وأما الذين اعتبرتهم إنجلترا وفرنسا زعماء للعرب في دمشق وبيروت وبغداد فإنهم مثل الحسين خونة، وليست لهم أية صفة تعطيهم حق المفاوضة مع الحلفاء الغالبين، بل هم أقل شأنا من الحسين، لا من حيث التأثير فحسب، بل من حيث اعتبار الدولة الذين هم من رعاياها. إذ كان الشريف حسين معتبرا شريفا على الحجاز من قبل الدولة المغلوبة، أما هؤلاء فكانوا أفرادا عاديين خانوا أمتهم ودولتهم، واشتغلوا جواسيس لأعدائهم. فلا يحتمل أن يظن أحد بإمكانية إعطائهم صفة المفاوضين.

ولكن إنجلترا بالذات مع معرفتها بذلك أخذت تفاوض سكان البلاد التي احتلتها بشأن مستقبل بلادهم ومصيرها، مع معرفتها أن هذه المفاوضات لا قيمة لها دوليا، ولا يعترف بها، ولا يكون لها أي اعتبار. ولكنها فاوضت بالفعل وأعطتهم حق التكلم باسم بلادهم مع الدولة المحتلة، واتخذت ذلك وسيلة لتركيز نفسها في البلاد التي احتلتها، على حسب المخطط الذي وضعته لها، ووفق الخرائط التي قسمت بحسبها هذه البلاد، وتركت مسألة المفاوضات الدولية الرسمية مع الخليفة تأخذ الدور الثانوي بحيث تكون شكلية تستكملها حين تعقد معاهدة الصلح، وتملي شروطها على الخليفة، إن لم تستطع إلغاءها، أو مع من تضعه مكانه إذا أتيح لها إلغاء الخلافة. وعلى هذا الأساس سارت إنجلترا وبحسب هذا التصرف الباطل جرى تمزيق الدولة الإسلامية من قبل الإنجليز.

هذا من ناحية تقسيم الإنجليز للبلاد المحتلة قطعا قطعا. وأما مداورتهم لحلفائهم وإن كانت لا تهم المسلمين، ولكن هذا المداورة قد اتخذها الإنجليز أسلوبا استعانوا به للقيام بأعمال متعددة مكنتهم من إزالة الخلافة وهدمها، ولذلك لا بد من لفت النظر إليها لتدرك الألاعيب السياسية للإنجليز.

وبهذا دخل الحلفاء الحرب لغايات مختلفة، وهم وإن كانوا يحاربون في صف واحد فإنهم متنابذون متنافسون متباغضون، وكل دولة تكيد للأخرى في الخفاء. وكانت إنجلترا حينئذ الدولة الأولى في الموقف الدولي، وكانت تزاحمها فرنسا وروسيا وألمانيا وإيطاليا. فلما دخلت الحرب ضد ألمانيا وضد الدولة العثمانية كانت تحاول إغراء الدول حتى تشترك معها في الحرب، أو حتى تثبت معها في الحرب إلى نهايتها. ولذلك كانت تقوم بعقد الاتفاقات السرية مع الدول الكبيرة تطمعها فيها بالأسلاب الوفيرة التي سيتقاسمونها بعد النصر. فقد وعدت إيطاليا في الاتفاقية السرية التي أمضيت في لندن في ٢٦ نيسان سنة ١٩١٥ بأن تعطى مكافأة لدخولها الحرب الإقليم التركي (أضاليا)، والأقاليم المتاخمة له الواقعة على البحر الأبيض المتوسط.

وبعد ذلك بسنة أي في سنة ١٩١٦ اتفقت إنكلترا وفرنسا وروسيا في معاهدة (سايكس بيكو) السرية اتفاقا تاما على تجزئة الإمبراطورية العثمانية، وعلى أساس هذه المعاهدة السرية وضعت شروط الصلح مع مصطفى كمال فيما بعد. إلا أن هذه المعاهدة السرية كانت مكتومة عن إيطاليا، وبقيت مكتومة عنها مدة، إلى أن اشتمت رائحتها فغضبت وبدأت تطالب بإنهاء توزيع الأسلاب، وتجزئة الإمبراطورية العثمانية.

وبتاريخ ٢٧ نيسان سنة ١٩١٧ اشتركت إنكلترا وفرنسا وروسيا في عقد معاهدة وضعوا نصوصها. ووعدت إيطاليا في هذه المعاهدة بأن تعطى إقليم أزمير، وكل الجانب الغربي من الأناضول حتى قونية، على أن تعد هذه الأملاك تحت الانتداب الإيطالي. وغير ذلك من النصوص. فلما انتهت الحرب سارعت إنجلترا إلى احتلال استانبول، وجميع البلاد الناطقة باللسان العربي، فسارعت فرنسا لاحتلال ما اتفقوا عليه، فاحتلت لبنان، وحاولت إنجلترا صدها عن احتلال سورية ولكنها احتلتها سنة ١٩٢٠.

وفي نيسان سنة ١٩١٩ احتلت إيطاليا مدينة أضاليا والأملاك التي تجاورها، فسكتت إنجلترا، ولكنها عارضتها في احتلال أزمير، ووقفت هي وفرنسا في وجهها ولم يسمحا لها باحتلالها واحتلال الساحل الغربي من الأناضول، باعتبار أن هذه المعاهدة التي أعطتها ذلك لم توقع من روسيا. فعدت فرنسا وإنجلترا هذه المعاهدة باطلة، ومن أجل مقاومة إيطاليا أوعزت لليونان باحتلال أزمير نيابة عن الحلفاء. وأخذت تقوم بمناورات متعددة مدة أربع سنوات حتى توصلت إلى جميع ما تريده من أخذ حصة الأسد وإلغاء الخلافة وضرب الإسلام من المعترك الدولي الضربة المميتة، فعقدت مؤتمر لوزان الثاني وبه أنهت ما تريد بشكل دولي.

تركيز الإنجليز على عاصمة الخلافة لإلغائها

وأما تركيز جهودهم على مركز الخلافة لاتخاذ الأساليب التي تكفل إلغاءها فإنهم مع مناوراتهم لحلفائهم وبذلك جهودهم في البلاد التي احتلوها كان اهتمامهم كله موجها إلى تركيا بالذات، أو بتعبير أدق إلى مركز الخلافة. ولذلك سارع الإنجليز حال إعلان الهدنة فاستولت بوارجهم على البسفور، واحتلت جيوشهم العاصمة، وكل قلاع الدردنيل، والمواقع الحربية الهامة في أنحاء تركيا. بينما احتلت الجيوش الفرنسية غلطة، واحتلت الجيوش الإيطالية بيرا وخطوط السكك الحديدية، وجعل القائد الإنجليزي هارنجتون القائد العام للحلفاء في تركيا.

وبذلك تكون الجيوش الإنجليزية هي التي احتلت تركيا حقيقة احتلالا كاملا، وهي التي تولت السيطرة عليها. وتكون فرنسا وإيطاليا قد احتلتاها احتلالا رمزيا يثبت وجودهما. وبذلك صار معنى اتصال الدولة المغلوبة بالحلفاء الغالبين في شؤون تركيا الداخلية هو اتصال بالإنجليز. وبذلك تمكن الإنجليز من لعب دورهم في تركيا منفردين، ولم يكن لحفائهم في الأمور الداخلية في تركيا أي دور ولا أي تأثير.

وقد بدأوا بالمناورات السياسية للتحكم في دولة الخلافة، أو على حد تعبيرهم بالإمبراطورية العثمانية منذ أن أعلنت الهدنة، وركزوا لعبتهم السياسية على تركيا بالذات لقلب الحكومة وهدم الخلافة.

ولذلك بدأوا بإيقاع الدولة في الأزمات السياسية منذ اللحظة الأولى لإعلان الهدنة. فقد قبلوا من الدولة العثمانية الهدنة وعقدوا معاهدتها مع طلعت وأنور، ولما طلب منهم إجراء المفاوضات للاتفاق على شروط أعلنوا أنهم لا يفاوضون طلعت وأنور لأنهما المسؤولان الرئيسيان عن دخول الدولة العثمانية الحرب، وطلبوا تأليف وزارة جديدة.

وكانت برقية مصطفى كمال التي أرسلها من حلب وأوعز فيها بأن يتولى المارشال عزت رئاسة الوزارة قد وصلت أثناء هذه الفترة. فألف الوزارة عزت باشا، وأرسل برقيته المعروفة بصفة خاصة إلى مصطفى كمال في حلب، وقال له فيها: "آمل أن نلتقي كرفيقين بعد عقد شروط الهدنة" وهنا يلاحظ أن حصول هذا من الحلفاء، ومن مصطفى كمال، في نفس الوقت، وفي نفس الموضوع، قد يظن أنه كان من قبيل الصدفة، ولكن الأحداث التي جاءت فيما بعد تستبعد أن يكون من قبيل الصدفة.

ومهما يكن من أمر فقد بدأ عزت باشا يجري المفاوضات لعقد شروط الصلح. وكان الاعتقاد السائد أنه إذا عقد صلح انفرادي سريع فمن الممكن أن تنجو البلاد من الورطة التي وقعت فيها دون أن تتحمل خسائر فادحة. وكان هناك أشخاص يحسنون الظن بالإنجليز، ويظنون أنهم سيقفون بجانبهم فيقبلون بالاكتفاء بخروج الدولة العثمانية من الحرب وبقائها دولة مسالمة. ولذلك حاولوا أن يوقفوا زحف الحلفاء، وأن يحولوا دون احتلال الدردنيل، فوسطوا الجنرال الإنجليزي طاونساند الذي كان سجينا في كوت العمارة لدى كالثورب قائد الأسطول الإنجليزي الذي كان قد دخل مرفأ جزيرة مودرس في مدخل الدردنيل ليوقف سيره إلى أن يجروا مفاوضات مع الحلفاء، ولكن رفض طلبهم وأجبروا على الاستسلام بعد أن قطعوا الأمل من الإنجليز.

وجرت المفاوضات على ظهر الباخرة سوبر التي كانت تقل قائد الأسطول الأميرال كالثورب في وقت قصير لم يسمح حتى باستشارة القوات الفرنسية الحليفة. وهكذا انفرد الإنجليز بعقد الهدنة عن الحلفاء مع الدولة العثمانية، وتم الاتفاق في ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩١٨، وبعد ذلك أخبر الإنجليز حلفاءهم الفرنسيين، ولكن بعد أن احتلوا أهم بلاد تركيا فعلا، وتركوا لفرنسا وإيطاليا الاحتلال الشكلي للمشاركة.

وبعد ذلك مباشرة أي قبل مضي شهر على عقد الهدنة طلبوا من الخليفة إقصاء عزت باشا عن الوزارة، وتأليف وزارة جديدة لأنها مسؤولة عن قرار طلعت وأنور، وكان يجب القبض عليهما وتسليمهما للحلفاء لأن هناك مادة من مواد شروط الهدنة تقول بتسليم الذين يعدون مسؤولين قبل غيرهم عن الحرب الكبرى. وهكذا بدأ الإنجليز بإيجاد الأزمات السياسية للخليفة.

محاولة الإنجليز هدم الخلافة
بالأعمال السياسية والقانونية

ويبدو أن الإنجليز كانوا يأملون في إحداث التغيير الجذري في نظام الحكم بهدم الخلافة وإقامة الجمهورية بالطرق الشرعية القانونية، من غير حاجة إلى انقلاب عسكري أو ثورة مسلحة. ولذلك أخذوا يعملون بالأساليب السياسية البحتة. فإن الخليفة، بعد أن اعتزل عزت باشا الوزارة، عهد في تأليف الوزارة إلى توفيق باشا، وهو معروف أنه من رجال الإنجليز. إذ كان موظفا في أيام حكم عبد الحميد، ثم أصبح فيما بعد سفيرا للدولة العثمانية في لندن، حيث استطاع أن يكسب عطف الإنجليز ورضاهم. ولكنه حين ألف هذه الوزارة كان شيخا في الثمانين من عمره، فلم يكن أهلا للقيام بالدور الذي يجب أن يقوم به. فلم يرتاحوا لتأليفه الوزارة.

ولكنهم قبل أن يحاولوا تغييره والإتيان بوزارة أخرى أرادوا حل مجلس النواب المعروف بمجلس المبعوثان، وذلك أن هذا المجلس قد انتخب من جميع أجزاء الدولة العثمانية، أي من دولة الخلافة. فهو إذن ليس مجلس نواب تركيا بحتا انتخب لتركيا وحدها. ثم إن هذا المجلس أكثره من حزب تركيا الفتاة وحزب الاتحاد والترقي، حزب طلعت وأنور وجمال. وهو يرى الاحتفاظ بالخلافة وبجميع أجزاء الدولة العثمانية، أي: الاحتفاظ بالإمبراطورية العثمانية جميعها. فليس من المحتمل أن يوافق على إلغاء الخلافة، ولا على سلخ باقي أجزاء الإمبراطورية عن تركيا. ثم إنهم أرادوا أن يوجدوا في البلاد فراغا سياسيا، وحل البرلمان يساعدهم على إيجاد هذا الفراغ السياسي، ولذلك صمموا على حله. وأرادوا في أول الأمر أن يأتي حله بشكل دستوري، دون حاجة إلى حل تحكمي من السلطان بطلب منهم. وهنا حاول مصطفى كمال أن يقوم بالحل الدستوري فلم ينجح، فحله السلطان حلا تحكميا بشكل فجائي، وهو لا يكون إلا بناء على طلب قنع به، أو لم يستطع عدم إجابته.

وتفصيل ذلك أنه كان لا بد لتوفيق باشا بعد أن ألف الوزارة من الحصول على الثقة البرلمانية طبقا للإجراءات الدستورية، وكانت جلسة الثقة على وشك الانعقاد، فسارع مصطفى كمال وكان قد عاد إلى استانبول من حلب وأضنة إلى العمل لإقناع النواب بحجب الثقة عن الوزارة، فقد كان له بعض الأصدقاء من الاتحاديين الذين يؤلفون أغلبية المجلس ومن بينهم فتحي بك الذي كان ذا نفوذ وسلطان، ولذلك سارع إلى حضور جلسة الثقة. فجمع له فتحي بك عددا من النواب وأخذ يتشاور معهم في غرفة مجاورة. وعرض مصطفى كمال اقتراحه عليهم وهو التصويت بعدم الثقة بالوزارة، ولكنهم اعترضوا بأن التصويت بعدم الثقة يؤدي حتما إلى حل المجلس، وهنا لم يستطع إخفاء غايته التي يسعى إليها، فرد فورا: وهذا خير وأبقى، فإننا نكسب الوقت عن هذا الطريق، ونعد أمورنا لتكوين الوزارة التي نريدها.

دق جرس الجلسة ودخل النواب قاعة البرلمان، ثم جاء وقت التصويت، وأعلن الرئيس النتيجة، فكانت الأغلبية الساحقة في جانب الثقة بوزارة توفيق.

فلما علم مصطفى كمال بذلك ترك أبنية البرلمان و لم يكد يصل إلى داره حتى اتصل تلفونيا بالقصر، والتمس مقابلة السلطان في أقرب وقت ممكن. وكان السلطان وحيد الدين يعرف أفكار مصطفى كمال، ويعرف طمعه في استلام الحكم، ولكنه كان يلمس منه قوة ويظن أن له أنصارا أقوياء في الجيش، وأنه يؤثر على الجيش. وكان هم وحيد الدين الاحتفاظ بعرشه، ويرى في مصطفى كمال خطرا عليه. ولهذا حين جاء طلبه وافق وحيد الدين فورا. إلا أنه حدد وقت الاجتماع في أقرب يوم جمعة. وأراد وحيد الدين اختيار هذا اليوم لأنه يوم الاجتماع بالسلاملك، يعني يوم استقبال الخليفة الناس للسلام عليه، فكان قصده أن يعلن مصطفى كمال صلاته بالسلطان، وأن يؤكد أمام الحاضرين الولاء للخليفة، وأن يؤدي صلاة الجمعة معه. ثم بعد ذلك يتخذ الخليفة التدابير لسماع حديثه – الذي يعرفه – على انفراد.

وبعد انتهاء الصلاة طلب السلطان وحيد الدين من مصطفى كمال أن يذهب معه إلى الصالون، وتعمد السلطان إطالة المقابلة، فاستغرق الحديث ساعة كاملة. وقد سأل السلطان مصطفى كمال قائلا: إني مقتنع تمام الاقتناع أن القواد وضباط الجيش يثقون بك أعظم الثقة، فهل تضمن لي أن لا يتخذ الجيش إجراءات ضدي؟. فأجاب مصطفى كمال قائلا: لا أعلم يا صاحب الجلالة عن المستقبل شيئا، ولكن الذي أراه في الوقت الحاضر أن القواد لا يجدون أي مبرر لتمردهم على عرشكم، بل إني أستطيع أن أؤكد لجلالتكم تأكيدا قاطعا أنه لا يوجد ما يبرر تخوفكم. فقال السلطان: إني لا أتكلم عن الوقت الحاضر ولكني أود أن أعلم ماذا ينتظر أن يحدث في المستقبل. و لم يعلم ماذا أجابه مصطفى كمال، ولكن يبدو أنه حدثه حديثا أدخل الاطمئنان إلى قلبه، بدليل أن السلطان قال له بعد ذلك: "إنك قائد حكيم ولا بد أنك تستطيع التأثير على رفاقك، لتدفعهم إلى الهدوء، وتحضهم على التروي" .

وقد لفتت هذه المقابلة الخاصة التي لم يحضرها أحد اهتمام الناس الذين كانوا في القصر، وحاولوا استطلاع خفاياها. غير أن الخليفة أصدر في نفس اليوم الذي جرت فيه هذه المقابلة، مع أنه يوم جمعة والمقابلة حصلت بعد الصلاة، أصدر إدارة سلطانية بحل البرلمان دون أن تعين هذه الإرادة السلطانية موعد إجراء الانتخابات الجديدة. وكان هذا مفاجأة للناس جميعا، فوق كونه تدبيرا تحكميا ليس له ما يبرره. و لم تذكر أية مبررات أو أسباب دستورية لحله. فظن الناس أن مصطفى كمال نصحه بالحل وأثر عليه فحل البرلمان، ولا سيما أن طلب المقابلة جاء بعد محاولة مصطفى كمال إقناع النواب بعدم الثقة لأنه يؤدي حتما إلى حل البرلمان، ولكن الوقائع التي حصلت في الحل لا تدل مطلقا على أن الحل كان بتأثير من مصطفى كمال، وذلك لأنه حصل في يوم المقابلة، وهذا بعيد أن يكون من جراء ما حصل فيها من حديث، لأن الحل يحتاج إلى ترتيبات مسبقة، ولا سيما واليوم يوم عطلة. ومصطفى كمال يقابل السلطان أول مرة بعد توقيع الهدنة وانتهاء الحرب، فمهما كان تأثيره عليه لا يمكن أن تكون تلبية طلبه بهذه السرعة الخاطفة.

ولذلك فإن الوقائع تدل على أن موضوع حل البرلمان كان مهيأ من قبل المقابلة، وأن صدوره بهذا الشكل التحكمي لا شك أنه بناء على أمر خارج عن إرادة السلطان، ويستنتج أنه بناء على أمر الإنجليز. إذ هم الذين كانوا مسيطرين على الخليفة وعلى البلاد سيطرة مباشرة بالاحتلال.

وعلى أي حال فإن حل البرلمان أحدث الضجة الكبرى وأحدث البلبلة في البلاد، وراجت الإشاعات أن الاتحاديين قد سلحوا أنصارهم لكي يتمكنوا من إعلان الثورة في آسيا الصغرى، إذ كانت الضربة ضربة مميتة للاتحاديين. وأثناء هذه الضجة اختفى توفيق باشا وحل مكانه الداماد فريد باشا، وكان يطلق عليه الجنتلمان الإنجليزي، وهو زوج ابنة السلطان.

وأما مصطفى كمال فقد استأجر دارا في شيلي إحدى ضواحي بيرا، وصار يعيش في تلك الدار كفرد عادي، واعتزل السياسة ولزم جانب الصمت. وكان يشاهد في بعض الأندية يختلط بالأوساط الراقية، ولكنه كان شديد التحفظ. ولم يكن حديثه يدل على شيء، ولم يكن أحد يعرف هل هو مع السلطان أو ضده.

إلا أن السلطان كان يدرك مرامي مصطفى كمال، لأنه يعرف أفكاره وأغراضه. ولذلك كان يقاومه مقاومة شديدة، ويهاجمه ويقول لمن حوله عنه: إنه يريد تنفير الأتراك من أسرته، وإيجاد العداء بينه وبين الشعب لخلعه، ولكن اعتزال مصطفى كمال للأعمال السياسية لم يجعل له أي سبيل عليه. ولذلك كان الكثيرون يلومون السلطان على عداء مصطفى كمال.

وبعد تأليف الداماد فريد الوزارة، وإظهار الإنجليز الرضا عنها والقبول بها، وازدياد مخاوف السلطان على عرشه، صار يعتقد بأنه لا يستطيع الاحتفاظ بعرشه إلا بمعونة إنكلترا، ويرى أن الداماد فريد باشا أكبر أنصاره ومؤيديه. وقد عمل السلطان والداماد كل الوسائل لإرضاء الإنجليز. وتألفت جمعية سموها (أصدقاء الإنجليز) وكانت الحكومة تؤيد هذه الجمعية بكل أنواع التأييد. والإنجليز من جانبهم يغدقون عليها الذهب المغري، ولكن عامة الناس، وأكثر شباب البلاد وضباط الجيش، كانوا يبغضون الإنجليز، وينقمون على المحتلين.

وهكذا ارتمى السلطان ورئيس وزرائه ارتماء تاما في أحضان الإنجليز، واعتمدوا عليهم اعتمادا كليا. وكان الإنجليز قد عينوا مندوبا ساميا في استانبول ليتولى الأمور السياسية في البلاد، إلى جانب الجنرال هارنجتون الإنجليزي القائد العام لجيوش الحلفاء. فصاروا يملون أراءهم على السلطان ويتحكمون به كما يشاؤون. ففقد سلطانه السياسي الفعلي، وصار كالسجين، وأضحى السلطان الفعلي للحلفاء، أو على الأصح للإنجليز وحدهم ممثلين بالمندوب السامي البريطاني وبالجنرال هارنجتون.

عمل الإنجليز على إيجاد الفراغ السياسي

ثم إن الإنجليز أرادوا أن يوجدوا في البلاد فراغا سياسيا ليقوموا هم بملئه كما يشاؤون. ومن أجل الوصول إلى ذلك تركوا أمر سياسة البلاد ظاهريا لأهلها ودفعوا عملاءهم للقيام بالأعمال السياسية، ووقفوا وراء الستار يوجدون في البلاد القلق وعدم الاستقرار السياسي، ليظهر العجز عن القيام بسياسة البلاد حتى يحصل الفراغ السياسي. وذلك أن الفراغ يعني عدم القدرة على العمل وعدم القدرة على الثبات، أي أن هناك قوة، ولكن هذه القوة لا تظهر بالمظهر اللائق بها وبالقدرة المناسبة لها.

والفراغ إما أن يكون فراغا سياسيا، أو فراغا عسكريا، أو فراغا استراتيجيا.

أما الفراغ السياسي فهو أن تكون الدولة غير مستقرة، وغير متناسقة، وفيها قلق وعدم استقرار سياسي، فتصبح الحاجة ماسة لسد هذا الفراغ بإعطاء الدولة القوة والمقدرة على العمل وعلى الثبات. والإنجليز قد جعلوا الدولة العثمانية بعد احتلالهم لها محصورة في الإقليم التركي، وتركوها قائمة بسياسة البلاد ورعاية شؤونها.

وبهذا وجدت في البلاد قوة سياسية. ولكنهم أخذوا يقومون بالأعمال التي تجعل هذه القوة لا تظهر بالمظهر اللائق بالدولة ولا بالقدرة المناسبة لها، وتجعلها غير قادرة على القيام بأعباء الحكم وغير قادرة على الثبات، ومن أجل ذلك قاموا بلعبتهم لحل البرلمان، لإيجاد القلق وعدم الاستقرار.

ثم دفعوا الناس للقيام بالأعمال السياسية التي توجد عدم التناسق، وتوجد البلبلة. وبالفعل أوجد حل البرلمان ضجة وقلقا، وصار الناس يلمسون عجز الدولة عن القيام بأعباء الحكم، فحاولت جماعة من رجالات البلاد إنقاذ الموقف.

ففي ٢٩ تشرين الثاني(نوفمبر) سنة ١٩١٨ دعا الدكتور أسعد وهو طبيب يمني ومن المشتغلين بالأمور السياسة، دعا إلى عقد مؤتمر وطني في العاصمة ضم ثمانية أحزاب وعددا كبيرا من الكتل الصغيرة، للبحث في حالة البلاد. فعقد عدة جلسات، ثم انفض دون أن يثمر شيئا.

وتألفت جماعة من ثلاثين شخصا من الوزراء السابقين، وأصحاب المقامات العالية، ككتلة باسم الوحدة الوطنية، والتفوا حول رئيس مجلس النواب السابق، أحمد رضا الذي أسس جمعية تركيا الفتاة، ولكنها لم تحظ بأي نصيب من النجاح.

ونشط الاتحاديون نشاطا ملحوظا، ولكن ذلك لم يجد شيئا أيضا، وهكذا صار الناس يشعرون بوجود دولة، ويشعرون بعدم قدرتها على قيامها بأعباء الحكم والسياسة، وصار المشتغلون بالسياسة جماعات متعددة، وأفراد متعددين، ولكنه لا يوجد أي تناسق بينهم أو انسجام، ووجدت محاولات متعددة للقيام بالعمل السياسي المنتج ولكنها كلها كانت تخفق وتقف.

وصار الفراغ السياسي في البلد واضحا يشعر به كل إنسان. فلا مجلس يمثل الأمة يرجع إليه السلطان للاستشارة وإعطاء الرأي، فيحصل التناسق ويقوم السلطان بأمور البلاد وينهض بالأعباء السياسية. ولا وزارة تتصل بالأمة، وتقوم بأعمال متناسقة مع أعمال السياسيين ومع الناس، وتنهض بأعباء السياسة وأمور البلاد. ولا خليفة يشارك الناس الرأي، وينسق الجهود، ويوجد الأعمال السياسية. فالبرلمان قد حل، والوزارة مشلولة، والخليفة شبه سجين. ولذلك برز الفراغ السياسي، أي برز في الدولة عدم القدرة على العمل وعدم القدرة على الثبات. مع إحساس الناس بوجود الدولة ووجود الحكام.

كما برز عدم التناسق والقلق وعدم الاستقرار السياسي. و لم يستطع رجالات البلاد على كثرتهم أن يملأوا الفراغ السياسي، لعدم التناسق بينهم بسبب اختلاف آرائهم واختلاف مصالحهم. ولأن المناقشات والخطب وحدها لا تحدث وجودا سياسيا ولا تملأ الفراغ السياسي إلا إذا أثمرت شيئا. وإثمارها إما بحمل الدولة على النهوض بالأعباء الملقاة عليها وجعلها قادرة على العمل، قادرة على الثبات، وإما بالوصول إلى الحكم والاضطلاع بالمسؤولية كاملة، أو إظهار القدرة على العمل والثبات. أما الاقتصار على الخطب والمذكرات السياسية دون أن تنتج شيئا، وترك الدولة في هذه الحال من العجز، وترك البلاد في هذا الوضع من القلق وعدم الاستقرار، فإن هذه الخطب والمذكرات السياسية تكون جهدا ضائعا وحركة لولبية كدوران حمار الرحى ولا يلبث أن يظهر إخفاقه.

ولذلك لم تثمر محاولات رجالات البلاد ولا حركات الأحزاب، واستمر الحال في هذا الفراغ السياسي الفظيع مدة ستة أشهر، ودام ذلك من تشريع الثاني ١٩١٨ حتى نهاية نيسان ١٩١٩.

وأثناء ذلك كان الإنجليز يثيرون في البلاد فكرة الاستقلال، وأنه حق من حقوق الشعب، ويجب أن تكون تركيا للأتراك كما أن أمريكا للأمريكيين، ويجب خلق دولة حديثة على أسس ودعائم عصرية. تركيا الحديثة القائمة على إرادة الشعب، ولأجل الشعب، تركيا التي تتمتع بالسلطان المطلق، والسيادة التامة، تركيا الحديثة التي لا تترك مجالاً لمهازل السلطان.

كانت هذه الأفكار تبث بين الناس خاصة في استانبول، وبين الشباب وضباط الجيش. ولكي يدرك المرء قدرة الإنجليز على بث هذه الأفكار وإيجاد أنصار لها، ينبغي أن يستعرض ما قام به الإنجليز حين كانت الدولة العثمانية قائمة، من بث النعرة القومية، والنزعة الانفصالية، باسم الاستقلال، وأثروا بها على البلقان حتى أوجدوا فيه القلاقل والاضطرابات، مما أدى إلى سلخ كثير من أجزائه عن الدولة العثمانية، وما قاموا به كذلك من بث النعرة القومية، والنزعة الاستقلالية أي الانفصالية في العرب والترك، حتى جعلوا رعايا الدولة فريقين. و لم يكن لهم من وسائل سوى شعاراتهم وعملائهم، فكيف وهم الآن يحتلون البلاد، ويستولون على جميع أمورهم. والسلطان ورئيس وزرائه دمى بين أيديهم، يحركونها كما يشاؤون. بهذا نجحوا في إيصال هذه الفكرة إلى كثير من الناس.

ثم تحرك مصطفى كمال للعمل ولكن بشكل سري جداً من غير أن يشعر به أحد، وكان الكثيرون في ذلك الحين يعدونه صديقاً للسلطان وكان لا يبدو عليه مطلقاً أنه يدس على الحكومة، أو نه غير راض عنها. وبذلك أخفى حركاته وسار على مهل يؤلف جماعة على أساس مقاومة الاحتلال وإنقاذ البلاد. ولكنه كان أصرح مع المقربين إليه. وذكر أنه مرة أخذ بشرح خطته لجماعة من أقرب المقربين إليه في استانبول فيقول لهم: "إن الحكومة ليست حرة في الوصول إلى أي قرار، وإن السلطان لا يَفرق كثيراً عن السجين في أيدي الظافرين، وإن مركز الحكومة القومية ينبغي أن ينتقل إلى داخل البلاد إلى الأناضول. ففي الأناضول يمكن أن يغرى أهل البلاد بالاندماج في الحركة القومية والاشتراك فيها، وإن الحركة القومية قد ينجم عنها نجاة عرش السلطان المهدد، وخلاصه من أيدي المحتلين. وينبغي أن تبذل كل المساعي لتجنب الاصطدام بالشعوب الأوروبية، فإن الحركة التي ننوي القيام بها سلمية... وإن أول شيء ينبغي أن نفعله هو أن نخلص السلطان... وإني لا أجد كلمة طيبة أقولها عن حكومة الداماد فريد باشا. ولهذا أرى أن قلب هذه الحكومة يعد ولا شك من الأعمال الوطنية" .

وقد ضم إلى نشاطه السري هذا سعيه إلى تولي قيادة الجيش ولكنه لم يوفق ويئس من ذلك فيما بعد، إذ قد قيل له بصراحة إنه لا أمل له على الإطلاق في قيادة الجيش، ولا في تعيينه في وظائف الدولة، فسكت و لم يظهر أي امتعاض. وظل يتظاهر بحفاظه على ولائه للخليفة وللوزارة، و لم يقم بأي عمل سوى جمع الأنصار، وبث فكرة الاستقلال، وأنه يكتسب ولا يوهب. وما شاكل ذلك من الأفكار التي كان يبثها الغرب ولا سيما الإنجليز.

الإنجليز يغيرون
الأسلوب السياسي والقانوني

وقد بقي مصطفى كمال لا يقوم بأي عمل سوى بث الأفكار وجمع الأنصار حتى شهر أيار سنة ١٩١٩ حيث جاء دوره، وحيث بدأ الحلفاء يعملون بأسلوب آخر للوصول إلى غايتهم: فصل تركيا عن باقي أجزاء الدولة العثمانية، وهدم الخلافة، وإقامة جمهورية تركية، بعد أن أخفقت مساعيهم في الأزمات السياسية، وفي إيصال رجالهم إلى الحكم عن طريق الشرعية، وبشكل قانوني. وكانت الأعمال التي يقومون بها أعمالاً سياسية، وأعمالاً دولية، وأعمالاً ثورية. وحملهم على ذلك تحرك إيطاليا لاحتلال أزمير، وإصرار فرنسا على أخذ (كيليكيا) غنيمة لها، فرأت إنكلترا أنه ما لم تقم بأعمال من تركيا نفسها ضد الحلفاء لا يمكن أن تنفذ خططها في تركيا، وتبعد منافستيها فرنسا وإيطاليا عن مراكزها الاستراتيجية. فإن إيطاليا بعد أن احتلت مدينة أضاليا والأملاك التي تجاورها في نيسان سنة ١٩١٩، واحتلت (فيوم) وهي جزء من يوغسلافيا، حاولت الاستيلاء على أزمير باسم الحلفاء، فعارضتها إنجلترا وفرنسا معاً، وصممتا على الوقوف في وجهها، وعدم السماح لها باحتلال أزمير أو الساحل الغربي من الأناضول، حتى بدأتا تعارضان احتلالها لأضاليا بحجة أن ذلك يجعلها سيدة على الجانب الشرقي من البحر المتوسط. وعُدَّت المعاهدة المعقودة بينهم وبين إيطاليا وروسيا والتي تنص على احتلال إيطاليا لأزمير والساحل الغربي باطلة، لأن روسيا انسحبت من الحرب و لم توقعها. ووضعوا خطتهم لجعل اليونان تحتل أزمير.

وساروا بتنفيذ هذه الخطة من جهة، ومن جهة أخرى، وفي نفس الوقت، ادعت إنجلترا أن في الأناضول داخل آسيا الصغرى اضطرابات، وأن أعمال قطاع الطرق والسلب والنهب قد اتسع نطاقها وازداد هولها، وأن فرق الجنود المطلقة تمرح في البلاد طولا وعرضا، وأنه لا بد من حفظ النظام، واستتباب الأمن، ووجود يد قوية تضرب العابثين بالأمن. فطلبت إنجلترا من الحكومة في استانبول أن ترسل شخصا قويا يركن إليه إلى الأقاليم الشرقية ليعيد الأمن إلى نصابه، ويعيد هيبة الحكومة.

وأوعزت بشكل غير رسمي أن يكون هذا الشخص مصطفى كمال. فاستشيرت وزارة الحربية في هذا الموضوع، فأجاب مستشار الحربية الأول جواد باشا بالموافقة، وكان لا يعرف شيئا عن خطط مصطفى كمال، ولكن وزير الحربية يرتاب في نيات مصطفى، إذ كان يعرف خططه. ومع هذا فقد قبل فورا وبلغ الخبر إلى مصطفى كمال. فأجاب بأن إجراء التحقيق السريع والأحوال المضطربة في الأقاليم الشرقية، واتخاذ التدابير الضرورية يتطلب حتما أن تعطى له سلطة واسعة، وان تكون كلمته نافذة. فأجابته الوزارة إلى كل ما طلب.

وكان حتى ذلك الحين لا يزال ساكتا هادئا ولا يعرف عنه أي عداء للسلطان ولا للوزارة، إذ كان يجمع الأنصار في منتهى الكتمان. وبلغ من حرصه على أخذ صلاحيات واسعة أنه حين جاءته التعليمات لم يقبلها كما هي، بل نقحها ووضعها على الوجه الذي يحقق الهدف الذي يرمي إليه، ثم عرضها بصيغتها التي وضعها هو بعد التنقيح على رئيس الوزراء الداماد فريد باشا فوقعها من غير تدقيق، ثم قدمها لوزير الحربية فتردد بعض التردد، ثم ذيلها بختمه. وأرسلت نسخ منها إلى المندوب السامي البريطاني، وإلى القائد العام لجيوش الحلفاء هارنتجتون، وإلى ضباط الحلفاء.

ومما ينبغي لفت النظر إليه أن إنجلترا وحدها التي كانت مهتمة كثيراً بمسالة القضـــاء علـى القلاقـل، أمـا فرنسـا فكانت لا تنتظر قيام قلاقل خطيرة في هذه المملكة المقهورة، ولذلك لم تعرهـا أيـة عنايـة.

وعلى أي حال فبعد أن أخذ مصطفى كمال التعليمات، وحصـل علـى الصلاحيـات الـتي يريدهـا، سـافر إلى الأناضول وترك استانبول في الخامس عشر من أيار على الباخرة الصغـيرة أنوبلـي علـى أمـل الوصـول إلى سمسـون عن طريق البحر الأسـود.

تدابير الإنجليز لاحتلال اليونان أزمير

وفي هذه الأثناء، أي في الأسبوع الثاني من أيار سنة ١٩١٩ بُلِّغَـت الحكومـة العثمانيـة أن الحلفـاء بنـاء علـى المادة السابعة من شروط الهدنة سيحتلون أزمير، وأنه طبقاً لهذه المادة لهـم الحـق أن يفعلـوا ذلـك حينمـا تتعـرض مصالحهم للخطر. فأعطى رئيس الوزارة الداماد فريد باشا التعليمات لـوالي أزمـير، وأمـره بضـرورة بقـاء الجيـوش في ثكناها، وأجبره على منع أي مظاهرة يقوم بها سكان تلـك المدينـة بـالقوة.

وفي الرابع عشر من أيار سنة ١٩١٩ ظهر في مياه أزمير الأسـطول الإنجلـيزي. وكـان القومنـدان هـو الأمـيرال كالثورب. فَبَلَّغَ الوالي بأن جيوش الحلفاء ستترل إلى البر فليكن علـى اسـتعداد. ثم أرسـل يطلـب مقابلـة الـوالي، فلما جاءه قال له: بلغني الآن أن اليونان هم الذين سيترلون إلى أزمـير ويحتلونهـا، فصعـق الـوالي وتطلـع إلى وجـه قائد الأسطول وهو لا يكاد يصدق ما يسمعه، و لم يستطع حبـس دموعـه، فـأخذت تنـهمر بشـدة وهـو يقـول بصوت تخنقه العبرات وفيه معنى الذل والانكسار: اليونان!! اليونان هـم الذيـن جـاؤوا لاحتـلال أزمـير؟ فأجابـه القائد: هذه هي الأوامر التي جاءتني مـن بـاريس. فقـال الـوالي: إني لسـت مسـؤولاً، وإني لا أسـتطيع الآن أن أتكهن بما سيجري، فقال له القائد الإنجليزي: مستحيل أن يحتل أزمير غير اليونان، أفـهمت؟ فمـا كـان مـن الـوالي إلا أن قال له: لا أريد أكثر من ثلاثمائة جندي من جنودكم لأدخـل بهـم الاطمئنـان إلى قلـوب المسـلمين، ولأبـين لهم بأن الاحتلال من الحلفاء وليس من اليونانيين، وأن هـذا الاحتـلال مؤقـت وليـس بالنـهائي، فأجابـه القـائد: مستحيل، وأقفل الحديـث.

وفي صبيحة اليوم الخامس عشر من أيار سـنة ١٩١٩ أي في اليـوم نفسـه الـذي تـرك فيـه مصطفـى كمـال استانبول موفداً من قبل الإنجليز والحكومـة العثمانيـة لإخمـاد الاضطرابـات في الأقـاليم الشـرقية، في هـذا اليـوم بالذات كانت الجنود اليونانية قد بدأت تترل إلى البر، إلى رصيف اسـكلة أزمـير. وكـان في اسـتقبالهم كـل أفـراد الجالية اليونانية، وكان هياج اليونانيين لا يوصف، فأخذوا يـهتفون هتافـات متعـددة، وطـافت الجيـوش اليونانيـة شوارع أزمير. أما الجيوش التركية فإنها قد أسرعت واختبـأت في معسـكراتها نـزولاً عنـد الأوامـر المشـددة الـتي صدرت إليها من رئيس الوزراء. ولكن الجاليـة اليونانيـة والجيـش اليونـاني كـانوا يقومـون بمظـاهرات الفـرح ويطوفون في الشوارع بشكل فيه كل التحدي والاستفزاز. ومع ذلك الـتزم أهـالي أزمـير السـكينة والـتزم الجيـش العثماني في أزمير الهـدوء.

إلا أنه ما إن وصلت الجيوش اليونانية أمام أبنية الحكومة حتى خرجت طلقة نارية واحدة لا يعلم أحد من أين جاءت، ولكن الشيء المؤكد أنها أطلقت قصداً لإثارة الجيش اليوناني؛ ولذلك ما إن سمع اليونانيون الطلقة حتى وقفوا فجأة، ثم أخذوا يمطرون الجنود العثمانيين وأهالي أزمير وابلاً من الرصاص، ويردون الناس قتلى وجرحى. فأخذ البعض يدافع عن نفسه، وساد الهياج، وعمت الفوضى. وانتهز الجنود اليونانيون هذه الفرصة السانحة فشفوا غليلهم، وأفرغوا حقدهم، وأشفوا نفوسهم العطشى إلى سفك دماء المسلمين، وأخذوا يستفزون الضباط بالبصاق على وجوههم، وأجبروا كل تركي أن يدوس طربوشه بقدمه. ومن يخالف يمزق جسمه بالسيوف فوراً بوحشية هائلة، ثم أخذوا يترعون الحجاب عن وجوه النساء المسلمات، ومن لا تسفر كان مصيرها القتل فوراً، وأخذوا ينهبون بيوت المسلمين، واستعملوا كل أنواع الإهانة، وجميع أساليب الاستفزاز. ولا شك أن ذلك ليس طبيعياً، وأنه عمل مقصود ومدبر لإتمام خطة مبيتة.

وخلال هذه الأعمال الوحشية والاستفزازات الفظيعة في التاسع عشر من أيار سنة ١٩١٩ رست الباخرة أنيبولي في ميناء أزمير بين الأسطول الإنجليزي والبواخر اليونانية، ونزل منها مصطفى كمال ودخل المدينة. وذلك أن مصطفى كمال كان قد ترك استانبول في ١٥ أيار على ظهر الباخرة أنيبولي على أمل الوصول إلى سمسون عن طريق البحر الأسود، ولكنه بدل أن يذهب إلى سمسون ذهب إلى أزمير.

ويبدو أن الوزارة علمت بذلك، ولهذا فإنه في ليلة ١٦ أيار سنة ١٩١٩ أي في منتصف الليلة نفسها التي غادر فيها استانبول طلب رئيس الوزارة الداماد فريد باشا أن يقابل ممثلاً للمندوب السامي البريطاني في الحال، وأوضح له أن السلطان قد عدل عن رأيه في إرسال مصطفى إلى الأقاليم الشرقية، فقد جاءته الأنباء بأن مصطفى كمال يعتزم إثارة القلاقل في الأقاليم الداخلية، ومن هنا ينبغي وقفه أثناء رحلته بأي ثمن. فأظهروا له أنه ستصدر الأوامر باعتراض سبيله وإعادته، ولكنهم لم يفعلوا شيئاً، فواصل مصطفى كمال رحلته على ظهر الباخرة إلى أزمير حتى وصلها في ١٩ أيار في إبان شدة التحدي والاستفزاز من اليونانيين.

وما إن وصل المدينة حتى جمع الولاة وأخبرهم بأنه سيقوم بتدابير ضد اليونان، وأن هذه التدابير قد وافقت عليها السلطة. ثم أخذ يشهر باليونانيين، وصار يجمع القادة من حربيين ومدنيين ويخطب فيهم ليعدوا الناس للمظاهرات القومية. وحذر من التعرض للنصارى، وطلب أن تكون المظاهرات سلمية، ومما قال لهم:

"في يوم الاثنين تكونون قد انتهيتم من تنظيم مظاهرة قومية، بعد عقد اجتماع عظيم يضم أكبر عدد من الأهلين، بعد أن تلقى الخطب النارية التي ينبغي أن يكون الغرض الأساسي منها استفزاز الشعور القومي، وإظهار حيوية الشعب التركي. نريد من مظاهراتنا السلمية أن تحرك حاسة العدالة في الحلفاء، وأن تجعلهم يشعرون بالحيف الذي وقع علينا، وإني على تمام اليقين أن مظاهراتنا القومية السلمية ستدفع نبلاء الإنجليز، وأشراف الغربيين، إلى وضع حد للتدخل المعيب في أدق شؤوننا القومية. ينبغي أن تقوم المظاهرات في كل أنحاء الولاية، وأن ترسل البرقيات المؤثرة للدول العظمى، وللباب العالي، وأحذركم تحذيراً تاماً من السماح لأحد من الغوغاء بالتعرض للنصارى أدنى تعرض. فمظاهراتنا يجب أن تكون قومية سلمية" .

أخذ يمطر السلطات ببرقيات شديدة من الأهالي، منها برقية نصها: "البـــلاد في خطـــر" ، وبرقيـــة أخـــرى نصــــها: "الحكومة المركزية لم تعد قادرة علـــى القيـــام بوظائفـــها الأساســـية" ومنـــها برقيـــة نصـــها: "لا يمكـــن الاحتفـــاظ باستقلال بلادنا إلا بإرادة الأمة وجهود الأمة" ، ومـــن أشـــد البرقيـــات برقيـــة أرســـلت إلى اســـتانبول مـــن مينـــاء سينوب الحربية المهمة، أظهر فيها الشعب هياجاً شديداً، ومما جاء فيها: "إن الأمـــــة التركيـــة لا يمكـــن أن تقـــدر لهـــا الحياة وفيها حكومة تحركها أوروبا كما تشاء، وتتحكم فيـــها كمـــا تريـــد" .

بدء مصطفى كمال أول خطوة في ثورته ضد الخلافة

وكان من نتيجة إرسال هذه البرقية أن عزل والي سينوب مـــن مركـــزه، وكـــان مـــن جـــراء ذلـــك أن تبودلـــت البرقيات بين رئيس الوزراء باسم السلطان وبين مصطفى كمال، وأصـــــر الســـلطان علـــى عـــودة مصطفـــى كمـــال على جناح السرعة، ولكن مصطفى رفض وأرسل برقية قال فيها مـــا نصـــه: "ســـأبقى في الأنـــاضول إلى أن يتحقـــق استقلال البلاد" . فكان هذا الرفض الصريح هو الخطـــوة الأولى نحـــو الثـــورة، ومضـــى يجمـــع النـــاس، وينتقـــل في الأناضول إلى أن أشعل الثـــورة.

على هذا الوجه بدأ مصطفى كمال في ثورته التي انتهت بإزالة الخلافة وفصـــل تركيـــا عـــن بـــاقي أجـــزاء الدولـــة العثمانية، أو على حد تعبيرهم: تحطيم الإمبراطورية العثمانية. ومن هـــذه الوقـــائع وحدهـــا يـــبرز بشـــكل لا يحتمـــل اللبس، أن الإنجليز هم الذين هيأوا كل شيء للقيام بهذه الثورة، وهم الذيـــن أرســـلوا مصطفـــى كمـــال ليقـــوم بهـــا. فهم الذين ادعوا أن هناك قلاقل في الأقاليم الشرقية، وهم الذين طلبـــوا إرســـال مصطفـــى كمـــال بـــالذات لإخمـــاد هذه القلاقل، وهم الذين هيأوا اليونـــانيين لاحتـــلال أزمـــير برعايـــة أســـطولهم وتحـــت حمايتـــه، والقيـــام بتلـــك الاستفزازات المثيرة، وهم الذين أحضروا مصطفـــى كمـــال لأزمـــير رغـــم طلـــب الســـلطات العثمانيـــة إرجاعـــه، وأفسحوا له الطريق ليقوم فوراً باستثمار هذه الاستفزازات، للبدء بجمع الناس حولـــه. فـــهذه الوقـــائع تنطـــق بذلـــك بأفصح لغة وأوضح بيان، وتضع أصبع كل من يعرفها على هـــذه الحقيقـــة القطعيـــة.

دعم إنجلترا ثورة مصطفى كمال

غير أنه بالرغم من ذلك كله لو ترك الإنجليز مصطفى كمال بعد ذلك يتم ما بدأ به من الثورة لما استطاع أن يخطو خطوة واحدة نحو الغاية التي وصل إليها. فإنه إذا كان يمكن أن يوجد في تركيا من يسكت على فصل البلاد الإسلامية الناطقة باللسان العربي عن الدولة العثمانية والاكتفاء بالبلاد التركية، إلا أنه لم يكن هناك مسلم واحد في البلاد التركية يرضى بإلغاء الخلافة، أو يوافق عليه ما عدا مصطفى كمال وبضعة أنفار لا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليدين. بل كان الإجماع منعقدا على التمسك بالخلافة. وكان حبها والولاء لها متغلغلا في أعماق الأعماق، وكانت كلمة (بادشاه تجوك ياشا) حين ينطق بها تهز أوتار قلب كل تركي، وتثير فيه أقوى المشاعر. ولذلك لا يحتمل أن يقدم أي ممثلين للأمة أيا كانوا على أن يقرروا إلغاء الخلافة.

ولكن الأساليب التي اتبعها الإنجليز ودأبهم على إسناد مصطفى، وعلى العمل، هو الذي أعطى ثورة مصطفى هذه الثمرات. فإن إنجلترا في الوقت الذي قامت فيه بهذه الثورة كانت تعد عملا دوليا لاستثمارها. فإنها أخذت تقوم بالدعاية الواسعة لها، وتضخم أخبارها، وتحاول إثارة المخاوف في نفوس الحلفاء ضد تركيا.

وأخذت التقارير من الأجانب والضباط تنهال على استانبول، وكلها طافحة بوصف حالة القلق العظيم الذي يسود الأناضول وانفجار الشعور القومي، وأخذت في نفس الوقت البرقيات ووكالات الأنباء تحمل أخبار الثورة مجسمة، وفي هذه الأثناء دعي لعقد مؤتمر صلح في باريس بين الحلفاء، وحشرت إنجلترا أخبار الاضطرابات التي قام بها مصطفى كمال في أبحاث المؤتمر، وصارت توغر الصدور، وتحض على وضع شروط قاسية.

ولكن فرنسا كانت تدرك أن هذه الأعمال مصطنعة من إنجلترا فلم تهتم لأخبار اضطرابات مصطفى كمال، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك فحاولت استمالة حكومة الداماد فريد باشا، فأظهرت له عدم غضبها من هذه الثورة. ولما علمت رغبته في الذهاب بنفسه إلى باريس للتودد إلى الحلفاء وكسب عطفهم أسرعت فوضعت دارعة حربية تحت تصرف البعثة العثمانية وعلى رأسها رئيس الوزراء لإسماع صوت الدولة العثمانية في مؤتمر الصلح المعقود في باريس، قبل أن يتولوا البت في مصير الدولة العثمانية.

ولكن إنجلترا عارضت في ذلك وتخوفت من حماس فرنسا للحكومة العثمانية، فحاولت منعه أولا فتظاهر بأنه يرغب السفر مع البعثة، ولكن مرضه يحول دون ما يتمناه. ثم سافر على دارعة حربية إنجليزية.

وقرر مؤتمر باريس شروطا قاسية جدا، وكانت إنجلترا هي التي تبنت هذه القرارات، وصارت تظهر الحماس لها، حتى إن لويد جورج خطب في الثامن من تشرين الثاني سنة ١٩١٩ خطابا في جليدهول قال فيه: "إن شروط الصلح قد وافقت عليها الدول المتحالفة أتم الموافقة، وعلى الأخص في قضية الإمبراطورية العثمانية. وإن أوروبا كلها مجمعة إجماعا تاما على أن الحكم العثماني الضار الكريه ينبغي أن ينتهي في الأراضي التي يسكنها اليونان والأرمن والعرب. وإن الموانئ الواقعة على البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ينبغي أن تفتح في وجوه الأمم كلها". ولكن فرنسا لم تكن راضية عن المعاهدة، وكذلك إيطاليا. بيد أن حماس إنجلترا لهذه الشروط لم يكن بقصد تنفيذها، بل بقصد اتخاذها وسيلة لتهديد الدولة العثمانية، ولتثير الأتراك ضد السلطان فيقفوا إلى جانب مصطفى كمال. ولذلك كانت فيما بعد أول من دعا لعقد مؤتمر في لندن فانعقد في شباط (فبراير) سنة ١٩٢١ لإلغاء هذه المعاهدة.

الجولة الأولى في ثورة مصطفى كمال

ومهما يكن من أمر فقد سارت الثورة في مد وجزر. كان الإنجليز يضطرون فيها لإنقاذ مصطفى كمال من السقوط حين يشرف عليه، ففي أول الأمر صادفت نجاحاً، فقد انضم القواد الشبان إلى مصطفى كمال، وأعلنوا استعدادهم لاتباعه، كما انضم إليه قادة من كبار القواد ولكن اشترطوا عليه عدم المساس بالخلافة، وبعد أن انضم إليه القواد وأصبحت لديه قوة أراد أن يؤلف حكومة في الحال. فاستدعى رفعت باشا من سيواس، وكان رفعت من عشاق الأفكار الغربية، وممن يهيم بحب الأوروبيين هياماً عظيماً، ودعا علي فؤاد قائد الجيش المعسكر في أنقرة، وكان علي فؤاد هذا من العسكريين المثقفين ثقافة عسكرية جيدة، كما كان في السياسة من أمهر الساسة. وحضر مع علي فؤاد رفعت باشا وكان قد استقال من وزارة البحرية.

وعقد اجتماع سري بين القادة تولى فيه عارف مهمة تسجيل أحاديث المجتمعين. فأدلى مصطفى كمال بوجهه نظره، وبسط آراءه، فوافقه الجميع على أن المقاومة هي الأمل الوحيد، فرسموا خطة لتنفيذها تتلخص في أن يضاعفوا وينظموا العصابات غير النظامية التي تواجه أزمير، كي تعرقل وتعوق تقدم القوات اليونانية، ووراء هذه المناوشات يعيدون تكوين جيش وطني واحد، نظامي وقوي، على أنقاض الجيوش المتفرقة.

وكان لا بد من وضع خطة لتولي قيادة المقاومة. فاستقر الرأي على أن يتولى علي فؤاد قيادة جميع القوات في الغرب، وكاظم قره بكير قيادة قوات الشرق، ومصطفى كمال قيادة قوات الوسط.

ثم استطرد مصطفى كمال قائلا: إن الحكومة المركزية والسلطان واقعان تحت سيطرة الأعداء، فينبغي أن نقيم حكومة وقتية هنا في الأناضول. وما كاد يتم هذا الكلام حتى نفروا جميعا وأظهروا سخطهم وامتعاضهم، فأبدى رؤوف معارضته في اتخاذ أي خطوة من شأنها إغضاب الخليفة، أو حكومته المركزية، وعارضوه جميعا وقالوا له: إنهم سيكونون معه ما دام يخدم الوطن، ويضحي في سبيل الوطن، ولكنهم يشترطون عليه شرطا واحدا على الرغم من ثقتهم به، وهو ألا يقوم بأي عمل من الأعمال فيه مساس بحقوق السلطان، أو فيه تجريح لعواطفه، وأكدوا له أنه ينبغي أن تكون الخلافة فوق كل شيء، وأن لا تمس السلطنة بضير.

فاضطر تجاه هذا الإجماع والإصرار إلى النزول عند رأي الناس، وأعلن أن الخلافة سوف لا تمس بسوء، وأعطاهم التأكيدات التي يريدونها. وبدأ بعد ذلك العمل الثوري.

ولكن، لما كانت الثورة بالنسبة لأكثر المنضمين إلى مصطفى كمال، هي ثورة ضد الحلفاء المحتلين وليست ضد السلطان إلا شكلا. ولما كانت الثورة بالنسبة لمصطفى كمال وحفنة من مشايعيه هي ثورة ضد السلطان حقيقة، لما كان ذلك كذلك اضطر مصطفى كمال لإخفاء نواياه وأعطى التأكيدات بأن لا يمس الخليفة بضرر. لذلك كان لا بد من أن تحصل اشتباكات مع الحلفاء. فحصل حادثان طريفان:

مسرحية احتلال سمسون

أحدهما: أن الإنجليز أعلنوا أنهم مصممون على تحصين سمسون بحامية أقوى لصد الثائرين عن الدنو من البحر، وامتلاك سيواس، فأمر مصطفى كمال رفعت أن يدافع عن سمسون مهما كلفه الأمر، وطلب إليه الوقوف في وجه الإنجليز ومنعهم من إنزال جيوشهم، وانصاع رفعت للأمير، وقصد الميناء ومعه مائة رجل من المسلمين. وكان قد وصل الميناء كولونيل إنجليزي ومعه قوة صغيرة. ولكن رفعت ومن معه دخلوا المدينة ورأوا هذه القوة و لم يحصل أي اصطدام بينهم. وبعد ذلك عاد الكولونيل الإنجليزي ومن معه إلى السفينة الإنجليزية التي كانت مرابطة في الميناء وأقلعوا. وبذلك أعلن للملأ أن القوة الإنجليزية خافت، وأيقن قائدها بأن الأمل ضعيف بنجاح المقاومة فانسحب، وأعلنوا أنه قد نجت سمسون من احتلال الإنجليز، وأن سيواس بقيت بأيدي أبناء البلاد.

اتخاذ ثورة مصطفى كمال صفة الحرب المسلحة

أما الحادث الثاني: فكان مع اليونانيين، وكان الإنجليز يُعدّون اليونانيين ليقعوا في اشتباكات مع الأتراك، فتؤدي هذه الاشتباكات بدورها إلى إثارة حماس أهل البلاد. وكان الإنجليز يضنون بالدم الإنجليزي أن يراق لمثل هذا الغرض ما دام أن هنالك دماً آخر يمكن أن يسفك لتحقيقه، ولهذا كان اليونانيون كبش الضحية في هذه المعارك. وتفصيل الحادث: أن اليونانيين لم يقنعوا بالبقاء في أزمير، وتجاوز حاكم أزمير التعليمات التي لديه بالاقتصار على أزمير، فتقدموا للاستيلاء على ما جاورها، وسار القائد اليوناني في مقدمة جنوده، إلى إقليم أَيْدين، وما إن تحرك الجيش حتى أخذ ينهال الرصاص على الجنود اليونانيين بشكل متتابع، فروعت الفرق اليونانية، واستولى عليها الفزع الشديد، وضاع رشدها. فأخذت تطلق الرصاص على الأهالي الآمنين، فقابل الأتراك الرصاص بالرصاص، وكانت نتيجة هذا القتال غير المنظم أن هزم اليونانيون، فطردهم الأتراك، وأشعلوا النار في الحي اليوناني. فعاد الجيش اليوناني بعد تضاعف عدده، وبعد أن زادت استعداداته الحربية، فاحتل المدنية وأحرق الحي التركي. ثم أخذوا يقومون بتقتيل السكان بوحشية لإنقاص عدد الأتراك، حتى يكونوا أغلبية في أزمير. وكان من جراء ذلك أن حمل الأتراك الذين يستطيعون القتال أسلحتهم، وقصدوا التلال، وأخذوا يحاربون الغزاة. وقامت حروب العصابات بصورة متقطعة. وبذلك ثارت روح البغضاء للإنجليز ولليونانيين، وأقبل الضباط ينضوون تحت لواء مصطفى كمال، وصار يرسلهم إلى القرى ليشعلوا فيها نار الحماسة. وكانت هذه الأنباء تطير إلى العاصمة وتضخم، وأخذ الإنجليز يتظاهرون بالاحتجاج لدى السلطان. و لم تنفع برقيات السلطان لمصطفى كمال واستدعائه، إذ أظهر علناً عصيانه، فأمر بعزله. وأخطر جميع السلطات العسكرية والمدنية بوجوب عصيان أوامره. وأذيع خبر هذا العزل في كل أنحاء البلاد، وشطب السلطان اسمه من قائمة ضباط الجيش، وهدد كل من يتصل به أن يشطب اسمه فوراً. فأصدر مصطفى كمال تعليماته إلى قواد الجيش بأنه في حالة الاستغناء عنهم ينبغي أن لا ينقطعوا عن العمل، على أن يبلغوا السلطان بأن الضابط الجديد الذي تعين لم يحز ثقة الجيش، أو ثقة الشعب، فبقي عاطلاً عن العمل. وظل عدة أسابيع يشجع الأهالي على العصيان، ويبذل كل ما في وسعه لإحباط تدابير الحكومة ومقاومة كل تصرفاتها.

مؤتمر أرضروم

وفي الثالث والعشرين من شهر تموز سنة ١٩١٩ اجتمع عدة رجال في بناء صغير، أشبه بمدرسة من مدارس الأرياف، في أحد أحياء (أرضروم) القاصية. وهؤلاء المجتمعون هم نواب الأقاليم الشرقية، وكانوا خليطاً غريباً، فكان بينهم من شغل وظيفة النيابة سابقاً، وكان بينهم الشيوخ، وكبار الموظفين، وزعماء القبائل الكردية، والضباط، وافتتح المؤتمر باسم الأمة. وأول قضية وضعت على بساط البحث قضية رئاسة المؤتمر. فقد وقف أحد الأعضاء وسأل: هل لحضرات الأعضاء أن يدلوا بآرائهم فيما إذا كان يصح لمصطفى كمال أن يترأس هذا المجلس وهو لم ينتخب في زمن من الأزمان نائباً عن أي إقليم من الأقاليم الشرقية؟ فقوطع النائب بمنتهى الشدة، وانتخب مصطفى كمال رئيساً للمؤتمر بالأغلبية الساحقة، واستمر المؤتمر منعقداً أربعة عشر يوماً. وكانت تجري فيه المداولات في جو مضطرب بعيد عن الهدوء. وقد اتخذ قرارات ثم انفض بعد ذلك. فقرر مما قرره ما يلي:

"الأمة وحدة غير قابلة للتجزئة أو الانقسام، وأن الولايات الشرقية كلها مصممة على مقاومة كل احتلال، والوقوف في وجه التدخل الأجنبي. فإذا رفضت حكومة استانبول الوقوف مع الشعب وحمايته من الغزو الأجنبي فلا مناص من المطالبة بحكومة أخرى مؤقتة تأخذ على عاتقها إدارة شؤون البلاد، بعد أن تحرجت الحالة إلى هذا الحد" .

وقرر الاعتراف اعترافاً صريحاً بأنهم ما زالوا على ولائهم للخليفة السلطان وحيد الدين، وما زالت بيعته في أعناقهم. وقرر تعيين هيئة أعطيت سلطة واسعة سميت (اللجنة النيابية التنفيذية) وكانت مهمتها تنفيذ قرارات المؤتمر، وانتخب مصطفى كمال رئيساً لهذه الهيئة. وأذيعت قرارات المؤتمر فوراً على الأمة، وأرسلت نسخ منه إلى الدول الأوروبية. ثم تقرر عقد مؤتمر سيواس.

غير أن حكومة استانبول حين علمت بمؤتمر أرضروم، أصدرت بياناً وزعته على الصحف، وتناقلته جرائد العالم. وقد جاء فيه: "لقد وقعت في الأناضول بعض الاضطرابات، وعقدت اجتماعات من شأنها الإخلال بالنظام، والاعتداء الصريح على الدستور، وقيل عن هذه الجلسات إنها برلمانية دستورية، وهي في الواقع غير برلمانية. لهذا ينبغي على السلطات الحربية والمدنية قمع هذه الحركة قمعاً تاماً، والقضاء على العصاة بمنتهى الشدة والعنف" .

ووصلت هذه المنشورات الحكومية إلى السلطات في أرضروم، فكتبت هي بدورها إلى حكومة الآستانة: "إن عقد البرلمان هو من الأمور التي أصبحت ضرورية، ولو كان البرلمان منعقداً لما كانت ثمة حاجة لجلسات من هذا النوع" .

وفكرت الحكومة في موقفها الدقيق، ورأت أنها قد حلت المجلس مخالفة بذلك نص الدستور دون أن تعد العدة لإجراء انتخابات جديدة. ولكنها بدأت تحاول اتخاذ التدابير العاجلة الحاسمة للقضاء على الثورة. ورأت تأليف جيش لا يضم إليه إلا الذين أظهروا ولاء حقيقياً. وتم إرسال هذا الجيش للأناضول.

الإنجليز يمنعون السلطان من إرسال جيش للقضاء على ثورة مصطفى كمال

ولما علم بذلك الإنجليز منعوا السلطان من ذلك باسم الحلفاء، وقالوا: إن مـــن نصـــوص شـــروط الهدنـــة تســـريح الجيش لا تكوينه من جديد، وحاول السلطان إطلاق يده ليقضي على الثـــورة ولكـــن الحلفـــاء منعـــوه منعـــاً تامـــاً. وعندما يقال الحلفاء في هذا الشأن فإنه يعني الإنجليز، لأنهم هم الذين كـــانوا يســـتولون علـــى البـــلاد، والـــذي كـــان يتصرف باسم الحلفاء هو المندوب السامي البريطاني ودائرته إلى جانب هارنجتون القـــائد العـــام لجيـــوش الحلفـــاء.

وحينما رأى السلطان أن الحلفاء لم يسمحوا له بتاتاً بإرسال جيـــش لإخمـــاد القلاقـــل طلـــب إليـــهم أن يرســـلوا هم من يرون لإخمادها، وألح في ذلك إلحاحاً شديداً، فأجابوه قـــائلين: نحـــن علـــى الحيـــاد، وليـــس مـــن صلاحياتنـــا التدخل في شؤون تركيا الداخلية. وإنه وحده المسؤول عن حفظ النظام إذا أراد أن يقيـــم علـــى رأس هـــذه البـــلاد.

وشعر الداماد فريد باشا بخيبة أمل من الإنجليز، فلجأ السلطان إلى وسائله الخاصـــة، فدبـــر مؤامـــرة للقبـــض علـــى مصطفى كمال وهو في طريقه إلى سيواس من أرضروم، ولكنها فشلت. إذ علـــم مصطفـــى كمـــال بخبرهـــا فاحتـــاط للأمر، وتمكن من تبديل الوقت الذي كان ينوي السفر فيه، وتجمعت الجنود فلم تجـــده في المكـــان الـــذي عـــين لهـــم، إذ كان قد وصل إلى سيواس قبل ذلـــك.

مؤتمر سيواس

عندئذ طلب السلطان من غالب بك، وكان من أكبر أنصار الســـلطان، غـــزو مدينـــة ســـيواس علـــى رأس بعـــض القبائل الكردية، والقبض على كل أعضاء المؤتمر، ولكنه لم يستطع ذلك. فقد وصل أعضـــاء المؤتمـــر مـــن كـــل أنحـــاء الأناضول إلى سيواس، وانعقد المؤتمر في الرابع مـــن آب ١٩١٩ تحـــت رئاســـة مصطفـــى كمـــال. غـــير أن رئاســـته للمؤتمر كانت محل اعترض، فقد جاء قبيل عقد المؤتمر بزمـــن قصـــير رؤوف بـــك إلى مصطفـــى كمـــال وهـــو مـــن أصدق أصدقائه وقال له: لقد بحثنا رئاسة المؤتمر، وأجمعنا بعد البحث علـــى أنـــه ينبغـــي أن لا تقبـــل هـــذه الرئاســـة مهما كان الأمـــر.

وعند انعقاد المؤتمر برئاسة مصطفى كمال وقف مـــن يعـــترض علـــى تصرفاتـــه الأوتوقراطيـــة إذ نصـــب نفســـه رئيسا للمؤتمر دون انتخاب. فوقف مصطفى كمال يدافع عن نفسه ومما قال: "لســـنا اليـــوم في مجـــالس تســـمح لنـــا بالتناحر والتنابذ، وإلا هوى نجم الإمبراطورية، واندثر أثرها لا محالة" ، فـــأثر هـــذا الكـــلام العـــاطفي، وقـــام أنصـــاره يهتفون له، وسكت الجميع عن ترؤســـه. ثم أخـــذت الأصـــوات، وأعلـــن أن أغلبيـــة الأصـــوات بجـــانب مصطفـــى كمـــال.

وما إن اختير رئيسا حتى وقف يخطب، وبـــدأ خطابـــه بإظـــهار الـــولاء بشـــكل صريـــح للســـلطان، ثم بـــدأت جلسات المؤتمر. وقد استمرت عدة أيام في جـــو صـــاخب، ومناقشـــات حـــادة، وكـــثر الهمـــس، وبـــدأت تظـــهر الاعتراضات: وقام من النواب من يقول: بأن لا حق للجنة التنفيذيـــة في المؤتمـــر أن تدعـــي بأنهـــا الحكومـــة، ومـــاذا عساهم يفعلون إذا تدخل الأوروبيون في شؤون الأناضول واحتلوه كله؟ ومن أيـــن يجـــدون المـــال ليدفعـــوا نفقـــات

الجيش ورواتب الموظفين؟ وقام من النواب من يقول: إن الولايات المتحدة لا مطامع استعمارية لها، وإنها الدولة الوحيدة التي تستطيع أن تخلص تركيا من المأزق الحرج الذي وقعت فيه، وإن السبيل الوحيد الذي يمكن أن تلجأ إليه تركيا إذا كانت حقيقة لا تريد الاضمحلال والفناء أن ترتمي في أحضان أمريكا. ووقف رؤوف بك وبكر سامي بك وكاظم قره بكير ورفعت وعلي فؤاد وثلاثة من الباشوات يؤيدون هذا الرأي، ويدافعون دفاعا حارا عنه. وقام من النواب من يقول: "الانتداب الأمريكي لا يقضي على استقلال، إننا بهذا نتجنب حماية إنجلترا، حماية إنجلترا التي ستجعل تركيا مستعمرة ذليلة، وتحط من شأنها إلى درجة العبودية" .

وهكذا سار المؤتمر في جو يقضي على كل مساعي مصطفى كمال، ثم بعد هذه المناقشات اتخذ المؤتمر قرارات لم تخرج عن قرارات أرضروم. بيد أن المؤتمر قد انفض وأعضاؤه ناقمون على مصطفى كمال، وتقدم إليه كاظم قره بكير باشا وهو قائد الجيش الوحيد الذي لا يزال على حاله و لم يسلم مهماته للحلفاء و لم يستسلم لهم بعد، تقدم هذا القائد إليه وقال له: "إن القيام بالمخابرات باسمكم قد أثار الانتقاد يا باشا، وإنك تستطيع يا سعادة الباشا أن تتصور النتائج التي يمكن أن تترتب على عمل كهذا، والسير في هذه الطريق الوعرة، أرجوك من الآن فصاعدا أن تجعل اللجنة هي التي تتكلم باسمها" .

ولذلك خرج من المؤتمر متزعجا جدا ، ولكنه أثناء انعقاد المؤتمر قد أثار المؤتمرين للدفاع عن أنفسهم، فأعلمهم أن غالب بك الموالي للحكومة قد جاء على رأس بعض القبائل الكردية للقبض على أعضاء المؤتمر. فطلبوا الاتصال بالقصر مباشرة فلم يسمح لهم، فثارت ثائرتهم، وأرسلوا الإنذار النهائي لرئيس الوزراء الداماد فريد باشا بأنه إذا كان لا يسمح لهم بالاتصال مباشرة بالقصر بعد مضي ساعة واحدة، فسيقطعون كل صلة بالحكومة المركزية، ويكونون أحرارا يفعلون ما يريدون. وفي صبيحة اليوم الثاني عشر من آب سنة ١٩١٩ كانت الساعة المعينة قد انتهت فنفذوا تهديدهم، وقطعت كل علاقة بين القصر والنواب.

فاغتنمها مصطفى كمال فرصة وضاعف نشاطه، واستطاع فصل استانبول عن باقي البلاد. ولما لم يستطع في المؤتمر أن يفعل شيئا، و لم يجرؤ حتى على ذكر تأليف حكومة في الأناضول، لذلك اكتفى بإقناع الذين معه بطلب تغيير الحكومة في استانبول. فسكتوا و لم ينقل عنهم تأييد ولا معارضة، ورأى مصطفى كمال أنه لا يمكن التحكم في الجيش إلا إذا كان الضباط في مقدمة أنصاره، ولا يمكنه إخضاع الثائرين عليه إلا إذا كان مؤيدا من الجيش، والجيش مع الخليفة وليس معه، وقد أفهموه في داخل المؤتمر وخارجه بشكل صريح لا يحتمل اللبس، أنه لا يمكن التخلي عن الخليفة ولا بوجه من الوجوه. لذلك قرر التفاهم مع الخليفة لا مع الداماد فريد باشا.

تفاهم مصطفى كمال مع الخليفة استعدادا لجولة أخرى

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أخبار مؤتمر سيواس وصلت إلى استانبول على غير واقعها، ووصلت بأنها انتصار لمصطفى كمال. وتأيد هذا بمقاطعة المؤتمر لحكومة استانبول، وهذه المقاطعة وإن كان سببها ما قام به رئيس الوزراء حين منع الاتصال المباشر بين المؤتمر وبين القصر، وحين أرسل غالب بك على رأس القبائل الكردية ليلقي القبض عليهم، غير أن المقاطعة بحد ذاتها، والنجاح في عقد مؤتمر، قد أضفى عليه صورة غير التي كان عليها.

وفوق هذا فقد أوعز الحلفاء، يعني الإنجليز، للمسؤولين في استانبول أن يتفاهموا مع مصطفى كمال، وفي هذا الجو تقدم أحد أصدقاء مصطفى كمال الحميمين من أيام سلانيك، ويدعى عبد الكريم، من الخليفة وعرض عليه أن يكون وسيطا بينه وبين مصطفى كمال، وأن مصطفى كمال يدين بالولاء للخلافة، ويدين بالولاء للخليفة، وله شخصيا. وأنه مستعد لأن يقنعه بالتفاهم. وفي هذا الجو الذهبي قبل السلطان وحيد الدين أن يعرض مصطفى كمال مطالبه لإنهاء الثورة إنهاء تاما، فاتصل عبد الكريم تلفونيا بسيواس، وتحدث مع مصطفى كمال، فوافق على إنهاء الثورة، وطلب تغيير وزارة الداماد فريد، وانتخاب برلمان جديد مكان البرلمان الذي حله السلطان. فوافق السلطان وحيد الدين على ذلك.

وبعد ثلاثة أيام من هذه المخابرات الهاتفية التي تمت في ليلة واحدة فقط، أي في الثاني من تشرين الأول سنة ١٩١٩، استقال فريد باشا من الوزارة، وهو يتحدث علنا للناس ويصارحهم أنه يشعر بخيبة أمل، لأن الإنجليز الذين كانوا يؤيدونه قد نفضوا أيديهم منه، وألف الوزارة بعده علي رضا باشا وزير الحرب السابق، واعتبر ذلك فوزا لمصطفى كمال.

وعلى أثر ذلك أعلن مصطفى كمال في منشور للأمة بأن اللجنة التنفيذية للوطنيين تعترف بالحكومة الجديدة التي يرأسها علي رضا، وأنها تؤيده بكل أنواع التأييد، وشكر جلالة السلطان لأنه تنازل وأصدر إرادته الكريمة بعزل وزارة الداماد فريد باشا.

غير أن السلطان أظهر سخطه على إصدار المنشور، وأبدى استهجانه أن يتحدث مصطفى كمال باسم الأمة، وكادت تتجدد الثورة. ولكن مصطفى كمال منع المتحمسين من إظهار أي شيء، وقررت لجنة سيواس أن تتحاشى خروجها ثانية على الحكومة، وتنفس كثير من القواد الصعداء لأن الكثرة الساحقة منهم كانت لا تريد تجدد الثورة، والجميع يحملون الولاء للخليفة.

غير أن مصطفى كمال أخذ يماطل في حل اللجنة، لأن غرضه تأسيس جمهورية والقضاء على السلطنة والخلافة، وقد أخفق في هذه الجولة فلا بد أن يبقي اللجنة سلاحا لإجراء محاولة أخرى. ولذلك أخذ يبتكر كل أنواع الأعذار والعلل لتأجيل موعد حل اللجنة، و لم يعتذر عن عدم حلها، بل كان موافقا على حلها وإنما يماطل في تأجيل الموعد. فأدت هذه المماطلة إلى سخط الذين معه، وأظهر الكثيرون له بشكل صريح أن بقاء هذه اللجنة أمر لا لزوم له، بعد أن أعلنت الأمة رضاها عن الحكومة، بل إن بعض الذين يؤيدون مصطفى كمال ومن أصدقائه كالمارشال عزت باشا قد رفعوا أصوات الاحتجاج والتحذير يطلبون بشدة وضع حد للنزاع الداخلي، والشقاق المعيب. ويرون أن بقاء اللجنة يعني بقاء الشقاق. ولكن مصطفى كمال كان يجيب هؤلاء بأن على الوزارة الجديدة أن تقيم الدليل على أنها تستحق الثقة التي أولتها إياها الأمة، ولا يمكن ذلك إلا بعد مدة تتمكن فيها هذه الوزارة من تقديم أعمالها، وتبرهن على إخلاصها عمليا. وكان يقول: إنه لم يعد يهتم في الوقت الحاضر إلا بالاستعداد لحركة الانتخابات البرلمانية، لتكون الأغلبية الساحقة من النواب الوطنيين.

هذه هي الجولة الأولى في ثورة مصطفى كمال، وهذه هي وقائعها، وهي تدل على أن الإنجليز هم الذين كانوا يقومون بدفعها وحمايتها. فمسرحية محاولة الإنجليز احتلال مدينة سمسون ثم خروجهم منها بارز فيها أنها مسرحية لجمع الناس حول مصطفى كمال، وإلا فهل يعجز الإنجليز عن احتلال سمسون في ذلك الوقت، وهم الذين كانوا جاثمين على صدر الدولة العثمانية، يحتلون أمنع مراكزها، ويستولون على جميع أجزائها. ثم من الذي أخبر مصطفى كمال أن الإنجليز مصممون على احتلال سمسون حتى يبعث رفعت ليمنعهم من احتلالها؟ ثم هل كانت المئة رجل الذين قادهم رفعت كافية لمنع الإنجليز من احتلال مدينة كسمسون إذا كان الإنجليز مصممين فعلا على احتلالها؟ ثم هل صحيح أن سمسون قد نجت من احتلال الإنجليز بفضل هذه القوة حتى تقام الدعاية الواسعة بأن مصطفى كمال حمى سمسون من احتلال الإنجليز بفضل القوة التي أرسلها إليها. أليس هذا مسرحية مقصودة لجعل الناس يرون أن مصطفى كمال ضد الإنجليز، وضد الحلفاء، ويريد إخراجهم من البلاد؟. ثم الاشتباك مع اليونانيين لماذا حصل؟ إن التعليمات التي يحملها القائد اليوناني من حكومته هي أن يقتصر على أزمير فلماذا تجاوز هذه التعليمات وحاول احتلال ما جاور أزمير؟ وهل قام بذلك من نفسه أم من تعليمات من القائد العام لجيوش الحلفاء؟ ولماذا حصل هذا؟ أليس من أجل إيجاد عصابات في الجبال، وإعطاء الثورة صفة الحرب المسلحة للمحتلين بمحاربة اليونانيين، وجعل الناس ينضمون تحت لواء مصطفى كمال لمحاربة المحتلين من الحلفاء؟ أليس هذا دفعا للثورة وإشعالا لها؟ وإذا كانت إنجلترا قد استطاعت أن تختفي عن الأعين حين كانت تقوم بدفع الثورة وإشعالها لأنها سارت في ذلك بأساليب ملتوية، أليس موقفها في منع الخليفة من إعداد جيش للقضاء على القلاقل حماية صريحة للثورة؟ لقد كان من الممكن القضاء على الثورة في صيف سنة ١٩١٩، وبدأ السلطان يعمل ليهيئ جيشا فمنعه الحلفاء، أي منعه الإنجليز بحجة مخالفة هذا لشرط الهدنة التي تنص على تسريح الجيوش. فلماذا هذا المنع من إعداد قوة للقضاء على القلاقل، مع أنه لم يكن بين شروط الهدنة أية مادة تنص على تجريد الجيوش من السلاح أو تسريحها أو تسليم ذخائرها الحربية، ولكنها نصت فقط على أن الجيش التركي ينبغي أن يحل بأسرع ما يمكن مع استثناء الفرق الضرورية لحماية الحدود، والاحتفاظ بالأمن في داخل البلاد. فمن أين جاء قولهم: إن تأليف قوة للقضاء على الثورة يخالف شروط الهدنة؟.

ثم إن الحلفاء أنفسهم أي الإنجليز هم الذين اصطنعوا في أوائل أيار سنة ١٩١٩ أن هناك قلاقل في المناطق الشرقية، وطلبوا من السلطان إرسال قائد لإخمادها، واقترحوا مصطفى كمال. أيقترحون إرسال قوة لإخماد القلاقل اصطنعوها هم ولا وجود لها ويمنعون الخليفة من إعداد قوة للقضاء على ثورة معلنة تتناقل أخبارها الصحف والبرقيات والعالمية؟ ثم حين خيرهم الخليفة بين أن يتولوا هم إخماد الثورة بوصفهم محتلين، أو يسمحوا له بإعداد قوة لإخمادها، قالوا له: نحن على الحياد. وأين هو الحياد في منع الخليفة من إعداد قوة لضرب ثورة داخلية ظاهرها أنها على الحلفاء، واشتبكت مع إحدى دولهم، مع اليونان؟ أهذا موقف طبيعي أم ظاهر فيه أنه تأييد للثورة وحماية لها.

لا شك أن منع الحلفاء، أي الإنجليز، السلطان من إعداد قوة لضرب الثورة، ونص شروط الهدنة تقضي بوجود فرق ضرورية من الجيش للاحتفاظ بالأمن، واضح فيه كل الوضوح أنه حماية للثورة، وشل ليد الخليفة لمنعه من القضاء عليها. ومع ذلك فإنه لم يكن في مقدور الثورة أن تنجح في غايتها بإنشاء حكومة ضد السلطان، واضطرت لمفاوضته والدخول تحت طاعته، ولكن عملية إثارة الناس ضد الحلفاء، وإظهار أنهم منعوا الإنجليز من احتلال سمسون، واشتباكهم مع اليونان، قد نجحوا فيه في إيجاد فكرة مقاومة الاحتلال، وإعطاء مصطفى كمال زعامتها.

نجاح مصطفى كمال في جمع الناس حوله على فكرة تحرير البلاد:

ولذلك اعتبر مصطفى كمال هو الناجح لأنه استطاع أن يجمع الناس حوله على فكرة يعتقدها الجميع وهي إخراج الحلفاء من البلاد، وتحريرها من كابوس احتلالهم. واستطاع أن يبث فيهم إمكانية مقاومة الاحتلال، والقيام بأعمال ضده. ولذلك صار محل أمل الجماهير، وموضع تقدير ضباط الجيش. وإن كان يداخلهم جميعا شك في نياته تجاه الخليفة، وهي نيات يعتبرونها ضد مقدساتهم، لأن مركز الخليفة كان من المقدسات. ولذلك كان أمل الناس، أن يتفق مصطفى كمال مع الخليفة ليبقى مركز الخليفة المقدس مصونا، وليحققوا طرد الأعداء المحتلين، لا سيما وقد لمسوا من منع الإنجليز من احتلال سمسون، ومن محاربة اليونانيين، أنه من الممكن مقاومة المحتلين، فتعلقوا بهذا الأمل ورأوا مصطفى كمال بطله، و لم يروا في الخليفة هذه الإمكانية.

ولذلك اتجهت الأنظار كلها نحو مصطفى كمال، لأن جمهرة الناس لا يدركون الأعمال السياسة ومراميها، لأنها أعمال معقدة، يصعب إدراكها على الرجل العادي، وكذلك على العسكريين من ضباط الجيش إذا لم يزاولوا الأعمال السياسة. ولهذا لم يدركوا هذه الألاعيب الإنجليزية. وهم أيضا يجهلون العلاقات الدولة، فلا يقدرون حرص الإنجليز على حرمان حلفائهم في الحرب من الغنائم ولو أدى ذلك إلى إعطائها أو إبقائها في يد الدولة المغلوبة حتى يكون التوازن الدولي مرجحا لكفتهم، وليظلوا الدولة الأولى، ولا يعرفون أن أخذ إيطاليا أو فرنسا أية بقعة في تركيا على شاطئ البحر تهديد للإنجليز في نفوذهم في الشرق، وفي قواهم في البحر الأبيض المتوسط، ولذلك لن يمكنوهم من أخذ شيء. ولا يتبينون أن إنجلترا لا تطرد الإيطاليين والفرنسيين بقوتها، ولا بالأعمال الظاهرة، بل بتحريض غيرها، وبالمناورات والمداورات.

ثم لا يدرك أحد من المسلمين حتى الآن المدى الذي يصل إليه الرعب في قلوب الدول كلها ولا سيما الإنجليز من بقاء الخلافة التي تعتبر تهديدا دائما لهم، ولذلك لم يدركوا المناورة الخبيثة التي كان يقوم بها الإنجليز في ثورة مصطفى كمال لإلغاء الخلافة بيد المسلمين. ومن هنا أخذ مصطفى كمال زعامة تركيا في ذلك الوقت لمقاومة المحتلين، وبهذا يعتبر أنه انتصر في الجولة الأولى.

اتخاذ مصطفى كمال أنقرة مركزا له

وبهذا الانتصار رجع كرة أخرى ليأخذ الحكم عن طريق الشرعية، عـــن طريــق البرلمـــان. وبــدأت الاســتعدادات لإجراء انتخابات البرلمان الجديد، ولكن على الأساس القـــديم، أي برلمـــان عثمـــاني تـــابع لحكومـــة الخليفـــة. ولكـــن رئيس الوزراء علي رضا كان ضعيفا، وكان يلمس اتجاه الناس نحو مصطفى كمـــال، ولذلـــك آثـــر أن يتفـــاهم معـــه. فقد أرسل صالح باشا وزير البحرية إلى الأناضول، وهناك عقد مع اللجنة البرلمانيـــــة اجتماعـــا عـــرف بمؤتمـــر أماســـيا في الثامن عشر من تشرين الأول سنة ١٩١٩. وقد اســـتغرق عـــدة أيـــام، واســـتطاع صـــالح باشـــا أن يوفـــق بـــين النواب وبين الحكومة. وكان أول اقتراح عرض وقبل فورا مـــن الجـــانبين (عـــدم المســـاس بالســـلطنة أو الخلافـــة) ثم وافق مندوب استانبول على مقررات مؤتمر أرضروم ومؤتمر ســـيواس برمتـــها. وحصـــل الجـــدل العنيـــف في مســـألة حل اللجنة البرلمانية، وبعد اشتداد الجدل تركـــت معلقـــة وتقـــرر أن تـــترك معلقـــة إلى أن يجتمـــع أعضـــاء البرلمـــان الجديد للبت فيـــها.

وبعد ذلك انتقل مصطفى كمال إلى أنقرة ليقيم فيـــها، ويتخذهـــا مركـــزا لـــه. وقـــد اتخـــذت الترتيبـــات فيـــها لاستقباله، ولذلك بكر الأهلون في صبيحة اليوم الذي كان ينوي الوصـــول فيـــه، وتحركـــت المدينـــة كلـــها، فـــترك المزارعون حقولهم ليشتركوا في استقباله، وخرج الدراويش في موكـــب حـــافل يحملـــون الأعـــلام الخضـــر العريضـــة وعليها الآيات القرآنية الكريمة، ولما وصل تعالت أصـــوات الهتـــاف وزغـــاريد النســـاء، وتعـــالى التكبـــير والتـــهليل، ودخل المدينة دخول الأبطال المنتصرين، فأقـــام فيـــها.

وتمت الانتخابات الجديدة، وانتخب مصطفى كمال عضوا برلمانيـــا عـــن أنقـــرة، وجـــاء كثـــير مـــن النـــواب إلى أنقرة، وعقدوا اجتماعا تمهيديا يتناقشون فيه في شؤونهم، وعرض في هذا الاجتمـــاع اقـــتراح بـــأن يلتئـــم البرلمـــان في العاصمة، وأن يحل المؤتمر بعد أن صار أعضاؤه نوابا رسميـــين، لكـــن مصطفـــى كمـــال عـــارض الفكرتـــين في شـــدة وإصرار قائلا: "إن المؤتمر ينبغي أن يستمر حتى يظهر مدى التزام البرلمان العدالـــة، وتســـتبين سياســـته. أمـــا الانتقـــال إلى العاصمة فليس سوى حماقة جنونية. إنكم لو فعلتم ذلك لأصبحتم تحـــت رحمـــة العـــدو الأجنـــبي. فـــالإنجليز مـــا زالوا هم المسيطرين على البلاد، وسوف تتدخل الســـلطات في أموركـــم، وربمـــا اعتقلتكـــم، وإذن ينبغـــي أن يعقـــد البرلمان هنا في أنقرة، كي يظل حرا مســـتقلا" .

ولكن النواب جميعا أصروا على أن يفتتح البرلمـــان في العاصمـــة في اســـتانبول في دار البرلمـــان، ليكونـــوا هنـــاك في ظل الحاكم الشرعي للبلاد، السلطان وحيد الدين خليفة المسلمين. فسكت مصطفى كمـــال عـــن ذلـــك وســـلم بـــه، ولكنه هو لم يذهب إلى استانبول بل ظل في أنقرة. إلا أنه عقد اجتماعـــا برلمانيـــا يضـــم نـــواب أنقـــرة، وقـــدم لهـــم التعليمات الضرورية، وطلب إليهم أن ينتخبوه رئيســـا للمجلـــس في غيابـــه.

وفي الحادي عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩١٩ افتتح البرلمـــان بخطـــاب عـــرش، ثم جـــرى انتخـــاب رئيـــس للبرلمان، وامتنع النواب عن انتخاب مصطفى كمـــال رئيســـا، بـــل انتخبـــوا رؤوف بـــك. ثم في ٢٨ كـــانون الثـــاني ١٩٢٠ أقر البرلمان الميثاق الوطني المعروف بميثاق ملـــي المشـــهور، الـــذي أكـــد مقـــررات أرضـــروم وســـيواس. إذ طالب بالاستقلال والحرية التامين لجميع الأقاليم الآهلة بأغلبيـــة تركيـــة، وفي جملتـــها اســـتانبول ومنطقتـــها الممتـــدة على بحر مرمرة. على أن يقرر مصير سائر أجزاء الإمبراطورية عـــن طريـــق الاســـتفتاء.

وفي هذه الأثناء بلغت الدول الأوروبية الحكومة العثمانية مذكرة رسمية بأن استانبول والمضايق ينبغي أن تبقى تحت تصرف السلطان، وقد فسر هذا أتباع مصطفى كمال بأنه انتصار لسياستهم، وأنه من الممكن التفاهم مع الأوروبيين على شروط صلح عادلة. وحينئذ أخذ مصطفى كمال يعمل لإسقاط حكومة علي رضا باشا، وإحلال وزارة قومية بحتة مكان وزارته، وألح في ذلك على النواب إلحاحا عظيما، وبذل كل مساعيه، ولكن النواب أحجموا عن ذلك، ولم يسمعوا لكلام مصطفى كمال. فجن جنونه، وأيقن أن خطته في أخذ الحكم عن طريق الشرعية، وفي تغيير نظام الخلافة إلى نظام جمهوري قد أخفقت لا محالة، ولذلك عاد إلى إشعال الثورة لأخذ الحكم عن طريق القوة.

عودة مصطفى كمال إلى
الثورة في جولة ثانية

وإنه وإن كان مصطفى كمال هو الذي طلب انتخـــاب أعضـــاء جـــدد، واعـــترف بدســـتورية المجلـــس، ووافـــق على النواب الذين اختيروا، ووعد بالنزول عند قـــرارات المجلـــس، وهـــو الـــذي حـــل الحكومـــة الســـابقة ورضـــي بالحكومة الحالية، وهو الذي طلب أن تحكم البلاد حكما دستوريا. إنه بـــالرغم مـــن كـــل ذلـــك قـــرر الرجـــوع إلى إعلان الثورة بعد أن لم يبق له أي أمل في أخذ الحكم عن طريـــق البرلمـــان. ولذلـــك أخـــذ يعـــد الجيـــوش، ويســـتعد للقتال. وقد أخذ المال والسلاح يتدفق عليه من استانبول تحت سمع وبصـــر المنـــدوب الســـامي الإنجلـــيزي، والمفـــوض السامي الفرنسي. وكانا يظهران الاعتراض على ذلك شكليا، ولكـــن يســـكتان ولا يبديـــان أي شـــيء، بـــل حصـــل أكثر من ذلك فإن مصطفى كمال جمع عربات كاملة من الأسلحة والذخـــائر مـــن شـــبة جزيـــرة غـــاليبولي، وتحـــت عين المندوب السامي الإنجليزي، وعلى الرغم مـــن رقابتـــه.

وقامت حرب العصابات ضد الحلفاء، فقد حوصـــرت بيريـــا واضطـــرت إلى التســـليم، فســـمح الثـــوار للحاميـــة الإيطالية التي كانت فيها بالانسحاب، وهوجم الجزء الشـــرقي مـــن سيليســـيا (كيليكيـــا) وانســـحبت منـــه الحاميـــة الفرنسية. فطلبت لندن وباريس أن تتوقف الحركات العســـكرية بصـــورة قاطعـــة، ولكنـــها لم تتوقـــف بـــل ظلـــت سائرة كما هـــي.

وبتاريخ ٧ آذار سنة ١٩٢٠ أكره الحلفاء علي رضا على الاستقالة فقدم اســـتقالته، وحـــل مكانـــه صـــالح باشـــا، وكان وزيرا للبحرية، وهو الذي سبق وعقد الاتفاق مـــع مصطفـــى كمـــال في (أماســـيا) فســـار في الحكـــم محـــاولا تلطيف الموقـــف.

ولكن في ١٠ آذار ١٩٢٠ سنة أدلى اللورد كيرزون بتصريـــــح في مجلـــس اللـــوردات قـــال فيـــه: "إن الحلفـــاء لم يعد في وسعهم أن يرضوا بالاستخفاف بالأوروبيين إلى الحد الـــــذي وصـــل بهـــم في اســـتانبول، وفي الوقـــت الـــذي يضطهدون المسيحيين وتقوم المذابح في كـــل مكـــان" .

احتلال الإنجليز استانبول

وكان من نتيجة هذا التصريح أن امتلأ ميناء القرن الذهـــبي بالســـفن الحربيـــة الإنجليزيـــة، وانســـحب الموظفـــون الإنجليز من الأناضول، وصدرت الأوامر للحامية الإنجليزية الباقية هناك بالانســـحاب في أقـــرب وقـــت ممكـــن، كمـــا أن الإنجليز في أنقرة قد تركوا المدينة على وجـــه الســـرعة.

وصرح رؤوف بك رئيس المجلس النيابي في استانبول بأن الإنجليز ينوون القبـــض علـــى النـــواب الوطنيـــين وإعـــادة وزارة الداماد فريد باشا، فأبرق مصطفى كمال لنوابه يحضهم حضا شـــديدا علـــى الفـــرار، وعـــدم تســـليم أنفســـهم للإنجليز، ولكنهم أبوا أن يـــهربوا.

وفي صبيحة اليوم السادس عشر من آذار سنة ١٩٢٠ في ساعة مبكرة اتخذت التدابـــير الـــتي كـــان منـــها احتـــلال استانبول عسكريا، وتشديد الخناق على الأهلين. وعـــهد بذلـــك إلى الجـــنرال الإنجلـــيزي (هـــنري ولســـن) الـــذي أصبح القائد العام للقوات الحربية المتحالفـــة.

ووافقت باريس وروما على أن تشترك الحكومـــات الثـــلاث إنكلـــترا وفرنســـا وإيطاليـــا في العقوبـــات، ولكـــن إنكلترا وحدها هي التي أرسلت قواتها البحرية، و لم ترسل فرنسا أو إيطاليا أيـــة قـــوة بريـــة أو بحريـــة. ولمـــا وجـــدت فرنسا وإيطاليا أن إنجلترا قد نجحت في احتلال استانبول، تدخلتا من جديد لتوقفـــا تصـــرف الإنجلـــيز المطلـــق حفظـــا للتوازن الدولي، فطلبتا مشاركة الإنجليز في حكم البلاد. ولكن الإنجليز لم يمكنوهم مـــن ذلـــك وظلـــوا وحدهـــم.

ثم طافت الجيوش الإنجليزية على غير انتظـــار في الشـــوارع الرئيســـية متباهيـــة معـــتزة، واحتلـــت دائـــرة الـــبريد والتلغراف، وكل أبنية الدولة المهمة، بعد أن ألقت الرعـــب في قلـــوب الأهلـــين حـــتى الجنـــود الأتـــراك أنفســـهم. وألقت القبض على عدد من نواب حزب مصطفى كمال، من بينـــهم رؤوف بـــك وفتحـــي بـــك، وقبضـــت علـــى رئيس الوزراء السابق الأمير سعيد حليم، وساقوا هـــؤلاء إلى الســـجن. وفي اليـــوم التـــالي أخرجوهـــم مـــن الســـجن وحملوهم على ظهر باخرة نقلتهم إلى جزيرة مالطة، فهرب من استانبول بعـــض النـــواب وبعـــض ضبـــاط الجيـــش إلى أنقرة، وسيطر الحلفاء على استانبول وتحكمـــوا فيـــها كمـــا يريـــدون، وأعلنـــت الأحكـــام العرفيـــة في اســـتانبول، وفرضت الرقابة الشديدة على الصحف، والبريد والتلغـــراف، وعلـــى الـــوزارة.

نقمة الناس على السلطان لوقوفه بجانب إجراءات الإنجليز

ووقف السلطان إلى جانب هذه الإجراءات التي قام بها الإنجليز، ووزعـــت الـــوزارة منشـــورا عامـــا حضـــت فيـــه الشعب على الخلود إلى السكينة، وذكرت أن الاحتفاظ بها أول واجب مـــن واجبـــات الرعيـــة، وافتتحـــت المنشـــور بقولها: "إن أهم واجب على كل مواطن تركي إطاعة أوامر الســـلطان" ، فكـــان مـــن جـــراء ذلـــك كلـــه أن ســـاد الناس والجنود الأتراك جو إرهابي، أدى بدوره إلى زيادة نقمة الناس علـــى الســـلطان، واشـــتداد الحملـــة عليـــه مـــن كل مكان. وحل البرلمان رسميـــا.

وفي الخامس من نيسان ١٩٢٠ استقال صالح باشا، وألف الوزارة الدامـــاد فريـــد باشـــا بنـــاء علـــى طلـــب مـــن الإنجليز، وأخذ يحكم البلاد حكما تعسفيا. وبعد حل البرلمان جمع الســـلطة كلـــها في يـــده، وصـــار يراعـــي مصـــالح الإنجليز علنا، ويحاول التودد إليهم بشتى الطرق، حتى كان إنجليزيا أكثر من الإنجلـــيز. و لم يكـــن الســـلطان يقـــل عنـــه في التودد للإنجليز، وفي الحملة على أتباع مصطفى كمال، فقد حرض شيخ الإســـلام علـــى إصـــدار فتـــوى ضدهـــم، فأصدرت فتوى بأن كل الوطنيين من المغضوب عليهم ومن الضالين، وأن علـــى المؤمنـــين مـــن عبـــاد الله أن يشـــعلوا الحرب على هؤلاء الثائرين العصاة. وفي الوقت نفســـه صـــدرت إرادة ســـلطانية تؤيـــد هـــذه الفتـــوى، وصـــدرت بالحكم بالإعدام على مصطفى كمال ومن معه مـــن الأنصـــار.

ولما سمع مصطفى كمال بذلك ألقى القبض على العـــدد الصغـــير مـــن الإنجلـــيز الـــذي كـــانوا في الأنـــاضول و لم ينسحبوا حين جاءت الأوامر بالانســـحاب، ثم طلـــب مـــن الحاميـــة التركيـــة مهاجمـــة الإنجلـــيز وحصـــار مدينـــة أسكيشهر التي كان فيها فصيلة إنجليزية. وكان الإنجليز في انتظار حاميـــة إيطاليـــة مقبلـــة إلى قونيـــة، فـــهاجم الجنـــود الأتراك الإنجليز، وتمكنوا من محاصرة المدينة، وهاجموا الحامية الإيطالية وهي ذاهبـــة إلى قونيـــة، ولكنـــها تمكنـــت مـــن الوصول إليها، غير أنها تعرضت لخسائر فادحة، ثم اضطرت إلى السير نحـــو الغـــرب، والانضمـــام لليونـــان في أزمـــير، فجلا الإنجليز عن أسكيشهر كما جلا الإيطاليون عن قونية. وبذلـــك لم يبـــق في الأنـــاضول أي جنـــدي مـــن جنـــود الحلفاء. ولكن لم تقع اشتباكات مع الإنجليز مطلقا، بل حصـــل اشـــتباك صغـــير مـــع الإيطـــاليين وهـــم ذاهبـــون إلى قونية بناء على وعد مع الإنجليز، ثم انســـحبوا.

مصطفى كمال يعلن عن إجراء انتخابات نيابية جديدة

وبهذه العمليات كلها تبلور الموقف عن أن الذي يســـيطر علـــى البـــلاد فريقـــان: الإنجلـــيز وإلى جانبـــهم الخليفـــة والحكومة، وحزب مصطفى كمال وغلى جانبـــه الأهـــالي جميعـــهم. فصـــار مصطفـــى كمـــال مقـــابلا للإنجلـــيز، ويتخذه الناس قائدا لهم ضد الإنجليز. ولهذا كان الرأي العام بجانبـــه، وكـــان أكـــثر ضبـــاط الجيـــش بجانبـــه، وكـــان الموظفون أيضا بجانبه. فاغتنم الفرصة في هذا الجو فأصدر باســـم اللجنـــة النيابيـــة، الـــتي كـــانت لا تـــزال باقيـــة و لم تحل، إعلانا عن الانتخابات الجديدة، وأن البرلمان الجديد لن تكون له أية صلـــة بـــالمجلس القـــديم، وأنـــه ليـــس برلمانـــا عثمانيا وإنما سيكون هيئة تشريعية قومية، ذات سلطات خارقة. وانتخبـــت أنقـــرة لتكـــون مركـــزا لعقـــد جلســـات هذه الهيئة القوميـــة.

وقد جرت الانتخابات بالفعل ولكنها لم تكن انتخابات بـــالمعنى الدقيـــق وإنمـــا جـــرت مجـــرد حركـــات شـــكلية ليقال عنها انتخابات. وكان الرأي العام أن الحالة تحتم انتخـــاب الكمـــاليين وحدهـــم دون ســـواهم ليكونـــوا نوابـــا عن الأمة، فكان كذلك. و لم ينجح أي نائب غـــير كمـــالي.

وفي الثالث والعشرين من نيسان ١٩٢٠ انعقد المؤتمر القومي في أنقـــرة، وتعمـــدوا أن تكـــون الجلســـة الافتتاحيـــة يوم الجمعة. فبعد الصلاة في مسجد الحاج بيرم خرجوا يحملون الأعـــلام إلى مكـــان الاجتمـــاع، فذبحـــوا علـــى عتبـــة الباب كبشين، ثم دخلوا المكان وعقدوا جلسة الافتتـــاح، وفي نفـــس الوقـــت جـــرت مثـــل هـــذه الحفلـــة في كـــل المساجد في الأناضول، حتى المساجد التي في أصغـــر القـــرى.

وكان مصطفى كمال أثناء الانشغال في انتخابات المؤتمر القومي وافتتاحه قـــــد أخـــذ ينقـــل إلى أنقـــرة الموظفـــين، وضباط الجيش، فقد أخذ سكان أنقرة يشـــاهدون ســـيلا مـــن المـــهاجرين يقبلـــون إلى مدينتـــهم، منـــهم الضبـــاط، والأساتذة، وكبار الموظفين. و لم يعلموا في أول الأمر ســـبب قدومـــهم ولكنـــهم علمـــوا فيمـــا بعـــد أنهـــم جـــهاز الحكومـة.

إقامة مصطفى كمال جهاز دولة في أنقرة

وهكذا أقام مصطفى كمال في أنقرة جهاز دولة. فأقام جيشا نظاميا، وأنشأ دوائر حكومية، وأحضر مطبعة وصحافيين، وصارت تصدر جريدة اسمها (حاكميت ملة) . وهيأ أنقرة لتصبح هي مركز الحكم وعاصمة البلاد، وأخذ يضع أسس الجمهورية التركية. ولكنه كان يفعل ذلك في منتهى الحذر، وفي غاية الخفاء. وكان يظهر أن كفاحه إنما هو كفاح للاحتلال الأجنبي، وأن حربه إنما هي حرب على المحتلين، كما يبرر أنه بأعماله هذه إنما يدافع عن البلاد. فكان يخاطب الأوروبيين في تصريحات رسمية يقول فيها: "يمكنكم أن تحتلوا بلاد العرب كلها، وأن تحتلوا سورية، ولكني لن أسمح لكم باحتلال تركيا. إننا نطالب بحق، ينبغي أن تتمتع به كل أمة، نريد أن نكون أمة حرة، داخل حدودنا الطبيعية القومية. لا نريد قيراطا واحدا أقل" . وعند افتتاح المجلس القومي وبعده كان يصرح بقوله: "إن كل التدابير التي ستتخذ لا يقصد منها غير الاحتفاظ بالخلافة والسلطنة، وتحرير السلطان والبلاد من الرق الأجنبي" . ثم أعطى تصريحا قال فيه: "وإنه لما كان السلطان أسيرا للدول الأجنبية التي تتحكم في العاصمة كما تريد فهو ليس بالملك الحر، ولا يتمتع بشيء من السيادة، وعلى هذا فالمجلس القومي الأعلى هو الذي سيتولى مؤقتا إدارة شؤون البلاد.

وعلى أثر ذلك تعينت لجنة تنفيذية عهد إليها بإدارة شؤون البلاد، وكانت تتألف من أحد عشر وزيرا انتخبهم المجلس القومي، وانتخب مصطفى كمال رئيسا لها، كما كان قد انتخب رئيسا للمجلس القومي. ثم انضم إلى الوزارة الكولونيل عصمت باشا.

وأخذ المجلس القومي يعقد اجتماعاته ويتخذ القرارات. وقد اتخذ قرارات على جانب كبير من الأهمية، منها اعتبار كل الاتفاقيات والمعاهدات التجارية التي تمت بين حكومة استانبول والدول الأجنبية باطلة ملغاة، ومنها أن كل مصادر دخل الدولة حتى التي كانت ترد من أملاك السلطان وعقاراته وأوقافه ينبغي أن توضع تحت تصرف حكومة أنقرة.

وهكذا قامت حكومة في أنقرة وبرلمان ودوائر حكومة وجيش واتخذت قرارات خطيرة، فصار على السلطان إما أن يقضي على هذه الحكومة أو يستسلم لها، ولذلك كان لا بد من وقوع الاصطدام المسلح بين الجانبين، وهكذا كان.

السلطان يسير حملة عسكرية للقضاء على حكومة أنقرة

فقد سير الخليفة حملة إلى أنقرة بقيادة الضباط الموالين له، وتقدم الجيش إلى جهة الشمال الغربي من آسيا الصغرى، وانضم إلى هذا الجيش كثير من المتطوعين، وأوفد كذلك بعض أنصاره إلى كردستان لإثارة القبائل في ذلك الإقليم، وأخذ يحرض الأمة كلها على الدفاع عن العرش وعن الخلافة. وكان الولاء للخليفة لا يزال مكينا لدرجة أن كانت أوامره تلاقى بالاحترام، وكانت تعتبر طاعته طاعة لله وعصيانه عصيانا لله، ولذلك انضمت المقاطعات للخليفة، وثارت بعض المقاطعات في وجه حكومة أنقرة. ونجح جيش الخليفة في أسر فرقة كاملة من الفرق الكمالية.

واستمرت المعارك بين الجانبين طوال شهر أيار سنة ١٩٢٠، واستطاع جيش السلطان أن ينتصر على قوات مصطفى كمال انتصارا ساحقا في كل مكان، وانضمت جميع المقاطعات إلى الخليفة، وصار الناس كلهم معه، ما عدا أنقرة التي كانت مركز الثورة، وكانت أنقرة ذاتها على وشك السقوط، فقد كانت القرى المحيطة بها تنضوي واحدة بعد الأخرى تحت لواء السلطان، وتنضم إلى جيش الخليفة، وصار مصطفى كمال ومن معه في أنقرة في حالة حرجة جدا، وفي أنقرة نفسها دب اليأس في قلوب من معه، وصاروا يرون التسليم للخليفة والانضمام إليه، وباتت حياة مصطفى كمال معلقة بخيط، وكان القضاء عليه قاب قوسين أو أدنى.

إذاعة شروط الصلح بدل الموقف لصالح مصطفى كمال بعد هزيمته

وفي هذه اللحظات بالذات أذيعت شروط الصلح التي كانت قد أمضيت في باريس، والمعروفة بمعاهدة سيفر، والتي كان السلطان قد وافق عليها، ووقعها رئيس الوزراء الداماد فريد باشا. أذيعت هذه الشروط في هذه اللحظات، بعد الهدنة بسنة ونصف السنة، أذيعت في هذه اللحظات وكانت مكتوبة ولا يعرف عنها الشعب في تركيا شيئا، أذيعت في اللحظات التي كانت قد عقدت المعاهدة نفسها للتلويح بها في مثلها، وأذيعت بأسلوب النشر الواسع في جميع أنحاء تركيا، فاهتاج الرأي العام في جميع أنحاء البلاد ضد الخليفة، وضد رئيس الوزراء فريد باشا، وبلغ الهياج أشده، وفي أوج هذا الهياج صرح لويد جورج رئيس وزراء إنجلترا في مجلس العموم قائلا: "إن غرض الحلفاء هو تحرير الأمم غير التركية من النير التركي" ، ونشر هذا التصريح كذلك بين الناس، فازداد الهياج وصبت النقمة على الإنجليز، وعلى صنيعتهم الخليفة، ورئيس وزرائه فريد باشا.

وبذلك تبدل الموقف رأسا على عقب، وأخذ الناس ينصرفون عن الخليفة، ويلتحقون بمصطفى كمال، وطهرت جميع المناطق الثائرة ضد مصطفى كمال من جيش الخليفة، ومن مناوئي مصطفى كمال، وهزم جيش الخليفة شر هزيمة، وسقطت أسهم السلطان في كل مكان، وصار الناس يتعاهدون على الانتقام من فريد باشا الذي وقع المعاهدة وسلم البلاد. وبذلك عادت أنقرة إلى سيطرتها على الموقف، وصار الناس جميعا مع مصطفى كمال، ويرونه أنه هو المنقذ من الاحتلال. وعاد القائد الأول للبلاد، لأن هذه المعاهدة أطارت صواب الأتراك. لأنها تعني نهاية الإمبراطورية العثمانية وتقسيمها على الأوروبيين، أو تجزئتها إلى عدة ولايات مستقلة، فتصبح تركيا دولة صغيرة في داخل آسيا الصغرى، وتصبح استانبول عاصمة تركيا ومنفذها الوحيد إلى أوروبا تحت الحكم الدولي، وجعلت سيادة السلطان مجرد مظاهر لا معنى لها. وتصبح تركيا مناطق نفوذ لإنكلترا وفرنسا وإيطاليا.

فالمعاهدة تتضمن مواد في منتهى الفظاعة. وعلى سبيل المثال نذكر بعض المواد ليلمس مدى فظاعتها:

١- بلاد العرب: جردت تركيا من جميع البلاد العربية التي كانت تابعة لإمبراطوريتها، أما مملكة الحجاز فقد حصلت على الاعتراف بها دولة مستقلة، وقد تركت تركيا سيطرتها على فلسطين وسورية وبلاد ما بين النهرين، وترك مستقبل هذه البلاد يقرره الحلفاء.

٢- تركيا الأوروبية: منحت غربي دماس إلى اليونان حتى خط تشاتالجا، وفي نفس الوقت تسلمت اليونان من الحفاء تراث الغربية، وهكذا وسعت حدودها حتى حوالي ٢٠ ميلا من العاصمة التركية.

٣- سميرنا والجزر الإيجية وضعت ومدينة سميرنا تحت الإدارة اليونانية لمدة خمس سنوات يسمح بعدها للسكان أن يطلبوا الانضمام إلى مملكة اليونان بالتصويت، وأما جزر جمبروس، تينيدس فقد منحت لليونان، واعترف بسلطة اليونان على جزر إيجية أخرى. وأما جزر دوديكانيز محتوية على رودس الاستراتيجية فقد منحت لإيطاليا.

٤- أرمينيا: اعترفت تركيا بأرمينيا دولة مستقلة، وقبلت تركيا كذلك تحكيم الرئيس ولسن بخصوص الحدود بين الدولتين.

٥- كردستان: وافقت تركيا أن تمنح الأراضي الكردية التي تقع شرقي نهر الفرات حكما ذاتيا محليا، وان تقبل أي خطة لذلك مقدمة من هيئة دولية مؤلفة من ممثلين إنكليز وفرنسيين وطليان. ووافقت تركيا أيضا على قبول تعديلات في حدودها مع إيران في المنطقة الكردية، وعلاوة على ذلك وفي خلال سنة من تنفيذ هذه المعاهدة إذا طلب الأكراد من عصبة الأمم الاستقلال عن تركيا، وإذا رأى مجلس عصبة الأمم أن الأكراد أهل لهذا الاستقلال وأوصى بمنحهم الاستقلال، فإن تركيا تقبل تنفيذ ذلك، وتترك كل سلطة لها على هذه الأراضي، وإن نصوص هذا الترك ستؤلف اتفاقية جديدة بين الحلفاء وتركيا.

٦- المضائق والقسطنطينية: وافقت تركيا على أن تكون المضايق تحت إشراف دولي، وتجريد المناطق المجاورة من السلاح. وأما القسطنطينية (استانبول) فتبقى تحت السيادة التركية. وهذا عدا عن تحديد الجيش التركي بخمسين ألفا، وإخضاع الجيش لتوجيه وإرشادات الحلفاء، وعدا قبول تركيا سيطرة ذات أثر بعيد على ماليتها من إنكلترا وفرنسا وإيطاليا، وعدا إبقاء الامتيازات القديمة، وزيادة نصوص أخرى مهينة، وعدا عن قبول تركيا إعطاء الأقليات حقوقا وامتيازات، وبوجه خاص الأرمن واليونان والأكراد وبوجه عام النصارى عموما.

ولذلك كان نشر هذه المعاهدة الفظيعة والمهينة كافيا لإشعال الثورة في تركيا على السلطان الذي قبلها ووقعها، ولهذا أخذ التيار الجارف يتجه بسرعة في مصلحة أنقرة، وصارت البلاد كلها بجانب حكومة أنقرة الجديدة، واصطنعت لهذه الحكومة قوة عسكرية وقوة شعبية، حتى إن حكومة أنقرة هددت العاصمة استانبول ذاتها، هددت العاصمة التي كان يحتلها الحلفاء، والتي كانت تحت خفارة الأسطول الإنجليزي. وبهذا يكون مصطفى كمال قد ربح الجولة الثانية، ونجح في تأسيس حكومة ثانية في البلاد مركزها أنقرة، لها السيطرة الأولى على البلاد وعلى الجيش.

هذه هي الجولة الثانية لثورة مصطفى كمال وهذه هي وقائعها. وأي إنسان يرى هذه الوقائع يلمس لمس اليد أن الإنجليز هم الذي هيأوا لهذه الجولة، وهم الذين دفعوا للقيام بها، وهم الذين حموها ومنعوا تدميرها والقضاء عليها، فالحلفاء هم الذين بلغوا الحكومة التركية في مذكرة رسمية بأن استانبول والمضايق ينبغي أن تبقى تحت تصرف السلطان، و لم تطلب الحكومة ذلك، و لم يفهم حينئذ أسباب هذا الكرم مع بقاء الحلفاء هم المحتلين، وقد ظهر سببه بعد ذلك، إذ إنه مكن إنجلترا فيما بعد أن ترجع هي وحدها لاحتلال المضايق واستانبول، و لم تترك مجالا لإيطاليا وفرنسا أن ترجعا. فكان ذلك مناورة من الإنجليز لأن ينفردوا هم باحتلال العاصمة والمضايق.

ثم إن المال والسلاح الذي كان يذهب من استانبول لمصطفى كمال بعد أن جدد الثورة كان يذهب على علم من الإنجليز، وتحت سمع وبصر المندوب السامي الإنجليزي والمفوض الفرنسي، فلماذا هذا السكوت منهما؟ بل لماذا هذا التشجيع حتى تشحن العربات الكاملة من شبه جزيرة غاليبولي؟ ثم هذه الغضبة المصطنعة التي جعل فيها مصطفى كمال يصطدم بالحلفاء كان يجب أن تكون على مصطفى كمال لا على استانبول، فكان من الطبيعي أن يهاجم الحلفاء مركز الثورة أنقرة والجيش الثائر، لا أن يعود الإنجليز وحدهم بأساطيلهم إلى استانبول، ويأخذوا بالقيام بأعمال استفزازية في العاصمة، ولا يمسون الثائرين بسوء.

ثم إن الثائرين لم يصطدموا مع الإنجليز، وإنما اصطدموا مع الفرنسيين في سيسيليا، (كيليكيا) ومع الطليان في قونية، و لم يحصل أي اصطدام مع الجيش الإنجليزي، فكان الطبيعي إذا كان هناك غضب من ثورة مصطفى كمال أن يكون من فرنسا وإيطاليا لا من إنجلترا. ولكن الذي حصل أن الإنجليز رجعوا وحدهم لاحتلال البلاد، وحالوا دون رجوع الفرنسيين والطليان.

ثم بعد هذا كله لماذا تنشر إنجلترا معاهدة سيفر في اللحظة التي حوصر فيها مصطفى كمال في أنقرة، و لم يبق بينه وبين السقوط شيء، ولماذا كانت هذه المعاهدة مكتومة قبل ذلك؟ وكان قد مضى عليها أكثر من سنة. أليس هذا تحريضا للناس على الخليفة والحكومة، لأن رئيس الوزراء هو الذي وقعها؟ أليس هو إبرازا لثورة مصطفى كمال بأنها ضد الحلفاء؟ لا شك أن هذا العمل هو من مكائد الإنجليز بالذات. فهم الذين نشروا نصوص المعاهدة في هذا الوقت بالذات لإنقاذ مصطفى كمال وضرب الخليفة حتى تنشأ الحكومة الثانية في البلاد، وينتقلوا إلى الجولة الأخيرة، جولة المؤتمرات الدولية. والمعاهدات النهائية.

تركز حكومة أنقرة
واتصال الدول بها مباشرة

على هذا الوجه انتهت الجولة الثانية، بتركيز الحكومة الثانية للبلاد في أنقرة وجعلها صاحبة القوة وصاحبة السلطان الفعلي، وأضحت حكومة استانبول لا حول لها ولا طول، وما إن استقر أمر هذه الحكومة الثانية وصارت لها السيطرة على البلاد حتى دعت إنجلترا بعد هذه الحوادث مباشرة إلى عقد مؤتمر لندن، يحضره بعض نواب من اليونان وتركيا، وقالت: إن الغرض من هذا المؤتمر البحث في حل المعضلة الشرقية. وهذا لا يعني إلا إعادة النظر في شروط الصلح التي عقدت في باريس، أي إعادة النظر في معاهدة سيفر، لأن عقد مؤتمر للبحث في المسألة الشرقية، وكانت قد سويت في مؤتمر صلح رسمي، إنما يعني أن معاهدة سيفر التي أقرت في مؤتمر باريس ستكون موضع نقاش وبحث قبل أن يكون لها أي تأثير بل قبل أن يعمل بها على الإطلاق، إذ لم يعمل بهذه المعاهدة مطلقا و لم يطبق بند واحد منها، وهذا ما يؤكد أن إنجلترا إنما عقدتها لتهديد تركيا واستعمالها وسيلة لتنفيذ أغراضها. و لم تعقدها للتنفيذ بدليل أنه مضى عليها أكثر من سنة و لم ينفذ شيء منها، مضى عليها أكثر من سنة وهي مكتومة، و لم تنشر إلا حين حوصر مصطفى كمال، وكاد يقضي عليه وتسحق ثورته. فكان مجرد دعوة الإنجليز لمؤتمر لندن لإعادة النظر في معاهدة سيفر موضع غرابة. لأن المعاهدة في صالح الإنجليز، إذ أن فرنسا لم تنظر مطلقا بعين الارتياح لمعاهدة سيفر، وكانت قد وافقت على هذه المعاهدة كارهة، لأنها قد وجدت أن الميراث العثماني أصبح من حظ حليفتها إنجلترا التي فازت منه بحصة الأسد، واضطرت أن تقنع على الرغم منها بسورية وكيليكيا. بيد أن سورية وكيليكيا كانت بالنسبة لفرنسا هبة فيها نظر. وإيطاليا كانت غاضبة من المعاهدة. فهي لا توافق على السيادة اليونانية في البحر المتوسط. وخصوصا لأن توسع اليونان في آسيا الصغرى لم يكن في الواقع إلا على حساب منطقة النفوذ الإيطالي التي رسمتها المعاهدات التي عقدت بين الحلفاء أثناء الحرب. ولذلك فإنه بسبب مطامع هاتين الدولتين – أي فرنسا وإيطاليا – في مزيد من الغنائم فإنهما لم توقعا على المعاهدة إلا كارهتين.

وإذن فإنجلترا حين لم تنفذ من المعاهدة شيئا مع أن المعاهدة تحقق لها أعظم المغانم على حساب حليفاتها، يكون ذلك لافتا للنظر، وأمرا غير طبيعي، وحين تأتي الآن وتطلب إعادة النظر في تلك المعاهدة، يكون ذلك أدعى إلى العجب والاستغراب، غير أن الأغرب من ذلك هو أن يحضر وفد يمثل حكومة أنقرة الجديدة إلى جانب الوفد الذي سيمثل الحكومة العثمانية التي كان يتحتم أن لا تشترك في المؤتمر أية هيئة تركية أو عثمانية غيرها مطلقا. لأن الحكومة العثمانية كانت هي الحكومة الشرعية، وكانت هي التي دخلت الحرب وغلبت فيها، وكانت هي التي وقعت على معاهدة سيفر التي انعقد هذا المؤتمر لإعادة النظر فيها. فما هو محل حكومة أنقرة الجديدة والتي لم يتعرف بها أحد بعد، لأن تحضر هذا المؤتمر الدولي لإعادة النظر في شروط الصلح؟، أليس هذا وحده دليلا كافيا على أن إقامة هذه الحكومة في أنقرة إنما كان من الإنجليز لأجل أن تشركها أولا في مفاوضات الصلح، ثم تنفرد نهائيا في الشروط النهائية.

وكان يجب أن ترفض الحكومة العثمانية: حكومة الخلافة اشتراط حكومة أنقرة معها في المفاوضات، لأن قبولها بها يعني اعترفا رسميا بها أمام الدول، ولأن وجود حكومتين في بلد واحد أمام العدو، وفي مفاوضات في شروط الصلح هو منتهى الضعف والانهيار. ولذلك كان من الطبيعي أن ترفض حكومة الخلافة ذهاب ممثلين عن حكومة أنقرة، ولكن الواقع أنها قبلت، بل بلغ بها الضعف أن أرادت أن تتخذ دعوة مصطفى كمال إلى لندن وسيلة لمحاولة استرضائه ومسالمته، ولذلك تقدم توفيق باشا رئيس الوزراء من مصطفى كمال يحمل إليه دعوة الدول الأوروبية له لحضور مؤتمر لندن، وقال: باسم الدولة التركية، ولمصلحة الإمبراطورية العثمانية، يطلب أن تتقدم الوفود التركية إلى هذا المؤتمر جبهة واحدة قوية متحدة، وأن يكون البرنامج الذي يعرضه الأتراك برنامجا واحدا، يدل على تكاتف الأمة كلها واتحادها، لا على تنابذها وانشقاقها. ولكن مصطفى كمال رفض ذلك وقال: إن المجلس القومي وحده في أنقره هو الذي يتمتع بالسيادة الدستورية، وهو وحده صاحب النفوذ والحكم في البلاد، وكان ينبغي أن ترسل الدول الأوروبية الدعوة عن طريق هذا المجلس.

وكان المجلس القومي خلال هذه الفترة قد جعل نفسه مجلسا دائميا. ووضع دستورا جديدا استغرق وضعه تسعة أشهر كاملة، وكانت أكبر عقدة واجهت وضع الدستور، ودارت حولها المناقشات والمداولات كثيرا هي قضية (السلطنة والخلافة) . وكان مصطفى كمال قد اضطر تحت تأثير الإجماع الكاسح والتيار الجارف في المجلس القومي – الذي كان يعتبر مجلس أتاتورك، فأعضاؤه كانوا كلهم من أنصاره – اضطر لأن ينص في الدستور صراحة على بقاء السلطنة والخلافة. ولذلك قال مصطفى كمال درا على رئيس الوزراء توفيق باشا حين وجه إليه الدعوة ودعاه لأن تظهر الوفود التركية بمظهر الوحدة والتآلف قال: إن المجلس القومي قد وضع في أول مادة من مواده عدم المساس بالسلطنة وقدسية الخلافة، وإن على السلطان أن يعترف بالمجلس القومي حتى يمكن اشتراك حكومة أنقرة في وفدها مع وفد حكومة السلطان.

ولكن السلطان رفض الاعتراف بالمجلس القومي وبالدستور الذي وضعه، لأن الاعتراف به يعني إزالة الخلافة ولو نص على بقائها شكليا، لأن هذا الدستور ينص أن السلطة كلها دون قيد أو شرط قد انحدرت إلى الأمة بأسرها، والأمة مصدر السلطات، وأن المجلس القومي هو وحده صاحب الحق المطلق في تمثيل سيادة الشعب، وهو الذي يقرر الحرب والسلم. وهذا يعني هدم الإسلام من أساسه، لأن التشريع ليس مصدره الأمة بل الشرع الإسلامي، ولأن الخليفة هو الذي يقرر الحرب والسلم. ولذلك كان من المستحيل أن يقبل السلطان ذلك، فانقطعت المفاوضات بين حكومة الخليفة وحكومة أنقرة حول تأليف الوفد.

ولكن الدول الأوروبية حين رأت أن مصطفى كمال قد رفض الدعوة إذ جاءته بواسطة حكومة السلطان، ورفض الذهاب بناء على دعوته عن طريق السلطان، أرسلت إليه إنجلترا دعوة مباشرة إلى أنقرة باسم دول الحلفاء، وكان إرسالها لهذه الدعوة بمنزلة اعتراف صريح منها بحكومة أنقرة. فذهب الوفدان منفصلين، وكان توفيق باشا رئيس وفد الخليفة، وكان بكير سامي بك رئيس وفد أنقرة، وعقد مؤتمر لندن في شباط سنة ١٩٢١.

رئيس وفد السلطان لمؤتمر لندن يتنازل

لرئيس وفد أنقرة ليتحدث باسم الوفدين

وحينما جلس الوفدان على طاولة المفاوضات وقف رئيس الوزراء توفيق باشا وقال: إنه كرئيس للوفد الاستنبولي قد تنازل عن حقه في الكلام إلى بكير سامي بك الذي سينطق باسم الوفدين معا، ويدافع عن أماني الأتراك القومية، وعلى هذا فكلمته هي العليا. وصمتت استانبول و لم يرتفع غير صوت أنقرة.

وأخذ لويد جورج عن إنكلترا، وبريان عن فرنسا، والكونت سفورزا عن إيطاليا، يوضحون للمؤتمرين بأن الغرض من المؤتمر مجرد التوفيق بين الأمم التي اشتبكت في الحرب مع بعضها، وأن الحلفاء على استعداد لإجراء بعض تعديل في شروط الصلح، وعلى الأخص في الامتيازات التي أعطيت لليونان. وستعين لجنة خاصة يعهدون إليها بدراسة أحوال السكان من جديد في منطقة أزمير، وأن ما ستقرره تلك اللجنة سينفذ على الجانبين. ووافق رئيس الوفد بكير سامي على إرسال اللجنة، ولكن اليونان رفضوا فكرة إرسال هذه اللجنة رفضا باتا. فاقترح مندوب أنقرة ورئيس الوفد الذي كان يتكلم باسم الوفدين، اقترح في المؤتمر جعل أزمير ولاية مستقلة استقلالا داخليا في ظل حاكم نصراني. ولكن الإنجليز رفضوا هذا الاقتراح كما رفضه اليونانيون والفرنسيون والطليان، ووافق الوفد الفرنسي على إخلاء كيليكيا وتسليمها للأتراك، وتعهد بذلك، ووافق بكير سامي على إعطاء فرنسا امتيازا تجاريا يجعل لها الأفضلية بين جميع الدول التي تتعامل معها تركيا، وأمضت تركيا وفرنسا المعاهدة بينهما.

ولكن مؤتمر لندن قد فشل وانفض على غير شيء، سوى ما اتفق عليه الوفدان الفرنسي والتركي. وما إن رجع الوفدان حتى رفض مصطفى كمال المعاهدة التي عقدها بكير سامي مع فرنسا، واضطر بكير سامي إلى الاستقالة من وظيفته كوزير للخارجية، وانضم إلى المعارضين لمصطفى كمال فورا.

وكتب مصطفى كمال إلى الحكومة الفرنسية بأن اللجنة التي أرسلها قد سلكت سلوكا أبعد ما يكون عن الصلاحية التي أعطيت لها، وعلى هذا فكل قراراتها ملغاة لا تقبلها البلاد ولا تعد مسؤولة عن شيء مما وافقت عليه.

ثم دارت مفاوضات بين حكومة أنقرة وبين فرنسا ووقعت بنهايتها حكومة أنقرة بتاريخ العشرين من تشرين الأول ١٩٢١ اتفاقية مع فرنسا تنازلت فيها تركيا عن سورية لفرنسا، واتفقتا على تعيين خط الحدود الفاصل بين تركيا وسورية، وأجلت فرنسا بموجب هذه الاتفاقية قواتها عن كيليكيا، وصار مصطفى كمال يتولى عمليات الاتصال بالدول وتتصل به الدول، وتعقد معه المعاهدات بالرغم من وجود حكومة الخلافة.

وصارت الدول الأوروبية تظهر ميلها معه، فصارت فرنسا وإيطاليا تحاول استرضاءه والتقرب منه، وصارت إنجلترا تؤيده علنا في القضايا الدولة، وأظهرت تخليها عن اليونان، وصارت تظهر السخط على اليونان.

واتصل مصطفى كمال بروسيا، وكانت قد خرجت من الحرب وتألفت فيها الحكومة الشيوعية، وطلب إليها تأييده، وتنازل لها عن باطوم، وطلب عقد معاهدة صداقة معه باسم تركيا، ليكون ذلك اعترافا به. فقبلت الحكومة الشيوعية ذلك، لأنها لم تخسر شيئا، ولأنها ضد الإسلام، وضد أن تكون هناك خلافة إسلامية. فشجعته ضد الإنجليز ، وضد الخليفة. وأخذت باطوم و لم تخسر شيئا، وكان ذلك في ١٦ آذار ١٩٢١. وكانت قبل ذلك قد تنازلت إيطاليا بمحض إرادتها عن أضاليا، وجلت عنها في كانون الثاني ١٩٢١. فصارت بهذا فرنسا، وإيطاليا، وروسيا بجانب حكومة أنقرة. فاشتد ساعد مصطفى كمال.

مصطفى كمال يستعد لتصفية المشكلة مع اليونان بالحرب

وبإخفاق مؤتمر لندن، وبعقد الاتفاقيات بين مصطفى كمال وبين كل من فرنسا وإيطاليا وروسيا، لم يبق من مشاكل الحرب سوى مشكلة اليونان، ولهذا ترك لمصطفى كمال أو أوعز إليه أن يصفي المشاكل مع اليونان عن طريق الحرب.

ومن أجل ذلك أخذ يحضر الأسلحة والعتاد والذخائر، ويجهز الجيش، ويضاعف قوته. وأخذت ترد إليه الأسلحة والذخائر كالسيل، وبشكل ضخم ظاهر فيه أنه استعداد لخوض حرب. وكانت ترد إليه من روسيا عبر خطوط الإنجليز في البسفور، وعلى شواطئ البحر الأسود. وجلت فرنسا عن كيليكيا، وسحبت قواتها منها، فتحولت القوات التركية التي كانت في تلك الجهة، وكانت تقدر بثمانين ألف جندي، إلى الجهة الغربية لتقويتها وتعزيزها. فتخوف اليونانيون، ورأوا أن هذه الإعدادات العسكرية إنما تعد ضدهم، ورأت الحكومة اليونانية أن الدول الأوروبية ضدها، وأن إنجلترا تخلت عنها، وشكت في أنها هي التي تحرض تركيا عليها.

اليونان تبادر ببدء الحرب على الأتراك

لذلك رأت أن تبدأ هي حملتها على الأتراك دون أن تستأذن الحلفاء، لأنها أيقنت أنهم ضدها. ولما أحس الحلفاء بأن اليونان توشك أن تبدأ القتال مع الأتراك تقدموا باقتراح لليونانيين وللأتراك للتوفيق بينهم. ولكن يبدو أن اليونانيين رأوا في هذا الاقتراح من الحلفاء وسيلة لتمديد الوقت، وإعطاء فرصة للأتراك ليستعدوا ويجهزوا قواهم. لذلك بدأوا القتال ضد الأتراك قبل أن يجيبوا الحلفاء على الاقتراح، ونشب القتال بين اليونانيين والأتراك، واستمر مدة سنة ونصف تقريبا.

وقد أعلن الحلفاء فور بدء القتال رسميا حيادهم، وكان هذا الحياد غريبا. فالدولة العثمانية لا تزال تحت الاحتلال الفعلي من الإنجليز، وتعتبر دوليا محتلة من الحلفاء، فأي قتال يحصل فيها يؤثر على مركز المحتلين، فكيف يتأتى وقوفهم على الحياد؟ فالطبيعي هو أن يقفوا بجانب حليفتهم اليونان، أو أن يقفوا ضدها لمنع القتال. أما الوقوف على الحياد فإنه غير طبيعي، ولا سيما في هذه الحالة الحرجة. غير أنه قد حصل الحياد بالفعل، وتركت اليونان تتخبط في حيرتها، بعد أن تركتها حليفتها إنجلترا. وكان الطبيعي أن تستسلم وتقبل المفاوضات، ولكنها لم تفعل، بل أصرت على مواصلة القتال، فعرضت الوزارة الإنجليزية رسميا على اليونان بأن تكون وسيطا بينها وبين تركيا، ولكن اليونان رفضت ذلك رفضا باتا. ويبدو أنها كانت ترتاب في هذه الوساطة، ولعلها كانت تشاهد وقوف إنجلترا بجانب مصطفى كمال؛ لذلك رفضت وساطة إنجلترا، واستمرت في القتال.

وكانت الحرب سجالا بين الدولتين، وتحولت الحرب من حرب عصابات ضد اليونانيين إلى حرب نظامية ومعارك حربية كأي حرب. وفي ٢٣ آذار سنة ١٩٢٢ زحف اليونانيون إلى أسكي شهر، وأفيون قره حصار، وتعتبر كل منهما مركزا هاما من مراكز التقاء الخطوط الحديدية، فاحتلوا أفيون قره حصار فترة قصيرة من الزمن، ولكنهم منوا في الشمال بهزيمة حاسمة عند (اين اوتو) خلال الأيام الأولى من نيسان ١٩٢٢، وأكرهوا على الارتداد إلى بروسه.

ثم في تموز جمع اليونانيون جيوشهم وبدأوا المعركة، فاعتزموا الهجوم على استانبول وقاموا به بالفعل لاحتلالها. ولكن الجنرال هارنجتون القائد العام لجيوش الحلفاء حينئذ اعترض سبيلهم ومنعهم، فاتجهوا نحو الشرق ووصلوا إلى الخط الحديدي، واصطدموا مع الأتراك وجها لوجه.

وكان عصمت باشا هو قائد الجيش التركي، وقد استطاع أن يقف في وجه الهجوم اليوناني عشرة أيام، ولكن في اليوم الحادي عشر توغل الجيش اليوناني في كوتاهية التي تعد جبهة من الجبهات التركية، وأخذ عصمت يحاول صد هذه الهجمات الواحدة بعد الأخرى، ولكن الجيش اليوناني كان يضيق عليه الحصار شيئا فشيئا، واستطاعت الفرقة اليونانية التي تعسكر في الجنوب الاستيلاء على أفيون قره حصار، وسارت تريد احتلال الأجزاء الشمالية، وظلت المعركة مستمرة والموقف يزداد حراجة.

إلا أنه بالرغم من ذلك فقد شعر قادة الجيش بأن الواجب الوطني يحتم عليهم الاستمرار في القتال حتى اللحظة الأخيرة.

ووصل مصطفى كمال فأبلغته القيادة العليا هذه الأخبار المزعجة، فلما وقف على الحالة تماما أصدر أوامره بإيقاف القتال فورا، والتراجع إلى الجبهة الشرقية، وتمكن الجنود الأتراك من التراجع، وقد بلغ بهم اليأس كل مبلغ، وتعرض الجيش التركي لخسارة فادحة، وترك مقادير هائلة من المواد الحربية الثمينة غنيمة باردة لأعدائه، وأخذت العربات تحمل ما أمكن حمله، وسارت النساء والأطفال مع هذه العربات في حالة من الإعياء الشديد، ووقف الجنود الأتراك عن التقهقر بالقرب من سقاريا.

أما مصطفى كمال فقد عاد من أسكي شهر إلى أنقرة بالقطار.

وجرت مفاوضات مع اليونان كانت عقيمة، وكان مصطفى كمال مستعدا لأن يقدم لليونانيين ترضيات، ولكنهم كانوا يرفضون.

وكانت معنويات الأتراك سيئة، فالمجلس القومي كان يعقد جلساته الصاخبة باستمرار، وكان المعارضون يترلون جام غضبهم على مصطفى، وعلى القواد الذين معه، واضطرب الأعضاء الذين كانوا ينتصرون لمصطفى ويؤيدونه، ووقعوا في حيرة شديدة.

ثم رجع مصطفى كمال إلى مركز قيادته، وقد سمع القواد يتحدثون، ورآهم في حالة سيئة، فاجتمع بهم وحاول إثارة الحماس فيهم، وكان مما قاله لهم: ما هي أهمية السكة الحديدية؟ ما هي أهمية أسكي شهر أو أي مدينة أخرى، لا شيء، الجيش هو كل شيء والجيش لا يزال قويا، ولن تنقضي أربعة أسابيع إلا ونكون قد قهرنا الأعداء. ولكنهم حين سمعوا كلامه تطلعوا إليه مشدوهين، وكانوا يعدون حديثه هذا من قبيل الهذيان.

غير أن المعركة ظلت مستمرة، فقد تقدمت الجيوش اليونانية، وتجمعت فرق الجنرال بابولاس غرب سقاريا، واضطر الأتراك إلى تسليم كارا، واستطاع الجناح الأيمن الهرب بشق الأنفس بينما كان الجناح الأيسر لا يتخلى عن مكان حتى يضطر إلى التخلي عن مكان آخر، وكان مركز قيادة مصطفى كمال في قرية الأجوش، وكان يصدر أوامره من غرفته لا يفارقها، وكان عصمت هو الذي يقود الجيوش.

وعاد الجيش التركي للانهزام، وحار القائد العام في أمره، ولم يدر هل يأمر الجيش بالتقهقر أو يطلب منه البقاء في مكانه. وأيقن مصطفى كمال أنه إذا بقي الجيش في مكانه فقد تقع النكبة أو لا تقع، ولكنه إذا تراجع فلا محالة واقعة. وعلى هذا صمم على عدم تراجعه، وكان الموقف في منتهى الخطورة.

انسحاب الجيش اليوناني بضغط من الحلفاء بالرغم من انتصاره:

وفي الساعة الثانية صباحا جاءت الأنباء بأن الجيش اليوناني توقف عن الهجوم وأخذ ينسحب، وكان ذلك في السابع من شهر أيلول ١٩٢٢. وحينئذ ارتد الجيش التركي على اليونانيين وصار يهاجمهم وهم ينسحبون، فتقهقروا إلى ما وراء سقاريا، ثم تقهقروا إلى مركزهم السابق بالقرب من السكة الحديدية الأناضولية، وفي طريقهم أخذوا يحرقون القرى، ويتلفون آبار الشرب بالديناميت، ويسوقون أمامهم المواشي، ويقتلون من يصادفهم، وقد تركوا مئات الأميال خرابا، وانسحبوا من أزمير. وفي ٩ أيلول احتلها الأتراك من غير أن يطلقوا رصاصة تقريبا، ولكنهم أحرقوا بدورهم نصف المدينة لكي يزيلوا آخر أثر من آثار الاحتلال اليوناني، وطلبت إنجلترا وفرنسا وإيطاليا الهدنة، فعقدت في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩٢٢، وتخلى فيها اليونان عن تراقية حتى مريج، وبذلك انتهت الحرب بين اليونان وتركيا.

هذه خلاصة وقائع الحرب التي قامت بين مصطفى كمال واليونانيين كما حصلت بالفعل، لا كما حاولت الدعاية الغربية أن تصورها في ذلك الحين. وهي وقائع تدل على أن انسحاب اليونانيين وتراجعهم عن الأراضي التي احتلوها لم يكن نتيجة معركة فاصلة دارت بينهم وبيم مصطفى كمال أحاقت بهم فيها الهزيمة. بل على العكس من ذلك ففي الوقت الذي بدأ فيه اليونان بالتراجع والانسحاب كانوا هم المنتصرين، وكان الجيش التركي هو المنهزم، وكانت حالته المعنوية في منتهى السوء. وكان اليأس قد أخذ يفت في عضده.

ومن هنا يظهر جليا أن انسحاب اليونانيين على هذا الشكل يدل على أن ضغطا دوليا قد وقع على اليونانيين فاضطرهم إلى الانسحاب. ولا شك أن ذلك الضغط كان من قبل الحلفاء بدليل أن إنجلترا وفرنسا وإيطاليا بادرت إلى طلب عقد الهدنة بين اليونان وتركيا بعد أن تم تراجع اليونانيين وانسحابهم، فعقدت الهدنة بالفعل.

الإنجليز يعملون دعاية ضخمة لمصطفى كمال

وقد اتخذت إنجلترا هذه المعارك بين الأتراك واليونان أداة من أدوات التمكين لمصطفى كمال أن يلغي الخلافة. فقد طيرت إنجلترا بالذات هذه الأخبار ونشرتها نشرا واسعا في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وأوجدت دعاية لمصطفى كمال في داخل تركيا وفي خارجها، حتى طار صيته في كل مكان بأنه المنتصر، وبأنه أخرج اليونان، وحارب جميع الحلفاء وأخرجهم، حتى لقد لقب بالغازي. وهذا ما مكن لحكم مصطفى كمال أن يتمركز في البلاد لينزل فيما بعد بالمسلمين وبحكم الإسلام ضربة مميتة تمثلت في إلغاء الخلافة، وإزالة سلطان الإسلام من الأرض.

وأما مسألة إخراج اليونانيين من تراقية فإنها مسرحية مكشوفة. وخلاصتها أنه بعد انسحاب الجيش اليوناني من آسيا الصغرى اتجهت جيوش مصطفى كمال نحو الشمال لاستنقاذ تراقية من اليونان. وكانت فرنسا وإيطاليا وإنجلترا حين أعلنت الحياد في ١٥ أيار ١٩٢١ قد كونت منطقة حيادية وهي قطعة الأرض الممتدة على شواطئ البسفور والدردنيل. وهذه الأرض لم يسمحوا للجيشين المتقاتلين باجتيازها. فقد سبق أن حاولت اليونان اجتيازها لاحتلال استانبول فمنعها هارنجتون، فحاول الآن مصطفى كمال اجتيازها فمنعه هارنجتون، ولكنه لم يعبأ بهذا المنع واستمر الجيش في توغله، وتجمعت الجيوش التركية على الساحل، ووقفوا بالقرب من جناق قلعة. فاستعد هارنجتون للقائهم، فحشد الجيوش التي كانت في استانبول، وأرسل فرقا لحماية جناق قلعة، والساحل الآسيوي.

فاستغرب ذلك حلفاؤه الفرنسيون والإيطاليون، وأرسل إلى تركيا إنذارا وافقت عليه الدول الثلاث إنكلترا وفرنسا وإيطاليا أكدت فيه عدم السماح باجتياز منطقة الحياد، ولكن مصطفى كمال لم يأبه لذلك، فاستنفرت إنجلترا قواها استنفار الدخول في الحرب، وطلبت من فرنسا وإيطاليا أن تستنفرا قواهما أيضا فرفضتا ذلك، وانسحبت الحامية الفرنسية من منطقة الحياد جناق قلعة ومن الساحل الآسيوي، وحذت إيطاليا حذو فرنسا، وظلت إنكلترا وحدها.

وصارت المسألة ليست بين تركيا والحلفاء بل بين تركيا والإنجليز وحدهم، وصارت القوات التركية مقابل القوات الإنجليزية وجها لوجه. وكان في مقدور الجيش الإنجليزي مقاتلة القوات التركية ومنعهم من اللحاق باليونانيين، ولو أزمع الإنجليز مقاتلة القوات التركية حقا لمنعوهم من اللحاق باليونانيين ولهزموهم هزيمة ساحقة، إن لم يكن بالجيوش البرية فعلى الأقل بأسطولهم الذي كان مرابطا وبطائراتهم، ولا يوجد لدى مصطفى كمال طائرات ولا سفن بحرية حينئذ، وكانت طريقه في سيره أن يخترق الدردنيل.

ولهذا كان بعض ناصحي مصطفى كمال يريدونه ألا يعرض نفسه للهزيمة المحققة أمام الجيش الإنجليزي، ولكنه أصر على استمرار الزحف لاختراق المنع ليصل إلى اليونانيين. فتقدمت القوات التركية وتصدت لها القوات الإنجليزية لمنعها من التقدم، ولكن لم يحصل اشتباك بين الطرفين، وكانت تظهر على القوات الإنجليزية الحيرة لا تدري ماذا تفعل. فقد كانت الأوامر التي لديها مائعة تقضي بمنع مرور الأتراك، وفي الوقت نفسه بعدم إطلاق النار أو استخدام العنف.

وفي هذه الأثناء أرسلت فرنسا مندوبا عنها لمفاوضة مصطفى كمال هــــو فرانكــلان بويــون، وأبــدى المنــدوب الفرنسي استعدادا لأن يتعهد الحلفاء بأن يخلي اليونانيون (تريس) ويعيـــدوا تركيــا الأوروبيــة إلى الأتــراك.

وحينئذ طلب هارنجتون من مصطفى كمال مهلة لمخابرة حكومته، وبعـــد عشــرة أيــام جــاء رد الحكومــة الإنجليزيــة بالموافقة على انسحاب الجيوش اليونانية وعدم الموافقة على انسحاب الجيوش الأوروبية، و لم يكن إلا الجيش الإنجليزي.

وحينئذ وافق مصطفى كمال على ذلك، وأمر قواتـــه بـــالتوقف، وأرســـل عصمـــت ليقـــابل هـــارنجتون في قريـــة (مودانيا) للاتفاق على التفصيلات، وهناك وافق الحلفـــاء علـــى طـــرد اليونـــانيين مـــن تريـــس. وتم ذلـــك بـــالفعل، وانسحبت الجيوش اليونانية، وتسلمت حكومة أنقرة مقـــاليد الأمـــور الإداريـــة، و لم يبـــق في تركيـــا مـــن الحاميـــات الأجنبية سوى الجيش الإنجلـــيزي.

وقد عد هذا أيضا انتصارا لمصطفى كمـــال علـــى الحلفـــاء وطردهـــم مـــن اســـتانبول والمضـــايق. وحملـــت لـــه الدعايات كما حملت عن المعارك مع اليونانيين، مع أن أقل محاكمة عقلية تــــري أن هـــذه الأعمـــال المســـرحية متفـــق عليها مع الإنجليز، لإخراج جميع حلفائهم وإبقائهم وحدهـــــم في البـــلاد.

السياسيون والضباط يحذرون

مصطفى كمال من إلغاء الخلافة

وبهذا انتهى دور الأعمال الداخلية و لم يبق إلا إنهاء القضيـــــة في مؤتمـــر للصلـــح، وفي هـــذه الأثنـــاء شـــعر السياســـيون والضباط بأن في نية مصطفى كمال إلغاء الخلافة، فتكونت في المجلس القومـــــي أكثريـــة ســـاحقة لمعارضتـــه في هـــذا الأمـــر الخطير، فأشعرته علنا باستعدادها لمقاومته في ذلك. كما أن الشطر الأكبر من الجيش قـــد أحـــس بهـــذا أيضـــا.

وكان الجنرال كاظم قره بكير باشا من أشدهم حماسة للسلطان، فبـــادر إلى تحذيـــر مصطفـــى كمـــال في خطـــاب قال له فيه: "إن الدستور الجديد لا يعد من الوجهـــة الشـــرعية قانونـــا صحيحـــا مـــا دام أن البـــلاد لم تستشـــر و لم يؤخذ رأيها في حدث خطير كهذا. وإن الأمة وحدها هي صاحبة الحـــق في اختيـــار نـــوع الحكـــم الـــذي تريـــده" ثم ختم خطابه بالكلمات التهديدية التالية: "وقد آليت على نفسي أن أمنع مـــهما كـــانت التضحيـــة الـــتي تطلـــب مـــني كل خطوة ترمي من ورائها إلى تحويل البلاد مـــن الســـلطنة إلى الجمهوريـــة" .

ولما كان كاظم قره بكير من الشخصيات المحترمة من الجيش كله، وكان الشـــعب يقـــدر رجاحـــة عقلـــه، وبعـــد نظره، ويثق به، فكان قادرا على أن يحرك الأمة، ويحرك الجيش ضـــــد مصطفـــى كمـــال. فـــأدرك مصطفـــى كمـــال ذلك، وبادر فورا إلى تهدئته، فكتب يقول: "إن الدستور الذي وضعه المجلس القومـــــي ليـــس نهائيـــا، ولكنـــه مجموعـــة مبادئ عامة وضعت لتكون رائدا ومرشدا لمن يريدون حكم البلاد حكمـــا ديمقراطيـــا ســـليما مـــن الفوضـــى، وإنـــه ليس في هذه القوانين ما يشتم منه رائحة التعدي علـــــى الســـلطنة المقدســـة أو الخلافـــة المقدســـة، أو الحـــض علـــى الحكم الجمهوري. وإن الأشخاص الذين يتوهمون أننا نريد القضـــاء علـــى الســـلطنة واســـتبدال الحكـــم الجمـــهوري بالحكم الملكي يعيشون في عالم آخر غير الذي نعيش فيه، عـــالم الخيـــال والأوهـــام" .

فأثرت هذه الكتابة الخطية على كاظم قره بكير وعلى الجميـــع، فـــهدأت العاصفـــة، وأيقـــن مصطفـــى كمـــال أنـــه لا يمكنه تأسيس جمهورية إلا إذا اعتمد على قوة ضخمة يكتسح بها هـــؤلاء المعـــارضين. فـــانصرف إلى إعـــداد هـــذه القـــوة بكل ما يستطيع، وساعدته على ذلك تلك الدعاية الضخمة التي أوجدهـــا لـــه الإنجلـــيز في داخـــل تركيـــا، وســـائر العـــالم الإسلامي. ولذلك فإنه حين أنس من نفسه القوة، واعتمد على قوة ضخمـــة تنصـــره في الجيـــش، أقـــدم علـــى مـــا كـــان يبيته ضد الخلافة، فبدأ يبت في أمر إلغائها في الوقت الذي انعقد فيه مؤتمر الصلح الذي كـــان ســـيبت في أمـــر البـــلاد.

فصل السلطنة عن الخلافة

ويبدوا أن إنجلترا لم تدع إلى مؤتمر الصلـح النـهائي إلا بعـد أن أتمـت مناوراتهـا، ووصلـت إلى النتـائج الـتي تريدها، ويظهر من استعراض الأعمال التي تمت في تركيا وحدها منـذ عقـد هدنـة مـودورس، حـتى عقـد مؤتمـر لوزان الأول، أن الإنجليز لعبوا بدهاء منقطع النظير أخبث الأدوار لهدم الخلافة وتدميرهـا تدمـيرا نهائيـا. فقـد كـان الجنرال هارنجتون الإنجليزي هو القائد العام لجيوش الحلفاء المحتلـة للأراضـي التركيـة، وكـان هـو المسـيطر علـى استانبول، وعلى جميع أنحاء البلاد التركية، وكانت تركيا قد فصلت عن جميـع البـلاد الإسـلامية الأخـرى. فصـار قيامهم بما يبيتون مواتيا لهم. ولذلك صار عملهم منصبـا علـى هـدم الخلافـة، وعلـى إبعـاد الحلفـاء: فرنسـا، وإيطاليا، واليونان، عن تركيا. فبدأوا حينئذ بمناوراتهم مدركين أن هذين الأمريـن: هـدم الخلافـة، وإبعـاد الحلفـاء، ليسا بالأمر الهـين.

ولذلك كانوا يعملون في منتهى الخبث والدهاء، وكـانت عمليـة إبعـاد الحلفـاء تتولاهـا الحكومـة الإنجليزيـة بالأساليب السياسية، والدبلوماسية، والمناورات الدولية، وبالمناورات العسـكرية، وإثـارة الحـرب المحليـة، واتخـذت أداة من أدوات هدم الخلافة. أما عملية هدم الخلافة فكـانت تتولاهـا الحكومـة الإنجليزيـة بالأعمـال المباشـرة في تركيا نفسها، بواسطة الجنرال الإنجليزي هارنجتون، والجـنرال الإنجلـيزي ولسـن، إلى جـانب الأسـاليب السياسـية والمناورات الدولية. وكان مصطفى كمال الرجل الذي لعب لهم هـذا الـدور الفظيـع، ولـولاه لبـاءت مؤامراتهـم بالإخفاق الذريـع.

ويبدو أن هناك رجالا آخرين من الإنجلـيز المغموريـن كـانوا يقومـون بـأدوار مباشـرة في الأراضـي التركيـة نفسها. إذ يبدو أن الكابتن (هـ. س. أرمسترونج) وإن كان شـخصا مغمـورا وضابطـا صغـيرا فإنـه يظـهر أنـه كان يقوم بأدوار في ذلك، مما يقوم به أمثاله من الضباط الصغار. فإنـه كـان قبيـل الحـرب العالميـة الأولى الملحـق الحربي لإنجلترا في استانبول. وأثناء الحرب أسر مع فرقة الجيش السادس بأكملـها، وأثنـاء وجـوده في الأسـر طلـب مقابلة أنور باشا، فكان طلبه موضع استغراب، فقد كان أنور باشا وزير الحربيـة، وكـانت الدولـة كلـها في يـده، فأن يطلب مقابلته أسير إنجليزي أمر غير عادي، فقابله أنور، وجرى بينهما حديـث طويـل انتـهى بـأن أمـر أنـور بزجه في سجن منفرد عقابا له. ولم يعلم ما الذي أغضب أنور من هـذا الأسـير، ولكـن يظـن أنـه حـاول شـن حرب أعصاب على أنور، وهجم عليه، أو على الدولة، فأمر بمعاقبتـه. إلا أنـه يبـدو أن هـذا الأسـير كـان علـى صلات مع بعض ضباط الجيش. فإنه قبل نهاية الحرب فر من الأسر، ورجـع إلى الجيـوش الإنجليزيـة. ولم يعلـم مـن الذي ساعده على الفرار. وما إن انتهت الحرب حـتى أعادتـه الحكومـة الإنجليزيـة إلى اسـتانبول، وعـهدت إليـه السلطات الإنجليزية المحتلة بمهمات رسمية. وهناك بقي أعواما كاملة، كـان خلالهـا علـى اتصـال مباشـر بـالأتراك عامة، ومصطفى كمال خاصة، وشهد جميع الحركات التي حصلت لإلغاء الخلافة. فـلا يبعـد أن يكـون ممـن قـاموا بأعمال مع مصطفى كمال في أعماله التي قام بها لهـدم الخلافـة.

غير أن الدور الرئيسي كان مسندا إلى هارنجتون، فإنه كان القائد العام، وكان هـو المسيطر على كـل شـيء. ويبدو أن مصطفى كمال حين كان يقوم بأعماله ويمثل دوره كـانت علاقتـه الرئيسـية مـع هـارنجتون. وكـان الإنجليز يعتبرون هارنجتون المسؤول الأول عن تركيا. وقد وجدت تصريحـات رسميـة تشـير إلى دوره في تركيـا.

فبتاريخ ١٩٢٤/٢/٢٥ تكمل اللفتنانت كولونيـل ديلمـاس في مجلـس العمـوم وقـال: إن سمعـة بريطانيـا في الشرق هي في الوحل. وأضاف: بأنه يجب على بريطانيا ألا تتدخل في مسـألة الأرمـن، واستشـهد برسـائل كثـيرة تصله من الأرمن أنهم يرغبون في العيش مع الأتـراك بسـلام.

فأجابه شارلزبيت: إن شعور الأتراك نحونا جد طيب، وأعمالنـا هنـاك موفقـة، مسـتندا في إجابتـه هـذه علـى معلومات وصلت إليـه مـن السـير تشـارلز هـارنجتون، ولكنـه لم يذكـر نـوع هـذه المعلومـات. وبتـاريخ ١٩٤٠/٣/٢٤ وبعد أن مات هارنجتون بيومين كتبت جريد التايمس اللندنية مقالا عنـه ذكـرت فيـه: "إنـه بعـد أن انهزم اليونان أمام الأتراك سنة ١٩٢١ أعطي السـير هـارنجتون قـائد قـوات الـدول الحليفـة صلاحيـات واسـعة للتعاون مع مصطفى كمال" ولكن لم تذكر نوع هذا التعاون. وأضـافت: "إن مغازلـة هـارنجتون السياسـية كـانت تخفي حزمه وتصميمه على ما يريد، وإنه كان رجلا أهـلا لذلـك" .

وبهذه الصلاحيات الواسعة للتعاون مع مصطفى كمال بدأ الـدور الأخـير في تصفيـة الموقـف، والإقـدام علـى الضربة المميتة للخلافة. فإنه بعد عقـد معـاهدة الهدنـة في تمـوز ١٩٢٢ وانسـحاب اليونـانيين بعـد انسـحاب الفرنسيين والإيطاليين قد طهرت البلاد مـن جميـع الحاميـات الأجنبيـة، ولم تبـق إلا الحاميـة الإنجليزيـة. فـانفرد هارنجتون بالعمل، وكانت قوة مصطفى كمال ونفوذه وشعبيته في كافة أرجـاء البـلاد قـد بلغـت ذراهـا، بينمـا كانت حكومة استانبول حكومة شكلية لا تملك من الأمر شيئا. فالسـلطة كلـها كـانت في يـد حكومـة أنقـرة. سواء منها ما كان داخليا كتنفيذ القوانين، والسيطرة على الجيش، والإشـراف علـى كافـة شـؤون الدولـة، ومـا كان خارجيا كالعلاقات مع الدول، وعقـد المعـاهدات.

وكان السلطان يقاسي في قصره آلاما كثيرة، ولا يجد من يسمع منه، وكـان الإنجلـيز يظـهرون العطـف نحـوه، ويحنون عليه، فيمدونه أحيانا بالمال، بعد أن نضبت الخزينة، وبعد أن فرغت جيوبـه. فكـان يتقـاضى هـذه الأمـوال من الإنجليز هبة منهم، أي صدقة منهم عليه. وفي هذه الحال التي وصلـت إليـها الأمـور في تركيـا إلى هـذا الحـد أرسلت الدول المتحالفة إنجلترا وفرنسا وإيطاليا دعوة لحكومـة أنقـرة، وأخـرى لحكومـة السـلطان في اسـتانبول، لحضور مؤتمر لوزان، لعقد معاهدة الصلح. وذلك بتـاريخ ١٧ تشـرين الأول ١٩٢٢. وقـد قوبلـت هـذه الدعـوة لحكومتين في البلاد بالسخط من المجلس الوطني، وبدأت المحاولة المباشـرة لإلغـاء الخلافـة، وبـدأ الصـراع عليـها. وكان المجلس الوطني – وهو مجلس مصطفى كمال – غـير راض عـن هـذه الألاعيـب، وهـي دعـوة حكومتـين تركيتين لمؤتمر الصلح، فأراد أن يضع حدا لهذه المأساة، وإراحة البـلاد مـن الحكـم الثنـائي، وأراد المجلـس تصفيـة الحساب، واقترح بعضهم استقالة حكومة استانبول وتعيين حكومة جديدة يرأسها مصطفـى كمـال طـول حياتـه.

وبينما كان المجلس الوطني يتناقش في هذا الموضوع كان مصطفى كمال في أزمير، ولكنه كان متتبعا لأخبار المناقشات الجارية، فأرسل له المجلس مرتين كي يناقشه بصدد مؤتمر الصلح القادم، ولكنه أرسل يعتذر بأنه لن يستطيع الذهاب، لأن واجباته العسكرية تعوقه في أزمير. وعندئذ لحق به رؤوف ولفيف من رجال السياسة، ليستطلعوا رأيه فيما ينبغي أن تكون عليه الحكومة في تركيا الجديدة، فليس معقولا أن تكون فيها حكومتان: حكومة مؤقتة ذات سلطان مقرها أنقرة، وأخرى رسمية اسمية في العاصمة يرأسها السلطان ومجلس وزرائه، وعرضوا عليه اقتراح أن تندمج الحكومتان في حكومة واحدة، يصبح فيها الخليفة سلطانا دستوريا، ويصير مصطفى كمال رئيسا للوزارة. فلم يجبهم بشيء، فتوجسوا منه شرا، وظل رؤوف يلح عليه بأسئلته، وأخيرا وعده مصطفى كمال بأن يلقاه في أنقرة.

ثم اجتمع المجلس القومي، وبحث النواب الموضوع، فأنصار مصطفى كمال كانوا يقولون: ماذا فعلت حكومة العاصمة من أجل إنقاذ تركيا؟ إن لتركيا حكومة واحدة هي حكومة أنقرة، وأكثرية النواب تقول باستقالة حكومة استانبول، وتأليف مصطفى كمال للحكومة، وأن يكون الخليفة سلطانا دستوريا.

وفي وسط النقاش العنيف، والجو المكفهر، الذي ساد قاعة المجلس صعد مصطفى كمال إلى المنصة، والتمس من النواب أن يصغوا إليه، ثم اقترح أن يفصل بين السلطنة والخلافة، فتلغى السلطنة ويخلع وحيد الدين. وهنا برز الخطر على الخلافة بروزا مخيفا. فازداد الهياج بشكل ضخم. فطالب مصطفى كمال، يؤيده ثمانون من أتباعه الشخصيين بأخذ الرأي على الاقتراح فورا. ولكن المجلس أحال الاقتراح إلى لجنة الشؤون الخارجية كي تبحثه.

وفي اليوم التالي اجتمعت اللجنة وكانت مؤلفة من عدد من المحامين والعلماء، فقضت ساعات طويلة في بحث مسألة فصل السلطنة عن الخلافة، واستشهد أعضاؤها في بحثهم بنصوص القرآن والسنة، ومئات الأمثلة من تاريخ الخلفاء، سواء في بغداد أو القاهرة. وكانت اللجنة بأجمعها ضد هذا الاقتراح، وأجمعت على رفضه.

وكان مصطفى كمال حاضرا، فحين رأى إجماعهم، وأيقن أن قرار اللجنة هو رفض الاقتراح بالإجماع، قفز غاضبا، واعتلى مقعدا، ثم قطع مناقشات المجتمعين صائحا: "أيها السادة لقد اغتصب السلطان العثماني السيادة من الشعب بالقوة، وبالقوة اعتزم الشعب أن يستردها منه. إن السلطنة يجب أن تفصل عن الخلافة وتلغى، وسواء وافقتم أم لم توافقوا فسوف يحدث هذا، كل ما في الأمر أن بعض رؤوسكم سوف تسقط في غضون ذلك" .

فما كان من اللجنة وقد استولى الرعب على أعضائها، واصطكت ركبهم، إلا أن أحالوا الاقتراح إلى المجلس القومي.

ثم التأم المجلس القومي لمناقشة الاقتراح، فكانت الأكثرية الساحقة تعلن رفضه، وتظهر سخطها عليه، وحتى على مصطفى كمال نفسه. فلمس مصطفى كمال ذلك، وحين بدأت إجراءات أخذ الرأي عليه بالتصويت العلني، تبين له أنه مرفوض لا محالة، وأن الأغلبية الساحقة ضده، ولذلك جمع أنصاره الخصوصيين حوله لحمايته، وطلب أخذ الرأي عليه مرة واحدة، فاعترض بعض النواب بأخذ الرأي بالمناداة بالاسم، فرفض

مصطفى كمال ذلك. وكان أنصاره مسلحين بشكل ظاهر، فصاح مصطفى كمال مهددا بينما وضع أنصاره أيديهم على مسدساتهم، وقال: أنا واثق بأن المجلس سيقبل الاقتراح بإجماع الآراء، ويكفي أخذ الأصوات برفع الأيدي. وعندئذ طرح الاقتراح للتصويت فلم ترتفع غير أيد قليلة، لكن الرئيس أعلن النتيجة بقوله: أقر المجلس الاقتراح بإجماع الآراء فقفز نفر من النواب فوق مقاعدهم محتجين صائحين: هذا غير صحيح، نحن لم نوافق، فصاح بهم أنصار مصطفى كمال، اجلس، اسكت. وساد الهرج وارتفعت الضوضاء، ثم فضت الجلسة.

وغادر مصطفى كمال قاعة المجلس يحيط به أنصاره، وكان ذلك في أول تشرين الثاني سنة ١٩٢٢، أي بعد وصول الدعوة إلى مؤتمر لوزان بأربعة عشر يوما.

وبعد خمسة أيام من اتخاذ هذا القرار قام رفعت باشا بانقلاب عسكري مفاجئ في استانبول، استولى به على مقاليد الأمور في العاصمة بواسطة الجيش والقوة العسكرية. وتم ذلك تحت بصر الجنرال هارنجتون وسمعه. وبمقتضاه ألغى حكومة السلطان بالقوة. ولبث السلطان أياما يتجاهل هذا الوضع. ثم أرسل إلى هارنجتون رسالة حملها قائد جوقة الموسيقى بالقصر السلطاني، وكانت الرسالة شفوية بلغها الرجل لهارنجتون قائلا: إن السلطان يلتمس حماية القائد الإنجليزي والحكومة البريطانية، فإن جلالته على ثقة من أن حياته معرضة للخطر.

وبعد يومين جاءت سيارة إسعاف إنجليزية إلى قصر السلطان، فخرج وحيد الدين ليستقلها يتبعه ابنه، وخصي يحمل حقيبة صغيرة في يده، وحمال يحمل متاعه. وانطلقت به السيارة حيث استقل زورقا بخاريا حمله بدوره إلى بارجة إنجليزية كانت في الميناء، فأقلعت به إلى مالطة، وذلك في ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩٢٢.

وعلى أثر سفره نودي بالأمير عبد المجيد بن عبد العزيز ابن عم وحيد الدين خليفة للمسلمين بعد موافقة المجلس الوطني الكبير على ذلك. فأسرع رجال كثيرون من مؤيدي الخلافة إليه يعلنون تأييدهم له، وقد زاره رؤوف بك، والدكتور عدنان بك، وعلي فؤاد، وكاظم قره بكير، علنا وأعلنوا ولاءهم له ليعلموا العالم كله أنهم ما زالوا على ولائهم للخلافة، وأن الخليفة موجود. غير أن مصطفى كمال قنع بفصل السلطنة عن الخلافة، واستأثر بالسلطة، وترك الخليفة مجردا من أي سلطان، وأخذ يستعد لمؤتمر الصلح.

الإنجليز يشترطون إلغاء الخلافة وعلمنة الدولة

وبتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ افتتح مؤتمر لوزان وحضره عن الدولة العثمانية وفد حكومة أنقره وحده، واعتبر الممثل للدولة العثمانية المهزومة في الحرب العالمية، وحضره كرزون وزير خارجية إنجلترا رئيسا للوفد الإنجليزي، إذ كانت وزارة لويد جورج قد استقالت في ١٩ تشرين الأول ١٩٢٢. وبدأ المؤتمر جلساته، وأثناء انعقاد المؤتمر وضع كرزون رئيس الوفد الإنجليزي في المؤتمر أربعة شروط للاعتراف باستقلال تركيا وهي: إلغاء الخلافة إلغاء تاما، وطرد الخليفة خارج الحدود، ومصادرة أمواله، وإعلان علمانية الدولة. وعلق نجاح المؤتمر على هذه الشروط الأربعة. ولذلك انفض المؤتمر في ٤ شباط سنة ١٩٢٣ من غير أن يسفر عن نتيجة، وأعلن إخفاقه.

وعاد عصمت إلى تركيا، فهرع مصطفى كمال إلى لقائه في أسكي شهر حيث عرف منه جميع الأمور التي جرت في المؤتمر وعاد معه إلى أنقرة.

وفي محطة أنقره فوجئ الاثنان بتخلف رؤوف رئيس الوزراء ونواب المدينة عن استقبالهما، فثارت ثائرة مصطفى كمال واستدعى رؤوفا إليه وطلب منه إيضاحا لمسلكه، فأجابه رؤوف محتجا على إرساله عصمت إلى المؤتمر بغير استشارة الوزارة، وعلى إسراعه لمقابلته في أسكي شهر بغير استشارتها أيضا، وهذا الأمر يعد عملا غير دستوري، ثم أردف احتجاجه بالاستقالة من رئاسة الوزارة.

واجتمعت الجمعية الوطنية لتناقش مؤتمر الصلح، ووقفت بجانب رؤوف، وتكتلت لتشد أزره. وكانت أكثريتها ضد مصطفى كمال، وكان النقاش صاخبا، واستمرت المناقشة تسعة أيام. وأثناء المناقشة ندد النواب بقبول مصطفى كمال الهدنة مع الأعداء في (مودانيا)، ووصفوا الهدنة بأنها خدعة انطلت عليه، في حين كان ينبغي أن يتابع زحفه إلى استانبول، ثم إلى أثينا إذا اقتضى الأمر.

ثم حمل النواب على عصمت حملة شعواء، اتهموه فيها بالخرق والغباء في مفاوضات كرزون، وانتقدوا إرساله دون موافقتهم، ثم قرروا التصويت على تنحيته، وإرسال خلف يستأنف المفاوضات في لوزان. فجن جنون مصطفى كمال، وأخذ يحاول بالتهديد، وبتأليب النواب ضد رؤوف حتى أحبط قرار تنحية عصمت، فقد كان عصمت محل أسراره، ورسوله الأمين في اتصالاته مع الإنجليز، والرجل الذي يطيعه بلا مناقشة. فكان إرسال غيره يعني ضرب جميع خطط مصطفى كمال، بل ربما يعني نهايته. لذلك استمات حتى منع اتخاذ قرار بتنحيته وإرسال غيره.

ثم أخذ يدبر المكائد ضد الجمعية الوطنية، واشتد الصراع بينه وبينها، وبدأ كثير من زملائه الذي وقفوا إلى جانبه في أحلك الأيام خلال السنوات الأربع الماضية يتكتلون ضده بزعامة رؤوف، وكان من بينهم رحمي، وعدنان وكاظم قره بكير، ورفعت، وعلي فؤاد، ونور الدين وغيرهم. ولم يبق في صفه غير عصمت وفوزي وبعض أصدقائه، وتوالى انضمام النواب إلى رؤوف واحدا في إثر الآخر. وأخذوا ينتقدون مصطفى كمال علنا. وتداعت الأكثرية التي كانت له في الجمعية الوطنية ضده، وأيقن أنه مغلوب لا محالة.

حين لمس مصطفى كمال أن الجو كله ضده، وأن الجمعية الوطنية بأكثريتها ضده، فكر في مخرج من هذا المأزق الحرج. فقد كانت هذه الأجواء لا تمكن من استئناف مؤتمر الصلح في لوزان، لأنها لا تمكن من تنفيذ شروط الإنجليز الأربعة التي علق كرزون وزير خارجية إنجلترا نجاح المؤتمر عليها، فكان لا بد له من القيام بعمل يتمكن به من تنفيذ هذه الشروط، ولا بد له لتنفيذها من أخذ قرار من الجمعية الوطنية بتأسيس الجمهورية وانتخابه رئيسا للجمهورية، وأخذ قرار بإلغاء الخلافة إلغاء تاما. ولما كانت الجمعية الوطنية، بأكثريتها ضده وليس من المحتمل أن تنفذ خططه أو تسير معه، فكر في حل الجمعية الوطنية، وإجراء انتخابات جديدة، يأتي بواسطتها بجمعية وطنية من رجاله، تكون معه، تنفذ له أغراضه، وتقرر القرارات التي يريدها.

ولهذا بادر إلى حل الجمعية الوطنية، وإجراء انتخابات جديدة، آملا أن يحصل على أغلبية. لكن المجلس الذي أسفرت عنه الانتخابات جاء مناهضا له شأن المجلس القديم، لذلك لجأ إلى الكيد للجمعية الوطنية لإيقاعها في ارتباك، ولوضعها في وضع تظهر فيه عاجزة عن تدبير الأمور. فقام بمؤامرة سياسية ليخلق أزمة ويستغلها. فدعا الوزراء إلى مأدبة عشاء في داره بضاحية (شان كايا) ناقشوا فيها الموقف السياسي من جميع الوجوه، واتفقوا في نهاية الجلسة بناء على اقتراح مصطفى كمال أن يستقيلوا في اليوم التالي من مناصبهم، ويرفضوا العودة إليها، كي يحرجوا الجمعية الوطنية، ويستردوا هيبتهم لديها. وفي اليوم التالي استقال الوزراء جميعا تنفيذا لما اتفقوا عليه في الليل.

وانعقدت الجمعية الوطنية لتأليف حكومة جديدة، ولكنها لم تستطع ذلك. فقد كثر الجدل بين النواب ووقع شجار، وراح كل منهم يحاول فرض رأيه، والعمل لمصلحته، حتى أسفر الموقف عن فوضى تامة.

وبعد يومين أقام مصطفى كمال مأدبة عشاء أخرى لبعض أصدقائه المخلصين، بينهم عصمت وفتحي وكمال الدين، وجرى الحديث في المأزق الذي وقعت فيه الجمعية الوطنية من عدم استطاعتها الاتفاق على تأليف حكومة. وتذاكروا في الموقف، وفي نهاية الحديث خاطبهم مصطفى كمال قائلا: "لقد حان الوقت كي نضع حدا لهذه الفوضى، غدا سوف نعلن قيام الجمهورية. فهي المخرج من كل هذه المصاعب. فعليك أنت يا فتحي أن تعقد الأمور في المجلس غدا بقدر ما يمكنك، فتؤلب الأعضاء ضد بعضهم البعض. وعندئذ تقترح أنت يا كمال الدين أن أستدعى أنا لتولي زمام الأمور إنقاذا للجمعية من مأزقها".

وفي اليوم التالي بدأ الجميع ينفذون ما اتفقوا عليه. فقد اجتمعت الجمعية الوطنية، وحصل فيها الجدل الصاخب، وكاد النواب يتضاربون ويمسك بعضهم برقاب بعض. وفي شدة الاضطراب بين النواب اقترح كمال الدين، استدعاء مصطفى كمال لتشكيل الوزارة، فقبل النواب ذلك، ونسوا خصومتهم معه. غير أن مصطفى كمال رفض في المرة الأولى استجابة دعوتهم، فكتبوا رسالة خطية تعلن فيها الجمعية الوطنية عجزها عن حل الأزمة الوزارية، وتطلب معونته، فاشترط عليهم أن تقبل الجمعية الوطنية رأيه بلا مناقشة حتى يقبل تأليف الوزارة فوافقوا على ذلك.

وبتاريخ ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٩٢٣ عقدت الجمعية الوطنية جلسة هامة وصعد مصطفى كمال المنصة، وألقى خطبة أعلن فيها جعل تركيا جمهورية. فقد قال في تلك الخطبة: "لقد أرسلتم في طلبي كي أنقذ الموقف في لحظة الحرج، لكن هذا الحرج من صنعكم أنتم، فليس منشأ هذه الأزمة أمرا عابرا، بل خطأ أساسي في نظام حكومتنا. فالجمعية الوطنية تقوم بوظيفة السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، في وقت واحد. وكل نائب منكم يبغي أن يشترك في إصدار كل قرار وزاري، ويدس إصبعه في كل إدارة حكومية، وكل قرار لوزير. أيها السادة، ما من وزير يستطيع أن يضطلع بمسؤوليته ويقبل المنصب في مثل هذه الظروف. يجب أن تدركوا أن حكومة تقوم على هذه الأسس لهي حكومة يستحيل إيجادها. وإذا وجدت لم تكن حكومة بل فوضى. ونحن يجب أن نغير هذا الوضع، لذلك أقرر أن تصير تركيا جمهورية لها رئيس يختار بطريق الانتخاب.

فذهل النواب لهذا القرار الفظيع وأصابهم الوجوم، إذ لم يكونوا يتوقعونه، وحين جرى التصويب لم يشترك أربعون في المائة من النواب في التصويت، ولكن المرسوم الذي كان معدا من قبل بجعل تركيا جمهورية قد أقر، وانتخب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية التركية. وأخذ يعمل لإلغاء الخلافة، وإعلان علمانية الدولة. فأحس الناس بحركاته، وبدأ الرأي العام يهاجمه، وذاع في كل مكان أن حكام أنقرة الجدد كفرة، وصار الخطباء والوعاظ يهاجمون مصطفى كمال، ووزعت النشرات والصور الكاريكاتورية التي تهاجمه أشد الهجوم، ثم غادر كثير من النواب ورجالات البلاد أنقرة وذهبوا إلى استانبول، وأخذوا يلتفون حول الخليفة عبد المجيد. وصار الجو في جميع أنحاء تركيا ضده. فصار يحاول كسب الأنصار وتخفيف الحملة.

وفي هذا الوضع أمده الإنجليز بسلاح يستعمله ضد من يتمسكون بالخلافة، فإنه في إبان اشتداد الحملة عليه أرسل الزعيمان الهنديان المسلمان (أغاخان) و(أمير علي) خطاب احتجاج باسم مسلمي الهند يطالبان فيه باحترام مقام الخليفة العثماني خليفة المسلمين. وأغاخان هذا زعيم الطائفة الإسماعيلية، ومعروف عند المسلمين في تركيا وغيرها أنه صديق الإنجليز وعميلهم. فنشر نص الخطاب في صحف استانبول قبل أن يصل إلى حكومة أنقرة، فقام مصطفى كمال وأخذ ينبش تاريخ أغاخان، وأنه يعيش في إنجلترا، ويسير جياده في حلبات السباق الإنجليزية، ويمشي في ركاب الساسة والسفراء الإنجليز، وأن الإنجليز قد أعلوا من قدره بدعايتهم خلال الحرب العالمية، حتى صار ينظر إليه كزعيم مسلمي الهند كي يستخدموه لتهديد سلطان تركيا كلما اقتضى الأمر، فهو صنيعة من صنائع الإنجليز.

ونشط مصطفى كمال في الضرب على هذا الوتر وإثارة الرأي العام ضد الخليفة، وكان يقول للناس: "إن إنجلترا العدوة اللدودة الماكرة حين فشلت في القضاء على تركيا بواسطة اليونان عمدت إلى دسائسها المألوفة، فاستخدمت صنيعتها أغاخان كي يظاهر الخليفة ويشطر الأتراك إلى معسكرين" . ثم أخذ يثير حماس المجلس الوطني، فتسابق الخطباء من النواب إلى شن حملة شعواء على الخلافة، ورجال الدين، وزعماء المعارضة، ثم أقروا قانونا يقضي باعتبار كل معارضة للجمهورية، وكل ميل إلى السلطان المخلوع، خيانة يعاقب عليها بالموت.

وحين تحدث بعض النواب عن فائدة الخلافة لتركيا من الوجهة الدبلوماسية حاول أنصار مصطفى كمال إسكاتهم بالصياح والضجيج والاحتجاج.

ووقف مصطفى كمال يخطب قائلا: "أليس من أجل الخلافة والإسلام ورجال الدين قاتل القرويون الأتراك، وماتوا طيلة خمسة قرون؟ لقد آن أن تنظر تركيا إلى مصالحها، وتتجاهل الهنود، والعرب، وتنقذ نفسها من تزعم الدول الإسلامية.

ثم أراد أن يستوثق من الجيش، ويعرف مدى تأييده أو معارضته في إلغاء الخلافة، وفصل الدين عن الدولة. فذهب لحضور مناورات الجيش السنوية قرب أزمير، وقضى أياما يبحث الأمر مع فوزي، وعصمت، ويجس نبض صغار الضباط والجنود، فوجد المعارضة الشديدة، و لم يصل إلى نتيجة قاطعة يطمئن إليها.

ولبث يقلب الأمر على وجوهه عدة ليال، ثم قرر أن يسلك خطة الإرهاب. فعمد إلى أحد النواب المعارضين إثر معارضته العنيفة في إحدى الجلسات وكلف شخصا باغتياله في الليلة نفسها أثناء عودته إلى بيته، وألقى أحد النواب خطبة أيد فيها الخليفة، فهدده مصطفى كمال بالشنق إذا فتح فمه بمثلها مرة أخرى. واستدعى رؤوفا من استانبول، وأجبره على أن يقسم يمين الولاء له وللجمهورية أمام اللجنة الرئيسية لحزب الشعب، مهددا بطرده من الحزب والجمعية إذا لم يفعل. وأرسل أمرا حازما إلى حاكم استانبول بوجوب إلغاء مظاهر الأبهة التي تحيط بالخليفة أثناء تأدية الصلاة. كما خفض مرتبه إلى الحد الأدنى، وأنذر أتباعه بوجوب التخلي عنه.

وفي هذا الجو الإرهابي، ووسط هذه الدعايات والإشاعات، دعا المجلس الوطني الكبير إلى عقد جلسة، فاجتمع المجلس في أول آذار سنة ١٩٢٤. وكانت الخطبة الافتتاحية تدور حول ضرورة القضاء على الخلافة، فقوبل بعاصفة من المعارضة العنيفة.

وتقدم إلى الجمعية بمرسوم يقضي بإلغاء الخلافة، وطرد الخليفة، وفصل الدين عن الدولة. وخاطب النواب المنفعلين قائلا: "بأي ثمن يجب صون الجمهورية المهددة، وجعلها تقوم على أسس علمية متينة. فالخليفة ومخلفات آل عثمان يجب أن يذهبوا، والمحاكم الدينية العتيقة وقوانينها يجب أن تستبدل بها محاكم وقوانين عصرية، ومدارس رجال الدين يجب أن تخلي مكانها لمدارس حكومية غير دينية" .

وحصلت مناقشات حادة، ومشادات عنيفة، فلم يصل إلى نتيجة، وفي اليوم الثاني اجتمع المجلس الوطني مرة أخرى للنظر في هذا المرسوم، واستمرت جلسته طوال الليل حتى الساعة السادسة والنصف صباحا، وهو في جدل عنيف، ونقاش مستمر.

وفي صبيحة الثالث من آذار سنة ١٩٢٤ أعلن أن المجلس الوطني الكبير قد وافق على إلغاء الخلافة، وفصل الدين عن الدولة. وفي الليلة ذاتها أرسل مصطفى كمال أمرا إلى حاكم استانبول يقضي بأن يغادر الخليفة عبد المجيد تركيا قبل فجر اليوم التالي، فذهب تصحبه حامية من رجال البوليس والجيش إلى قصر الخليفة في منتصف الليل، وهناك أجبر الخليفة أن يستقل سيارة حملته عبر الحدود في اتجاه سويسرا، بعد أن زودته بحقيبة فيها بعض الثياب وبضعة جنيهات. وبعد يومين حشد مصطفى كمال جميع أمراء العهد وأميراته ورحلوا إلى خارج البلاد. وألغيت كل الوظائف الدينية، وأصبحت أوقاف المسلمين ملكا للدولة، كما أن المدارس الدينية تحولت إلى مدنية. وباتت تحت رقابة وزارة المعارف.

وبهذا نفذ مصطفى كمال الشروط الأربعة التي طلبها كرزون وزير خارجية إنجلترا. فلم يعد ما يمنع انعقاد مؤتمر الصلح ونجاحه. وفي ٨ آذار سنة ١٩٢٤ أرسل عصمت باشا وزير الخارجية التركية ورئيس الوفد التركي إلى المؤتمر رسالة لعقد المؤتمر، فوافق الحلفاء على ذلك. وفي ٢٣ نيسان ١٩٢٤ أعيد فتح مؤتمر لوزان، واتفق المؤتمرون على شروط الصلح، وتم توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٤، واعترفت الدول باستقلال تركيا، وانسحب الإنجليز من استانبول والمضايق، وغادر هارنجتون تركيا. وعلى أثر ذلك قام أحد النواب الإنجليز واحتج على كرزون في مجلس العموم لاعترافه باستقلال تركيا فأجابه كرزون قائلا: "القضية أن تركيا قد قضي عليها، ولن تقوم لها قائمة، لأننا قد قضينا على القوة المعنوية فيها: الخلافة والإسلام" .

هكذا تم هدم الخلافة وتم تدميرها تدميرا تاما وتدمير الإسلام كدستور دولة، وتشريع أمة، ونظام حياة، على أيدي الإنجليز باستخدامهم عميلهم وأجيرهم الخائن مصطفى كمال. ولذلك فإن المخلصين الواعين حين يقولون: إن الإنجليز رأس الكفر بين الدول الكافرة كلها يعنون ما تعنيه هذه الكلمة بكل معنى من معانيها، فهم رأس الكفر حقيقة، وهم أعدى أعداء الإسلام على الإطلاق، ويجب على المسلمين أن يرضعوا أولادهم مع اللبن بغض الإنجليز، والانتقام منهم. وقد تم للإنجليز القضاء على الخلافة وعلى الإسلام بواسطة مصطفى كمال رغم أنوف المسلمين في جميع أنحاء الأرض بوجه عام، ورغم أنف المسلمين في تركيا بالذات بوجه خاص. وبذلك غاض الحكم بما أنزل الله من جميع بقاع الأرض، وظل الحكم بغير ما أنزل الله، ظل حكم الكفر، ظل حكم الطاغوت وحده هو الذي يتحكم في الناس جميعا، ويطبق في جميع العالم.

القضايا المصيرية وإجراء الحياة والموت

وهنا يتساءل المرء: أبهذه السهولة يطيح الكفار بالخلافة، ويمحون الإسلام من الوجود السياسي، والمسلمون مئات الملايين، ولا يذبون عن دينهم، ولا عن وجودهم السياسي؟!!

والجواب على هذا: نعم بهذه السهولة أطاح الكفار بالخلافة، ومحوا الإسلام من الوجود السياسي، ولم يدافع المسلمون عن ذلك، حتى ولم يضربوا ضربة المغلوب إذ يترك ساحة النزال. والسبب في حدوث مثل هذا هو أن القضايا المصيرية التي تحتم إجراءات الحياة أو الموت لم تكن مدركة من الأمة حين حصل هذا الخطب الجلل، وبالتالي لم تكن مسيطرة على النفوس والأجواء. ولذلك نزلت بالأمة هذه الضربة المميتة دون أن تحاول الأمة ردها حتى بضربة أخيرة كما يفعل المغلوب قبل أن يتقهقر من ميدان المعركة. لأنها لم تكن تعتبر ما حدث قضية مصيرية فيها فناؤها أو بقاؤها. ولذلك لم تول هذه الكارثة التي نزلت بساحتها من الأهمية ما توليه للقضايا التي يتوقف عليها مصيرها. ومن هنا لم تتخذ تجاهها إجراءات الحياة أو الموت. وبذلك تمكن الكفار من الإطاحة بالخلافة، ومن إزالة نظام الإسلام من الوجود.

إن كل أمة في الدنيا وكل شعب على وجه الأرض تحتم عليه غريزة البقاء أن تكون له قضايا مصيرية، يبذل عندها دمه عن رضا وفي منتهى الحماسة، دون أدنى تردد ومن غير جدل ولا نقاش. وهذه القضايا هي القضايا المتعلقة بإزهاق الروح والمحافظة عليها، أو بإزالة شعب من الوجود والمحافظة على بقائه، وهي واحدة أو تكاد تكون واحدة عند الناس جميعا، والإجراءات المتخذة فيها كذلك واحدة عند الناس جميعا، أو متقاربة جدا. لأنها تهديد للحياة بشكل محسوس. فكان الإجراء واحدا، كما أن القضايا واحدة. إلا أن هذه القضايا المتعلقة بغريزة البقاء ليست هي جميع القضايا المصيرية، ولا القضايا المصيرية هي فقط المتعلقة بغريزة البقاء، بل هناك قضايا مصيرية أخرى متعلقة بغريزة التدين، أو بغريزة النوع. غير أن هذه القضايا اختلف الناس فيها حسب اختلاف وجهة نظرهم في الحياة، واختلفوا في الإجراء الذي يتخذ إزاءها. لأن الذي يجعلها مصيرية هو وجهة النظر المعينة، ولذلك تختلف ويختلف الإجراء. ومن هنا تباينت القضايا المصيرية عند الشعوب والأمم تبعا لهذا الاختلاف في وجهة النظر في الحياة. والمسلمون أمة لهم قضايا مصيرية، ما في ذلك من شك، وقضاياها المصيرية كلها سواء المتعلقة بغريزة البقاء أم غريزة النوع أم غريزة التدين يجب أن تكون حسب وجهة نظرهم في الحياة. ووجهة نظرهم في الحياة إنما يعينها الإسلام وحده، ولذلك كان الإسلام هو الذي يعين القضايا المصيرية ويعين الإجراء.

وقد جاء الإسلام وبين للناس القضايا المصيرية، وجعل اتخاذ إجراءات الحياة أو الموت تجاهها فرضا لازما. ولهذا فلا خيار للمسلمين في تحديد قضاياهم المصيرية. فما اعتبره الإسلام قضية مصيرية يجب أن يكون عند المسلمين كذلك. وإجراء الحياة أو الموت إزاء مثل هذه القضايا لا خيار لهم فيه كذلك، لأن الإسلام حين حدد القضايا المصيرية حدد ما يجب على المسلمين تجاهها من إجراء.

وقد كان من البديهي أن يحصل للإسلام ما يهدد مصيره وللمسلمين ما يهدد مصيرهم بوصفهم مسلمين إذ إن من البديهي أن يحصل لكل حركة في الحياة ما يهدد مصيرها، وخصوصا حركات الإصلاح، وعلى الأخص الحركات الصحيحة. والإسلام منذ أن انبثق فجره والصراع دائر على أشده بينه وبين الكفر، وهذا الصراع إنما يدور على مصير الكفر ومصير الإسلام. والصراع الدموي الذي صحب الصراع الفكري منذ وجدت الدولة الإسلامية في المدينة حتى اليوم إنما هو دفاع عن القضايا المصيرية، ولهذا كان حصول القضايا المصيرية للمسلمين أمرا حتميا وبديهيا، وكان اتخاذهم إجراء الحياة أو الموت كذلك أمرا حتميا وبديهيا. ولأمر ما كان الجهاد فرضا من أعظم الفروض، قال فيه الرسول ﷺ: «**رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد**». ولأمر ما كان الجهاد ماضيا إلى قيام الساعة، قال ﷺ: «**والجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل**». وقال ﷺ: «**الجهاد ماض مع البر والفاجر**». ولذلك لم يتوان المسلمون لحظة عن الدفاع عن القضايا المصيرية، ولم يترددوا مطلقا في اتخاذ إجراء الحياة أو الموت في كل قضية مصيرية.

ولهذا فإنهم حين حصل لهم ما يهدد مصيرهم كأمة وكدولة في الحروب الصليبية اتخذوا إزاء ذلك إجراء الحياة أو الموت، فخاضوا ضد الكفار الصليبيين حربا ضروسا مدة تزيد عن قرن. واستطاعت الأمة الإسلامية أن ترد عن نفسها الضربة المميتة. وكذلك فعلوا أثناء غزو المغول لبلاد الإسلام. فقد اعتبرت الأمة الإسلامية غزو المغول أمرا يهدد مصيرها فاتخذت تجاهه إجراء الحياة أو الموت، وخاض المسلمون ضدهم حربا بذلوا فيها الأرواح رخيصة حتى كان لهم النصر المبين.

وهكذا كان يدرك المسلمون القضايا المصيرية، وكانوا يتخذون إزاءها ما يجب عليهم من إجراء، ألا وهو إجراء الموت أو الحياة. لأن ما بينه الإسلام في شأن القضايا المصيرية كان حقائق لدى المسلمين يقبضون عليها بيد من حديد، وكان الإدراك الواضح لخطرها يتجلى بشكل بارز لدى المسلمين. فلم يكن من المحتمل أن يحصل لهم ما يهدد مصيرهم ولا يتخذون إزاءه ما أوجبه الإسلام، ألا وهو إجراء الموت أو الحياة. ولم يحصل للأمة الإسلامية ولا للدولة الإسلامية عدم الإدراك للقضايا المصيرية وعدم الوعي عليها، وبالتالي عدم الإدراك للإجراءات والوعي عليها والقعود عنها. غير أنه لما ضعف فهم الإسلام إلى حد الانحراف، وضعفت التقوى في النفوس إلى حد السكوت عن الكفر البواح، فقدت هذه القضايا المصيرية اعتبار أنها مصيرية، ولم يتخذ تجاهها إجراء الحياة أو الموت. وحينئذ حصل تهديد المصير، ولم يبذل المسلمون دماءهم وأرواحهم رخيصة لدفعه، فحصل هدم الخلافة، وإزالة نظام الإسلام، وحصل تهديد الأمة الإسلامية كلها بالفناء.

لذلك كان لا بد من إدراك القضايا المصيرية من وجهة النظر الإسلامية كما جاء بها الإسلام في الكتاب والسنة، ولا بد من إدراك الإجراءات الواجبة تجاهها كما جاء بها القرآن الكريم وحديث الرسول ﷺ. وحينئذ يوجد الوعي على القضايا المصيرية، والوعي على الإجراء الواجب تجاهها. ويكون من غير المحتمل أن يحصل القعود عنها.

والناظر في الكتاب والسنة يجد أن الإسلام حدد هذه القضايا المصيرية تحديدا واضحا، وحدد الإجراءات الواجبة تجاهها بأنها إجراءات الحياة أو الموت. فمن ذلك أن الإسلام جعل الارتداد عن الإسلام من فرد أو جماعة من القضايا المصيرية، وجعل الإجراء الذي يتخذ تجاهه الحياة أو الموت، وهو إما التوبة وإما القتل. فحدد القضية، وحدد الإجراء. قال ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»، وعن ابن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة**». وقد كانت هذه القضية مفهوما مسيطرا على المسلمين، وحقيقة يقبضون عليها بيد من حديد.

فكان المسلمون ينفذون ذلك، فيقتلون المرتد إذا لم يتب: فعل ذلك الصحابة في اليمن أيام الرسول، وفعلوه بعده، ثم من بعدهم. ففي حديث لأبي موسى أن النبي ﷺ قال له: «**اذهب إلى اليمن، ثم اتبعه معاذ بن جبل. فلما قدم عليه ألقى له وسادة وقال: انزل، وإذا رجل عنده موثق، قال: ما هذا؟ قال: كان يهوديا فأسلم ثم تهود، قال: لا أجلس حتى يقتل. من رجع عن دينه فاقتلوه**». ولأبي داود في هذه القصة «**فأتي أبو موسى برجل قد ارتد عن الإسلام فدعاه عشرين ليلة أو قريبا منها، فجاء معاذ فدعاه فأبى فضرب عنقه**».

وأخرج الدار قطني والبيهقي «**أن أبا بكر استتاب امرأة يقال لها أم قرفة كفرت بعد إسلامها فلم تتب فقتلها**». وحين أنكر كثير من قبائل العرب فرضية الزكاة اعتبر ذلك ارتدادا عن الإسلام فجرد عليهم السيف، وقاتلهم حتى أعادهم إلى حظيرة الإسلام.

وفي الفتح من طريق عبد الله بن شريك العامري عن أبيه قال: «قيل لعلي: إن هنا قوما على باب المسجد يزعمون أنك ربهم، فدعاهم فقال لهم: ويلكم ما تقولون؟ قالوا: أنت ربنا، وخالقنا، ورازقنا. قال: ويلكم إنما أنا عبد مثلكم، آكل الطعام كما تأكلون، وأشرب كما تشربون، إن أطعت الله أثابني إن شاء، وإن عصيته خشيت أن يعذبني، فاتقوا الله وارجعوا. فأبوا. فلما كان الغد غدوا عليه،فجاء قنبر فقال: قد والله رجعوا يقولون ذلك الكلام. فقال: أدخلهم، فقالوا كذلك، فلما كان الثالث قال: لئن قلتم ذلك لأقتلنكم بأخبث قتلة، فأبوا ذلك، فأمر علي أن يخد لهم أخدود، بين باب المسجد والقصر، وأمر بالحطب أن يطرح في الأخدود، ويضرم بالنار، ثم قال لهم: إني طارحكم فيها أو ترجعوا. فأبوا أن يرجعوا فقذف بهم».

ولما بلغ ابن عباس نبأ إحراقهم أظهر عدم موافقته على إحراقهم وقال بقتلهم. عن عكرمة قال: «**أتي أمير المؤمنين علي رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم، فبلغ ذلك ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لنهي رسول الله ﷺ قال: لا تعذبوا بعذاب الله. ولقتلتهم لقول رسول الله ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه**». وفي أيام المهدي كثر عدد الملحدين والزنادقة، فكان يستتيبهم، ومن لم يتب يقتله. وقد قتل عددا كبيرا منهم.

وهكذا كان المسلمون من الصحابة والتابعين والخلفاء يقتلون المرتد. ويجزمون في الأمر من غير أدنى تساهل، ولكن لما ضعف الخلفاء، ثم لما ضعف فهم الإسلام، صار التساهل في قتل المرتد، حتى فشا الإلحاد والارتداد، وبلغ الأمر إلى حد أن كون بعض المرتدين جماعات صار لها دين يخالف الإسلام، فكان عاقبة ذلك أن دب الوهن في المسلمين. مع أن هذه قضية مصيرية من جهة، ومما لا تصح فيه الشفاعة ولا العفو من جهة أخرى.

ولهذا لم يكن غريبا أن يقدم مثل مصطفى كمال على إعلان الحرب على الإسلام، أي يرتد عن الإسلام ولا يجد من ينفذ عليه حكم الشرع، لأن مسألة الارتداد نزلت عن مرتبة القضية المصيرية، فكان ما كان. ولهذا لا بد من الرجوع بهذه القضية إلى مكانها الحقيقي، واعتبارها قضية مصيرية، بقتل كل مرتد ولو بلغ عدد المرتدين الملايين.

غير أنه لا يعني أن يتساهل في الحكم على الشخص بالارتداد لرأي فيه شبهة، بل لا بد أن يكون مرتدا قطعا حتى يحكم عليه بالكفر والارتداد، فلو كان ما يقوله يجعله مرتدا تسعة وتسعين في المائة وواحد في المائة لا يجعله مرتدا، يرجح الواحد في المائة ويعتبر مسلما، ولا يحكم عليه بالارتداد. لأن الأصل في المسلم أنه مسلم، ولا يحكم عليه بالكفر والارتداد إلا إذا كان ذلك مقطوعا به. وكذلك لا تنتحل له أعذار، ولا يتمحل له لدفع حكم الارتداد عنه إذا كان مرتدا قطعا، لأن ذلك يعطل إجراء الحياة أو الموت في قضية مصيرية.

ومن هنا فإن المسلم إذا فعل ما يجعله مرتدا كأن صلى في كنيسة مع النصارى صلاتهم، أو قال ما يجعله مرتدا، كأن قال: إن قصة إبراهيم التي ذكرها القرآن لم يروها التاريخ فهي قصة مكذوبة، أو اعتقد بما يجعله مرتدا كأن اعتقد أن الإسلام لا يصلح في هذا العصر، أو اعتقد بفصل الدين عن الدولة، أو شك شكا يجعله مرتدا، كأن شك بأن القرآن كلام الله، فإنه في ذلك ومثله يكون مرتدا قطعا. وحينئذ يجب أن تجعل القضية قضية مصيرية. فيتخذ فيها إجراء الحياة أو الموت، أي يستتاب أو يقتل.

ومن ذلك أن الإسلام جعل وحدة الأمة، ووحدة الدولة من القضايا المصيرية، وجعل الإجراء الذي يتخذ تجاهها هو إجراء الحياة أو الموت، فحدد القضية، وحدد الإجراء.

ويتجلى ذلك في مسألتين: إحداهما قضية تعدد الخلفاء، والثانية قضية البغاة. فقد روي عن عبد الله بن عمرو بن العاص: إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**ومن بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر**». وعن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما**». فجعل وحدة الدولة قضية مصيرية حين منع تعدد الخلفاء وأمر بقتل من يحاول أن يوجد تعددا في الخلافة أو يرجع عن فعله. وعن عرفجة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه**». فجعل قضية وحدة الأمة ووحدة الدولة قضية مصيرية حين منع من تفريق الجماعة وأمر بقتل من يحاول ذلك أو يرجع عن فعله.

وأما بالنسبة للبغاء فقد قال الله تعالى: ﴿**وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله**﴾ ذلك أن من ثبتت إمامته للمسلمين، أي من ثبت كونه خليفة للمسلمين يحرم الخروج عليه، لما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم، وذهاب أموالهم. لقول عليه السلام: «**من خرج على أمتي وهم جميع فاضربوا عنقه بالسيف كائنا من كان**». فهؤلاء الخارجون على الإمام بغاة يستتابون، وتزال شبهاهم، فإن هم أصروا قوتلوا.

وبمنع تعدد الدولة، ومنع الخروج عليها، ومنع شق عصا الأمة، كانت وحدة الدولة ووحدة الأمة من القضايا المصيرية. لأن الشارع جعل الإجراء تجاهها إجراء حياة أو موت. فمن يفعلها إما أن يرجع وإما أن يقتل. وقد نفذ ذلك المسلمون، وكانوا يعتبرونه أمرا من أعظم الأمور وأخطرها، وكانوا لا يتساهلون فيه مع أي مسلم كائنا من كان، و لم يتساهل فيه علي مع معاوية، ولا تساهل فيه علي والأمويون والعباسيون مع الخوارج. والأخبار الثابتة في ذلك كله أكثر من أن تحصى. ولكن لما ضعف الخلفاء، ثم لما ضعف فهم الإسلام، سكتوا عن انسلاخ بلاد إسلامية عن جسم الخلافة، فشقت عصا المسلمين. فكانوا دولا. مع أن انسلاخ بلد عن جسم الدولة قضية مصيرية تقتضي إما رجوعهم إلى جسم الدولة، وإما حربهم، مهما كلف ذلك من نفوس وأموال.

ووصل الحال إلى حد أن صار المسلمون دولا متعددة، وصارت الخلافة دولة من هذه الدول، بل وصل الحال إلى ما هو أسوأ من ذلك، وصل إلى حد أن صار بعض المسلمين يدعون إلى جامعة إسلامية، أي أن تتفق دولة الخلافة مع الدول التي انسلخت عنها، فتقرها دولة الخلافة على انفصالها وتبقي دولا متعددة. أي إلى تأييد شق عصا المسلمين ليصبحوا شعوبا وأمما، بالرغم من أن هذه قضية مصيرية، وبالرغم من صراحة الأحاديث بالرجوع أو القتل. ولهذا لم يكن غريبا على مصطفى كمال أن يعلن انسلاخ تركيا عن سائر بلاد الإسلام، بل يعلن الإقرار بترك بلاد الإسلام للدول الكافرة تقرر مصيرها، لأن هذه القضية نزلت عن مرتبة القضية المصيرية، فكان ما كان، وصار سهلا على المسلمين أن يظلوا دولا، وأن يتفرقوا شعوبا وأمما. وما ذلك إلا لعدم اعتبار قضية وحدة الأمة ووحدة الدولة قضية مصيرية، ولعدم جعل الإجراء تجاهها إجراء حياة أو موت. ولهذا لا بد من الرجوع بهذه القضية إلى مكانها الحقيقي، واعتبارها قضية مصيرية، فيمنع سلخ أي بلد عن جسم الخلافة ولو أدى ذلك إلى القتال سنوات، بل لو أدى إلى قتل الملايين من المسلمين.

ومن ذلك أن الإسلام جعل ظهور الكفر البواح من القضايا المصيرية، وجعل الإجراء الذي يتخذ تجاهها هو إجراء الحياة أو الموت، فحدد القضية وحدد الإجراء، فقد روى مسلم في حديث عوف بن مالك أن رسول الله ﷺ قال: «**ستكون أمراء، فتعرفون وتنكرون، فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع، قيل: يا رسول الله أفلا ننابذهم بالسيف، فقال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة**». وفي رواية: «**قلنا يا رسول الله أفلا ننابذهم عند ذلك؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة**». وفي البخاري عن عبادة بن الصامت قال: «**دعانا النبي ﷺ فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا أن بايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان**». ووقع عند

الطبراني: «**كفرا صراحا**»، وفي رواية لأحمد: «**ما لم يأمرك بإثم بواحـــا**» وعـــن عـــوف بن مـــالك الأشـــجعي قـــال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**خيار أئمتكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلـــون عليـــهم ويصلـــون عليكـــم، وشـــرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم ويلعنونكم وتلعنونهم. قال: قلنا: يا رســـول الله أفـــلا ننـــابذهم عنـــد ذلـــك؟ قال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة**». وإقامة الصلاة ظاهر في إقامة الدين، وأيضا هـــو كنايـــة عـــن الحكـــم بالإســـلام، وإظهار شعائره. والكفر البواح هو الكفر الظاهر في الأفعال التي يقوم بهـــا، أي حكـــم الكفـــر.

فمفهوم هذه الأحاديث هو أن ننابذ الحكام بالسيف إذا لم يقيمـــوا حكـــم الإســـلام، و لم يظـــهروا شـــعائره، وأن نقاتلهم إذا أقاموا حكم الكفر، وأن ننازع أولي الأمر إذا رأينا كفرا بواحـــا، ومنازعتـــهم إيجـــاد الـــتراع ولـــو أدى إلى قتالهم، قال في الفتح: «**وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلـــب والجـــهاد معـــه، وأن طاعتـــه خـــير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن الدمـــاء، وتســـكين الدهمـــاء. ولم يســـتثنوا مـــن ذلـــك إلا إذا وقـــع مـــن السلطان الكفر الصريح، فلا تجوز طاعته، بـــل تجـــب مجاهدتـــه لمـــن قـــدر عليـــها كمـــا في الحديـــث**». وقـــال الشوكاني في نيل الأوطار: «**وقـــد اســـتدل القـــائلون بوجـــوب الخـــروج علـــى الظلمـــة ومنـــابذتهم بالســـيف ومكافحتهم بالقتال بعمومات من الكتاب والسنة**». فكانت قضية وجوب الحكـــم بالإســـلام ومنـــع حكـــم الكفـــر من القضايا المصيرية لأن الشارع جعل الإجراء إزاءها إجراء حيـــاة أو مـــوت، فمـــن لا يحكـــم بالإســـلام، ويحكـــم بنظام كفر إما أن يرجع وإما أن يقتـــل.

والمفروض في المسلمين أن لا يسكتوا عن الحكم بغير ما أنـــزل الله لأنـــه قضيـــة مصيريـــة، ولكـــن لمـــا ضعفـــت التقوى في نفوس المسلمين، وضعف فهمهم للإسلام هان عليـــهم أن يســـكتوا علـــى الخلفـــاء والحكـــام إذا حكمـــوا بالكفر في مسألة واحدة، ثم لما تزايد فيهم الضعف هـــان عليـــهم أن يســـكتوا عـــن الحكـــام إذا حكمـــوا بـــالكفر في عدد من المسائل. فكانت عاقبة هذا السكوت في المـــدى البعيـــد أن تجاســـر الحكـــام علـــى تطبيـــق أحكـــام الكفـــر بشكل ظاهر. فقد سكت المسلمون في مصر حـــين طبـــق الحـــاكم القـــانون المـــدني الفرنســـي ســـنة ١٨٨٣م وأزال أحكام الشرع، ثم سكت المسلمون في الدولة الإسلامية حـــين وضعـــت أحكـــام الكفـــر دســـتورا للمســـلمين ســـنة ١٩٠٩، مع أنهم ثاروا عليها أولا ثم سكتوا عنها. ولهذا لم يكن غريبـــا أن يـــأتي مصطفـــى كمـــال فيـــهدم الخلافـــة، ويهدم جميع أحكام الإسلام، ويعلن حكم الكفر. لأن هـــذه القضيـــة نزلـــت عنـــد المســـلمين عـــن مرتبـــة القضيـــة المصيرية، فكان ما كان، وصار هينا على المسلمين أن يظهر فيهم الكفر البـــواح ولا يحملـــون الســـيف لإزالتـــه، بـــل صار هينا عليهم أن يحكم بنظام الكفر ولا ينكرونه، بـــل إن جمـــهرتهم قـــد استســـاغت أحكـــام الكفـــر وتعـــودت عليها، وتركت حكم الإسلام اختيارا. فوصل الحال إلى حد الرضا بـــه، وطلبـــه، فضـــلا عـــن الســـكوت عليـــه، أو عدم حمل السيف ضده. وما ذلك إلا لعدم اعتبار قضية الحكم بنظام الكفر قضيـــة مصيريـــة، ولعـــدم جعـــل الإجـــراء تجاهها إجراء حياة أو موت. ولهذا لا بد من الرجوع بهذه القضيـــة إلى مكانهـــا واعتبارهـــا قضيـــة مصيريـــة، فيمنـــع الحكم بنظام الكفر ولو أدى إلى القتال ســـنوات، بـــل لـــو أدى إلى قتـــل الملايـــين مـــن المســـلمين، وإلى استشـــهاد الملايين من المؤمنـــين.

وهكذا جميع القضايا المصيرية التي بينها الشارع وحددها، وجعل الإجراء تجاهها إجراء حياة أو موت، فإنها قد ضعف فهمهما، ثم ضعف ربطها بالعقيدة الإسلامية، ثم نزلت عن مرتبتها، حتى وصل الحال إلى أنها لم تعد تدرك بوصفها أحكاما شرعية بالغة الخطورة يجب حمل السلاح من أجلها، فنزلت عن مرتبتها التي وضعها الشرع فيها، أي نزلت عن مرتبة القضية المصيرية. فلم يعد يرى أن الإجراء الذي حتمه الشرع تجاهها هو مقاومتها بالقوة، وحمل السيف لإزالة حكم الكفر وإعادة حكم الإسلام. ولهذا لم تكن هذه القضية قضية هدم الخلافة وإزالة نظام الإسلام مدركة بأنها قضية مصيرية، وبالتالي لم يكن مسيطرا على النفوس والأجواء بأنها قضية مصيرية. ولذلك أقدم مصطفى كمال على فعلته فهدم الخلافة، ومحا الإسلام من الوجود السياسي، و لم يحمل أحد في وجهه السلاح، و لم يقاتله أحد. فكانت إطاحة الكفار بالخلافة، وإزالة نظام الإسلام من الوجود، بهذه السهولة واليسر، على مشهد من مئات الملايين من المسلمين. ولو كان المسلمون في ذلك الوقت مدركين أن هذه قضية مصيرية يتوقف عليها مصير المسلمين، ومصير الإسلام، وأن الإجراء الحتمي هو حمل السلاح، وقتال مصطفى كمال، لما وقعت تلك الضربة بالمسلمين، ولما أصيبوا بهذه الكارثة المروعة، وذلك الخطب الفادح. فكان عدم إدراك المسلمين أن القضية قضية مصيرية تحتم عليهم اتخاذ إجراء الحياة أو الموت إزاءها، كان عدم إدراكهم ذلك هو سبب ما حل بهم من فجيعة.

إقامة الخلافة والحكم بما أنزل الله هي قضية المسلمين المصيرية

إن المسلمين اليوم في محنة ما بعدها محنة، وفي بلاء ما بعده بلاء. وإن العلاج الناجع لهم إنما هو إدراكهم لقضاياهم هل هي مصيرية أم غير مصيرية، واتخاذهم إجراء الحياة أو الموت تجاه كل قضية مصيرية، ولا سيما إذا كانت جماع القضايا المصيرية كلها. وما لم يحصل هذا الإدراك، ويكن إدراكا واضحا يسيطر على النفوس والأجواء، فسيظل المسلمون في انخفاض وتقهقر دائمين، ولن تقوم لهم بين الأمم قائمة. ومن هنا كان لزاما على المسلمين أن يتبينوا قضاياهم المصيرية، وأن يأخذ إدراكهم لهذه القضايا سبيله إلى القلوب والنفوس والأجواء العامة حتى يكون إدراكا دافعا أربابه للقيام بما تستوجبه القضايا المصيرية من إجراء الحياة أو الموت بثبات لا يزلزل، وحماسة لا تنضب. هذا هو الموضوع، وهذا هو الأساس في كل ما يحاول المسلمون القيام به من أعمال لمعالجة الواقع الذي هم عليه الآن.

إن واقع المسلمين اليوم يلمسه كل مسلم فلا يحتاج إلى شرح، ولا يتطلب أي بيان. فبلادهم تحكم بأنظمة الكفر، فهي دار كفر قطعا ولا كلام. وهي مجزأة إلى أكثر من أربعين كيانا، بين دولة وإمارة، وسلطنة ومشيخة، فهي أضعف من أن تقف في وجه الكفار، لذلك كانت قضية كل قطر من أقطار المسلمين هي تحويله إلى دار إسلام، وتوحيده مع غيره من بلاد الإسلام. وهذه القضية قضية مصيرية، بل هي جماع القضايا المصيرية كلها. فكان لا بد أن يكون الإجراء الذي يتخذ تجاهها إجراء حياة أو موت.

غير أن هذه القضية المصيرية: قضية تحويل البلاد إلى دار إسلام، وتوحيدها مع غيرها من بلاد الإسلام، هي هدف يسعى لتحقيقه. والطريقة التي تتخذ لتحقيق هذا الهدف إنما هي إقامة الخلافة وإعادتها إلى الوجود. ولهذا كانت قضية المسلمين التي تواجههم الآن هي إقامة الخلافة نظاما للحكم، ليتحقق بإقامتها تحويل البلاد إلى دار الإسلام، وبالتالي توحيدها مع غيرها من بلاد الإسلام.

غير أنه ينبغي أن يكون واضحا أن ما يواجه المسلمين الآن ليس نصب خليفة حتى يقال إنه فرض كفاية على المسلمين لما رواه ابن عمر عن النبي ﷺ: «**ومن مات وليس عليه إمام جماعة فإن ميتته ميتة جاهلية**»، فلا يكون قضية مصيرية، بل الذي يواجه المسلمين الآن هو إقامة الخلافة، أي إيجاد نظام الخلافة نظام حكم، وهذه واقعها غير واقع نصب خليفة، وإن كانت إقامتها تحتم نصب خليفة.

وإقامة الخلافة قضية مصيرية قطعا، لأنها فوق كونها طريقة لتحويل بلادنا من دار كفر إلى دار إسلام، فإن إقامتها إنما تكون لهدم أنظمة الكفر، أي لإزالة الكفر البواح، وهي قضية مصيرية، لقوله عليه السلام: «**إلا أن تروا كفرا بواحا**». ولما جاء في الحديث: «**قيل: يا رسول الله أفلا ننابذهم بالسيف؟ فقال: لا، ما أقاموا فيكم الصلاة**». ومن هنا كانت الطريقة لتحقيق قضية المسلمين قضية مصيرية، لأنها طريقة لقضية مصيرية، ولأن الدليل الشرعي من السنة يدل على أنها قضية مصيرية، فلا بد أن يكون الإجراء الذي يتخذ تجاهها إجراء

حياة أو موت. غير أن المسلمين منذ أناخ عليهم حكم الكفر بكلكلـــه، وصــارت إلى الكفــار والمنــافقين والمرتديــن أمورهم، وهم ما ينفكون يحاولون أن يتحرروا من ربقة سلطان الكفر، وســيطرة أربابــه وأعوانــه. بيــد أنــه غــاب عنهم أن هذه القضية التي يكافحون في سبيلها هي قضية مصيرية ليس لهــا مــن إجــراء إلا إجــراء المــوت أو الحيــاة. فكان فقدان هذا الإدراك من جماعة المسلمين هو الذي ســلبهم - بوصفــهم جماعــة أو أمــة - الاســتعداد لتحمــل الأذى والسجن والتعذيب، فضلا عن تحمل الفقر والدمار والموت. مما لا ينفصــل أبــدا عــن معــارك الكفــاح الــتي تدور حول القضايا المصيرية. لذلك سطرت هذه المحــاولات علــى نفســها الفشــل المحقــق، و لم تســتطع أن تتقــدم خطوة واحدة نحو القضية التي تناضل مــن أجلــها.

و لم يكن المسلمون بحاجة إلى تفكر وتأمل زائدين حتى يدركــوا أن قضيتــهم هــي قضيــة مصيريــة. فقــد كــان واضحا منذ اللحظة الأولى، كما هو واضح اليوم لكل ذي عينــين، أنــه يســتحيل علــى الكفــار عــادة وعقــلا أن يمكنوا الإسلام من العودة إلى الحياة السياسية - أي إلى الحكم - ما كان في أيديـــهم ذرة مــن قــدرة علــى البطــش بمن هم لهذا عاملون. وشأن المرتدين والمنافقين في هذه القضية ليس بأقل بطشــا وإجرامــا. فــهم ســيلقون بكــل مــا تطاله أيديهم من قوة في ساحة المعركة ليقفوا حربا على المؤمنين الذيــن يريــدون أن ينــتزعوا منــهم الحكــم انتزاعــا ليقيموا أحكام الله، وليصونوا حرمــات الله بحــدود الله.

وعليه فإنه يستحيل على أية محاولة يقوم بها المسلمون في ســبيل هــذه القضيــة أن تثمــر مــا لم يعتــبروا القضيــة قضية مصيرية، إجراء الحياة أو الموت عليه مرهون تحققها. والمسلمون لمــا لم يعــوا طبيعــة المعركــة، ولمــا لم يدركــوا حقيقة حكم الله فيها، راحوا ينشدون تحرير أنفسهم بطريقة ليست على مستوى القضايــا المصيريــة، بــل هــي علــى مستوى القضايا العادية. فكانت إجراءاتهم في ذلك دون إجــراءات الحيــاة أو المــوت. مــع أن الحقيقــة أن القضايــا التي طبيعتها مصيرية كإزالة نظام الكفر وإقامة نظام الإســلام، ســواء أدركــت علــى هــذا الأســاس أم لم تــدرك، يستحيل أن يصل أحد إلى تحقيقها مــهما كــانت قوتــه، ومــهما بــذل مــن جــهود، إلا إذا اعتبرهــا في ســيره، وتصوره، واتخذ تجاهها الإجراء الذي تحتمه طبيعتها، وهــو إجــراء الحيــاة أو المــوت. ومــن هنــا كــان لا بــد أن يصارح المسلمون أفرادا وجماعات، بأنه لا مناص لهم من أن يجعلوا أعمــالهم في كفــاح الكفــر علــى أســاس إجــراء الحياة أو الموت، لأن طبيعة قضيتهم يحتم هذا الإجراء، ولأن الشرع في الكتاب والسنة قــد جــاء بهــذا الإجــراء.

على أن الرسول ﷺ قد علمنا أن نحدد قضايانــا، وعلمنــا أن نتخــذ إجــراء الحيــاة أو المــوت في كــل قضيــة مصيرية. فإنه ﷺ حين أرسله الله بالإسلام، وبدأ يبلغ الدعوة بــالصراع الفكــري، قــد حــدد قضيتــه بأنهــا إظــهار الإسلام، واتخذ تجاهها إجراء الحياة والموت. فقد روي عنه عليه السلام أنه حين قــص عليــه عمــه أبــو طــالب مــا طلبته قريش منه: أن يجعل محمدا يكف عنهم، وقال له: «فأبق علي وعلــى نفســك ولا تحملــني مــن الأمــر مــا لا أطيق» قال له الرسول: **«يا عم والله لو وضعوا الشــمس في يميــني، والقمــر في يســاري، علــى أن أتــرك هــذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته»**. وحين أقام الدولة وقام بالجهاد بالســيف قــد حــدد قضيتــه كذلــك بأنها إظهار الإسلام، واتخذ تجاهها إجراء الحياة أو الموت. فقد روى عنــه عليــه الســلام أنــه حــين كــان بعســفان على مرحلتين من مكة وهو ذاهب إلى العمرة في حادث الحديبية، لقيه رجل من بني كعــب، فســأله النــبي عمــا قــد

يكون لديه من أخبار قريش، فكان جوابه: «**قد سمعت (أي قريش) بمسيرك فخرجوا وقد لبسوا جلود النمور، ونزلوا بذي طوى، يعاهدون الله لا تدخلها عليهم أبدا. وهذا خالد بن الوليد في خليهم قد قدموها إلى كراه الغميم**» فقال الرسول: «**يا ويح قريش! لقد أهلكتهم الحرب. ماذا عليهم لو خلو بيني وبين سائر العرب، فإن هم أصابوني كان ذلك الذي أرادوا، وإن أظهرني الله عليهم دخلوا في الإسلام وافرين، وإن لم يفعلوا قاتلوا وبهم قوة. فما تظن قريش؟ فوا لله لا أزال أجاهد على الذي بعثني الله به حتى يظهره الله أو تنفرد هذه السالفة**» والسالفة صفحة العنق وكنى بانفرادها عن الموت، ثم مضى في سيره حتى نزل بالحديبية.

ففي هاتين الحالتين: حالة حمل الدعوة بالصراع الفكري، وحالة حملها بالجهاد بالسيف، حدد الرسول قضيته بأنها إظهار الإسلام، وجعلها قضية مصيرية. واتخذ تجاهها الإجراء الذي تتطلبه وتحتمه في الحالتين، وهو إجراء الحياة أو الموت. ولذلك قال في الحالة الأولى: «**حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته**»، وقال في الحالة الثانية «**حتى يظهره الله أو تنفرد هذه السالفة**». ولو لم يجعل الرسول تلك القضية قضية مصيرية، ويتخذ تجاهها إجراء الحياة أو الموت، ما ظهر الإسلام، لا بتبليغ الدعوة عن طريق الصراع الفكري، ولا بتبليغها عن طريق الجهاد بالسيف. وكذلك ما عليه المسلمون اليوم في واقعهم، وهو تحكم أنظمة الكفر فيهم وسيطرة الكفار والمنافقين عليهم، فإنهم إذا لم يجعلوا قضيتهم قضية مصيرية، ويتخذوا تجاهها إجراء الحياة أو الموت، لا يمكن أن يحصل لسعيهم أي إنتاج، ولا يمكن أن يتقدموا خطوة واحدة إلى الأمام.

لهذا فإنا ندعو كل مسلم في وسط هذا الكفر المتحكم في بلاد الإسلام، لأن يعمل لإقامة الخلافة طريقة لتحويل بلاده إلى دار إسلام، وتوحيدها مع غيرها من بلاد المسلمين، وأن يحمل الدعوة إلى العالم ابتغاء إظهار الإسلام، وأن يردد بإيمان صادق، واستنارة ووعي، قول الرسول ﷺ: «**والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر حتى يظهره الله أو أهلك فيه ما تركته**». وقوله عليه السلام: «**فوا لله لا أزال أجاهد على الذي بعثني الله به حتى يظهره الله أو تنفرد هذه السالفة**».

رجب سنة ١٣٨٢ هجرية

كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٦٢ ميلادية